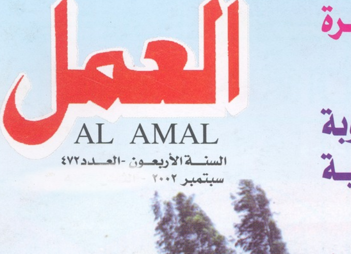


السنة الأربعون - العدد ٤٧٢
سبتمبر ٢٠٠٢



• التخصصات المصرية المطلوبة
لسوق العمل فى الدول العربية



فى العيد الخمسين للفلاح المصرى:

كشف حساب للإنجازات التى تحققت
.. وكيفية مواجهة السلبيات؟

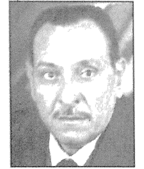
لماذا أثارت التعديلات المقترحة لقانون التأمين الاجتماعى مشاعر العمال؟

▪ رسالة خطيرة يحملها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية فى الوطن العربى

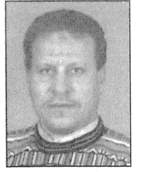
▪ حوار ساخن بين الدول الغنية والفقيرة فى مؤتمر قمة الأرض حول التنمية المتواصلة

مع العدد . كتاب العمل
توقعات الطلب
على القوى العاملة
حتى عام ٢٠٠٧





محمد نجيب مهنى



أحمد مرسى

اللجنة النقابية للعاملين بشركة النيل للزيوت والمنظفات

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

والمهندس محمود محمد صالح

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية وشعب القليوبية

بمناسبة

العيد القومى للقليوبية

كما يسعدها أن تتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

محمد نجيب مهنى رئيس النقابة العامة

رئيس اللجنة
أحمد محمد مرسى

نائب الرئيس
عاطف أمين أحمد

أمين عام
ناجح محمد النجدى

أمين الصندوق
محمد عبد الفتاح السيد

أمين عام مساعد
محمد محمد المهدى

أمين صندوق مساعد
محمد إبراهيم إسماعيل

أعضاء:

جلال فيصل أحمد - عبد الناصر عبد الشافي - سعيد عبد الرحمن
سمير السيد صقر - عبد الشافى محمد إبراهيم



الرئيس محمد حسنى مبارك



فتحى نعمة الله

الاتحاد المحلى لنقابات عمال محافظة القليوبية

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة

وإلى السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية وإلى شعب القليوبية

بمناسبة

العيد القومى للقليوبية

كما يسعدها أن تتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

أمين الصندوق
نبيل العياط

الأمين العام
طلعت التلاوى

نائب الرئيس
محمد عفيفى

رئيس الاتحاد العام
فتحى نعمة الله

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة

السيد راشد — خالد طاهر
محمود دبور — وحيد حماد
أحمد خلف الله — د. عماد حسن
ليلى الحريرى — د. محمد على عمران

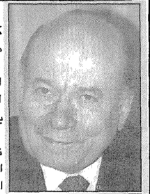
•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣- ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس : ٣٩١٩٩٢١
تصدرعن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١

فى هذا العـــــدد :

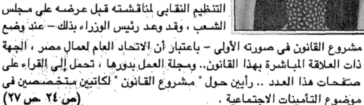


• لأننا فى الأساس ، بلد زراعى .. فإن الزراعة كانت فى بؤرة الاهتمام ، من ثورة يوليو ٥٢ حررتها من قبضة المحتكرين والإقطاع .. وأغدقت بالأرض على زارعيها ، وقفزت بها من حدود الوسائل التقليدية ، إلى آفاق التقنية الحديثة ، وحمت ملايين الأفدنة من أخطار الفيضان والبوار والجفاف ، بإقامة العملاق المهيب :السد العالي

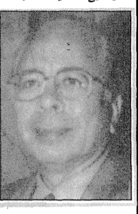
فى هذا العدد– وفى مناسبة عيد الفلاح المصرى نتصفح معا الأوراق الخضراء ، فى سجل مصر الزراعية ، عبر نصف قرن مضى ، منذ أن وضعت الثورة عينيها على منبع الخير. فى بلادنا : الأرض .. والفلاح.. ماذا عن الإنجازات التى تحققت للمسيرة الزراعية ، فى قطاعات الرى ، والميكنة ، واستصلاح الأراضى ، والحاصلات الزراعية ، والتعاونيات .. وتلك النظرة الإنسانية الموضوعية والمنصفة لوضع الفلاح ، والعامل الزراعى ، وكذلك الطفل ، الذى ما إن يستطيع السير على قدميه ، حتى يمسك بذيل جلباب أبيه للعمل فى حقل أبيه ، أو أجيرا عند الغير.. والحكاية من أولها .. تطالعها داخل العدد

(ص ٤٨ – ص٦٥)

•مازالت الآراء مختلفة حول " مشروع قانون تعديل قوانين التأمين الاجتماعى " المعروض الآن على مجلس الوزراء ، تمهيدا لإحالته إلى مجلس الشعب لمناقشته .. البعض يرى أن التعديلات الواردة فى مشروع القانون ، تسلب العمال حقوقا قانونية ومكتسبة ، منذ عشرات السنين،والبعض الآخر يرى غير ذلك .. وكان السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، قد طلب من الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء ، عرض " المشروع " على التنظيم النقابى لمناقشته قبل عرضه على مجلس الشعب ، وقد وعد رئيس الوزراء بذلك – عند وضع مشروع القانون فى صورته الأولى – باعتبار أن الاتحاد العام لعمال مصر ، الجهة ذات العلاقة المباشرة بهذا القانون.. ومجلة العمل بدورها ، تحمل إلى القراء على صفحات هذا العدد .. رأيين حول " مشروع القانون " لكاتبين متخصصين فى موضوع التأمينات الاجتماعية .



(ص ٢٤ ص ٢٧)



•أعمال القمة العالمية للتنمية المستدامة ، المعروفة بـ" قمة الأرض " بدأت يوم الاثنين الماضى ، فى جوهانسبرج وهى تعد أضخم قمة تنظمها الأمم المتحدة فى تاريخها .. هذه القمة العالمية ، تهدف إلى مواجهة التهديدات الخطيرة التى تهدد البشرية ، وخاصة الدول النامية – وأهمها تنامى الفقر ، والتلوث ، والمجاعة ، ونقص مياه الشرب النقية ، ومصادر الطاقة ، وانتشار الأمراض .. هذا وسوف تصدر عن " القمة" خطة تنفيذ ، يتم التفاوض بشأنها من أجل تضييق هوة الخلافات بين الدول المتقدمة من جانب وبين الدول النامية من جانب آخر، كذلك الخلافات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية.. وعلى الجملة .. فإن ممثلى الدول الغنية ، والدول الفقيرة فى هذه القمة العالمية للتنمية المستدامة – يسعون إلى حل الخلافات الكبرى حول سبل التعامل مع قضايا مثل الفقر ، والأضرار التى تصيب البيئة

(ص١٧ ص ٢١)

عـزيزى القــارىء :

تحتفل مصر هذه الأيام بالعيد الخمسين لقانون الإصلاح الزراعى ، والذى صدر فى التاسع من سبتمبر عام١٩٥٢ ، أى بعد انطلاق ثورة يوليو المجيدة بأقل من شهرين، ويعد هذا القانون من أبرز وأهم القوانين الثورية فى إطار تحقيق الإصلاح الاجتماعى والعدالة الاجتماعية ، ولقد ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعى تطورات مهمة ، وكذلك تداعيات عديدة نحاول رصد جانب منها فى هذه المناسبة، فى محاولة لإلقاء الضوء على بعض السلبيات التى يعانى منها الفلاح المصرى على مدى الخمسين عاما ، بجانب ماتحقق له من مكاسب عديدة ، وكذلك إلقاء الضوء على الجهود التى تبذلها الدولة منذ صدور هذا القانون وحتى الآن للنهوض بثروتنا الزراعية، والاستغلال الأمثل للمساحة الزراعية المحدودة، والجهود المبذولة لكى يسهم الإنتاج الزراعى فى دعم قضية التوسع فى تصدير المنتجات الزراعية للخارج.

كذلك تتناول المجلة على صفحات هذا العدد عدداً من القضايا المهمة .. منها على سبيل المثال الجدل المثار حاليا حول ملكية منطقة حلايب .. وهل هى أرض مصرية . . أم سودانية؟! ويحسم هذا الجدل خبير متخصص فى الشئون الإفريقية هو الدكتور إبراهيم موسى عميد معهد الدراسات الإفريقية، حيث يؤكد بالوقائع والأدلة الدامغة أن حلايب على مدى التاريخ أرض مصرية مائة فى المائة، وبالطبع فإنه من الملاحظ أن الشقيقة السودان كلما حدث مايعكر صفو العلاقات بينها وبين مصر ، تلجأ دائما لإثارة هذه القضية كنوع من اختلاق المشكلات مع مصر . وذلك فى الوقت الذى تعمل فيه مصر بإخلاص للحفاظ على وحدة التراب السودانى ، والحيلولة دون انفصال الجنوب عن الشمال فى السودان، والذى يخدم المخططات الاستعمارية ويضر بالأمن القومى المصرى والسودانى بل والعربى والإفريقى ، حيث سيكون هذا الانفصال لو تم لاقدر الله ، سابقة خطيرة سوف ينعكس بالسلب على الدول الإفريقية التى تعانى من مشاكل مشابهة لما يحدث فى السودان.

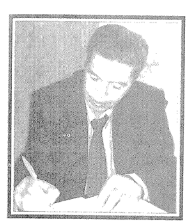
من ناحية أخرى تتناول المجلة على صفحات هذا العدد عرضا لأخطر تقرير عن التنمية الإنسانية فى الوطن العربى ، قام بإعداده وإصداره برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، بالاشتراك مع الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، وأعلن عنه فى أوائل يوليو الماضى من مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة ، التقرير يتضمن عناصر مهمة للغاية منها على سبيل المثال لا الحصر .. أن التنمية الإنسانية فى المنطقة العربية أقل بكثير من مستوى غناها وثرائها ، وأن الاحتلال الإسرائيلى يمثل أكبر عقبة فى مسيرة الأمن والتقدم بالمنطقة، وأن الناتج المحلى الإجمالى لجميع الدول العربية يقل عن دخل دولة كإسبانيا وحدها .

وأن حجم البطالة فى الدول العربية يصل إلى ١٢ مليون عاطل ، وسيصل إلى ٢٥ مليونا عام ٢٠١٠ أى بعد ثمانى سنوات!! أما عن إنتاجية العامل العربى فيقول التقرير إنها متدنية وتتجه إلى الانخفاض.

وفى تصورى أنه ينبغى الاستفادة مما تضمنه هذا التقرير من بيانات ومعلومات وعلى كافة الأجهزة المعنية وخاصة النقابات العمالية العربية أن تولى ماورد فى هذا التقرير ما يستحقه من اهتمام . . ربما تكون هناك مبالغة فى بعض الأرقام أحيانا ، لكن التصور والتوجه العام لما تضمنه التقرير غاية فى الأهمية ، وأمل أن يلقى العناية التى تتناسب هذه الأهمية من جانب كل المعنيين العرب . . وكل عام وأمتنا بخير.

س . ط

كلمة التحرير



بقلم السيد الطاهرى

قمة الأرض .. وقمة البلطجة والتحدى

فى كل شهر تقابلنى نفس المشكلة . . فطبيعة المجلة الشهرية أنها تصدر مرة واحدة فى الشهر ، وبالتالى فليس من حق رئيس التحرير أن يكتب هو شخصيا فى كل الأحداث والقضايا والموضوعات التى تجرى أو تقع على مدى شهر بأكمله .. صحيح أن أسرة التحرير تغطى جانبا كبيرا من القضايا المهمة ، لكنها هى الأخرى مقيدة بحسن الاختيار والانتقاء لموضوعات يضمها عدد شهرى واحد .. ولذلك فكلنا نغبط الزملاء العاملين فى الصحف اليومية وفى المجلات الأسبوعية على المساحات التى تتاح لهم للنشر يوميا أو أسبوعيا.

وعلى سبيل المثال فإن هذه الأيام تموج بأحداث مهمة للغاية بعضها محلى وبعضها عربى وبعضها دولى أو عالمى .. ولعل من أبرز الموضوعات الداخلية الاحتفال بمرور خمسين عاما على قانون الإصلاح الزراعى فى مصر ، والذى أصدرته ثورة يوليو بعد أقل من شهرين من انطلاقها لتعيد تصحيح الأوضاع الخاطئة ، حيث كان نصف فى المائة يملك معظم أراضى مصر والأغلبية الساحقة من الفلاحين والعمال الزراعيين معدمين كادحين وحققت الثورة بهذا القانون خطوة أساسية فى إطار إصرارها على تحقيق العدالة الاجتماعية، وحول أبعاد وتطورات هذا القانون خصصت المجلة ملفا خاصا لتناول بعض جوانب هذا الموضوع . كذلك فإن الحوار الساخن حاليا فى أروقة النقابات العمالية ولجانها النقابية والاتحاد العام للعمال حول بعض ماتضمنه مشروع قانون التأمين الاجتماعى الجديد من بعض السلبيات يتطلب وقفة متأنية وحوارا ديموقراطيا مع الحكومة للوصول إلى الأفضل ، دون التعدى على أية مكتسبات حصل عليها موظفو وعمال مصر فى ظل قوانين التأمينات المطبقة حاليا .. ولا يعنى هذا حجرا على حق الحكومة فى إجراء التعديلات التى ترى ضرورة إعادة النظر فيها بما يتلاءم والمتغيرات الاقتصادية الحالية ، لكن كما ذكرت دون المساس بالحقوق المكتسبة تأكيدا لمبدأ الرئيس مبارك وتمسكه بالبعد الاجتماعى لأى إصلاح وبحيث لايكون على حساب العمال .

وفى هذا العدد تعرض المجلة لوجهتى النظر الحكومية والعمالية فى بعض مواد هذا المشروع ، على أننا سنخصص مساحة أوسع لمناقشة موضوعية لهذا المشروع من خلال إقامة ندوة يتحاور فيها ممثلو العمال مع ممثلى الحكومة وبمشاركة بعض الخبراء المعنيين على أساس أن يكون شعار وهدف الكل هو المصلحة العامة أولا وقبل كل شىء.

وعلى المستوى الداخلى أيضا تصدمنا الصحف من حين لآخر بقضايا خطيرة تتعلق بالفساد وبسرقة المال العام وقضايا الرشوة التى يرتكبها لصوص من كبار الموظفين، وللأسف فإن كل اللصوص الذين سقطوا-حتى الآن- فى قبضة أجهزة الرقابة الإدارية كلهم لايخضعون لجداول المرتبات والحوافز العادية مثل غيرهم من كبار المسئولين فى أماكن أو وزارات أخرى ، وإنما يحصلون على أموال وأجور وحوافز مبالغ فيها للغاية وبدون وجه حق أو سند قانونى . . ومع ذلك فإن خستهم وشهوتهم للحصول على المال والجاه بكل الوسائل جعلهم يتخلون عن كل القيم والمبادئ ، حتى أوصلهم هذا الطريق إلى الحضيض ، ويجب أن يعلم الجميع أن تحرك كل الأجهزة الرقابية حاليا لايتم بموافقة وزير أو حتى رئيس الوزراء .. وإنما تتم بموافقة ودعم من الرئيس مبارك شخصيا ، وهو أمر أعاد الثقة إلى النفوس ، وأكد إصرار الرئيس على المضى قدما فى محاربة وضرب الفساد والانحراف فى أى موقع دون هوادة، ودون النظر لأية اعتبارات مهما كانت إلا المصلحة العليا لمصر .. والغريب أن صدى هذه العمليات التى تقوم بها أجهزة الرقابة -رغم مرارتها-لكنها تطرح سؤالا مهما . . وهو هل لو أن أجهزة الرقابة هذه تعمل بتوجيه من وزير ما أو حتى من رئيس الوزراء . . هل كان يمكن الوصول إلى كبار الموظفين اللصوص وتعريتهم . . بالطبع وبالقطع لا؟! لماذا .. ؟ لأن أى مسئول كبير يثبت لصوصيته وانحرافه يسيء بشكل مباشر للقيادة العليا التى اختارته لشغل هذه المناصب وأغلبها

مناصب حساسة ، كما أن أغلبها مدعاة للكسب غير المشروع والانحراف بالنسبة للنفوس المريضة، وبالتالى فإن الوزير الذى يختار شخصا لموقع له هذه الأهمية، لابد وأن يتأكد أنه أهل لشغل هذا المنصب، وأنه لايمكن أن يخضع تحت أى ظرف لتأثير الرشوة أيا كان حجمها أو شكلها . . وإلا فإن من قام بالاختيار يتحمل جانبا كبيرا من المسئولية، خاصة وأن معظم من سقطوا -حتى الآن- فى أيدى الرقابة الإدارية ، كانت تتردد فضائحهم ونزواتهم وتفوح مظاهر الثراء والبذخ عليهم وعلى أسرهم ، ومع ذلك فإن الذين يمارسون الرشوة والانحراف ، واهمون أنهم بمنأى من أى عقاب ، لأنهم رجال هذا الوزير أو ذاك . . لكن الله سبحانه وتعالى يمهل ولا يهمل ، وأن لكل لص نهاية . . تماما كما أن لكل ظالم نهاية .

من هنا فإننى أوجه التحية لأجهزة الرقابة الإدارية، ودورها مطلوب ومهم، لكن الأهم هو وضع الضوابط الحاسمة التى تحول دون تكرار ذلك وحماية المال العام من اللصوص الكبار والصغار.

. وبمناسبة الحديث عن الظلم وبمعنى أصح عن أبشع صور الظلم ماتكشف عنه المناقشات الدائرة حاليا فى مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا فى مؤتمر قمة الأرض والتنمية المستدامة، الذى تعقده الأمم المتحدة لبحث كيفية تصحيح الأوضاع الظالمة التى تعيش فيها الدول النامية تحت ضغوط الدول الغنية ، لكن هناك ظلم آخر أقرب إلى قمة البلطجة الدولية ، ويتمثل فيما يحدث حولنا هذه الأيام ومايمارس على مصر خاصة وعلى الدول العربية عامة من ضغوط حقيرة من جانب الدولة التى تظن أنها ستظل الدولة الأعظم إلى الأبد، وأقصد الولايات المتحدة الأمريكية .. لقد أثبتت الأحداث الأخيرة فى المنطقة العربية وبشكل لم يعد يقبل الشك أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى وقعت فى أمريكا-رغم بشاعتها- هى جزء من السيناريو الأمريكى الإسرائيلى الذى يستهدف ليس إذلال العرب والمسلمين فحسب ، وإنما تركيعهم وتفتيت وحدة الأوطان العربية بتشجيع التجزئة هنا وهناك ، وهذا المخطط الإجرامى بجانب استهداف السيطرة على المنطقة العربية كلها ، فإنه فى الوقت نفسه يهدف إلى تنفيذ كل المخططات التوسعية الإسرائيلية ليس فى فلسطين وحدها وإنما فى أراضى دول الجوار .. وعندما تأكدت أمريكا أن مصر ترفض هذا المخطط وهذه الهيمنة الأمريكية ، وأن مصر والدول العربية مصرة على التمسك بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وقيام دولته المستقلة على أرضه التى كان يعيش عليها حتى ٤ يونيو ١٩٦٧ أى قبل عدوان يونيو ٦٧ مباشرة عندما تأكدت أمريكا أن مصر لايمكن أن تبيع مبادئها بمليارات الدولارات بدأت الحملة المكثفة والعدائية ضد مصر فى أجهزة الإعلام الأمريكية وغيرها بهدف تخويف مصر .

وامتدت هذه الحملة إلى المملكة العربية السعودية ، وإلى سوريا ، حتى تلبى هذه الدول الرغبات الأمريكية الشريرة .. بمعنى أن تكف مصر عن تأييد ودعم الفلسطينيين ، وأن تكف السعودية كذلك عن هذا الدعم، أما سوريا فإنها مطالبة بالحد أو العمل لوقف نشاط حزب الله فى لبنان، وكذلك مصادرة أى نشاط للمنظمات الفلسطينية التى تتخذ من سوريا مقرا لها ، وعندما فشلت أمريكا فى الوصول لأهدافها ، أخذت فى اختلاق وافتعال أزمات خطيرة توهمت أن هذه الأزمات يمكن أن تصرف اهتمام مصر عن تأييدها المبدئى للفلسطينيين ، فبداية فوجئ العالم بأن أمريكا ضغطت على كل من البشير رئيس السودان وجون جارانج قائد الانفصاليين فى جنوب السودان ، وخرجت على العالم بما يسمى اتفاق ماشاكوس الذى يتضمن فى ثناياه حق تقرير المصير للجنوبيين بعد ست سنوات ، أى تقسيم السودان إلى شمال وجنوب وهو أمر يمس بشكل مباشر الأمن القومى لمصر، خاصة مايتعلق بمياه النيل ، وتجاهل الموقعون على هذا الاتفاق أن مصر شريكة أساسية فى أى اتفاق يتعلق بالسودان لارتباطه بأمنها القومى ، كما أن مصر وليبيا سبق أن تقدمتا بمشروع لحل مشكلة جنوب السودان أفضل ألف مرة من هذا المشروع الذى أعدته وأخرجته أمريكا وبصم عليه كل من البشير وجارانج .. وأعلنت مصر رفضها لهذا الاتفاق الذى باركته أمريكا لأنه من صنعها ، وإذ بأمريكا تضغط على البشير لإثارة قضية منطقة حلايب من جديد ، مع تأكد الجميع أن حلايب مصرية مائة فى المائة، وفى الوقت نفسه كانت أعين مصر على المجازر التى ترتكب يوميا على أرض فلسطين، بدعم سافر من الولايات المتحدة ، وبشكل أصبح معروفا للعالم أجمع، يكفى أن يصرح مؤخرا رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى سفاح أفغانستان أنه لايرى أن الأراضى الفلسطينية هى أرض محتلة!! أى أنها أرض إسرائيلية . . هكذا بلغ به الفجر والوقاحة والتحدى أن يعلن ذلك!!.

ولم تكتف أمريكا بذلك ، لكنها كشفت برقع الحياء ، وإذ بها تأخذ من قضية داخلية محضة ذريعة لقرار أقل مايوصف به بأنه غبى ويكشف عن عصبية وخيبة أمل القادة الأمريكيين وعلى رأسهم بوش الابن الذى بلغ به جنون العظمة أنه توهم أنه على كل شىء قدير ، وهذا راجع لجهله بالتاريخ وبكل شىء ، فهو لايعلم أن التاريخ حفل بامبراطوريات عديدة كانت فى زمانها أعظم ألف مرة من أمريكا ، لكنها ارتكبت نفس الجرائم التى يرتكبها بوش فى غيبة من العالم وكان مصيرها الدمار والخراب . . أقول لجأت بطانة السوء فى واشنطون الى أسلوب آخر للضغط على مصر ، فاستغلوا قضية أمن وطنى داخلى اتهم فيها مواطن مصرى هو د.سعد الدين إبراهيم واثبت القضاء إدانته ، فحكم عليه بالسجن ، وقامت قيامة أمريكا من أجل سعد ، ولم تقم قيامتها من أجل آلاف الأطفال والشيوخ والنساء والشباب الذين تقتلهم إسرائيل يوميا بسلاح أمريكى ، بجانب الدمار وهدم المنازل وتجريف المزارع ومواصلة الحصار اللاإنسانى المفروض على شعب بأكمله تحت سمع وبصر أمريكا ، وبدعم منها وتحت سمع وبصر العالم أجمع وأممه المتحدة ومجلس أمنها الموقر . .أقول ثارت ثائرة أمريكا وهى حامية الحمى ، فأعلنت من خلال صحفها وقف المعونات الإضافية لمصر مالم تفرج مصر عن سعد الدين إبراهيم ، وهى بهذا الموقف أساءت للرجل وأكدت أنه عميل لها .. وكان رد مصر من خلال الشعب المصرى كله واضحا وحاسما ورافضا للتدخل السافر فى شئون مصر

الداخلية ، وجاء رد الشعب الذى تناقلته الصحف القومية والحزبية بلا استثناء .

افعلوا ماشئتم حتى لو أوقفتم المعونة الأصلية والإضافية ، فلن نبيع مبادئنا بمليارات الدولارات ، ولا ندرى ماذا فى الجعبة الأمريكية غدا . . وللأسف فلقد تأكد للعالم أجمع أن إسرائيل تلعب بأمريكا وهى التى تحركها بغباء أعمى ، وأن شارون هو الذى يوجه بوش وحكومته اليمينية المتطرفة، وأنه تنفيذا للمخطط الإسرائيلى فإنه مطلوب من أمريكا أن تشغل العالم وتصرفه عن الوضع المأساوى فى فلسطين ، ولذلك خرج بوش على العالم وذيله الحقير بلير رئيس وزراء بريطانيا بحكاية أسلحة الدمار الشامل التى تملكها العراق ، وتطور الأمر الى التصميم على تغيير نظام الحكم فى العراق والإطاحة بصدام حسين .

بل إن نائب الرئيس الأمريكى الصهيونى ديك تشينى طالب الرئيس بوش بتوجيه ضربة سريعة إجهاضية للعراق ، رغم معارضة العالم لذلك حتى حلفاء أمريكا .

وهذه كلها أمور تدعو الى السخرية والدهشة والاستنكار . . فبالنسبة لأسلحة الدمار الشامل فإن مفتشى الأمم المتحدة ظلوا لمدة تسع سنوات يجوبون العراق شبرا شبرا بحثا عن أسلحة الدمار الشامل ولم يعثروا على شىء ، بل إن بعضهم ثبت أنه عميل للمخابرات الأمريكية ويعمل لحسابها لا لحساب الأمم المتحدة ، الشىء الغريب الذى يؤكد بلطجة الفتوة بوش أن أسلحة الدمار الشامل موجودة بالفعل وعلانية بالمنطقة وبصورة مستفزة ويعلمها العالم أجمع ، لكنها ليست فى العراق ولا فى أى دولة عربية وإنما فى إسرائيل التى ترفض حتى الآن الانضمام الى منظمة الطاقة الذرية، حتى لا تتعرض للتفتيش الدورى على منشآتها النووية والتى أعلنت أنها تقف مع أمريكا وبريطانيا فى ضرب العراق، بل إنها أخذت تستعد لذلك ، مما يؤكد أن المخطط مستمر فى اتجاهه المرسوم لضرب وتفتيت الدول العربية . . أما إعلان أمريكا الوقح بإصرارها على الإطاحة بالرئيس صدام واستبداله بواحد من المعارضة العراقية الذين تدعمهم أمريكا وهم أقرب للجواسيس والعملاء من كونهم عراقيين . . فهى سابقة خطيرة فى العلاقات الدولية أن تتدخل دولة ما مهما كان حجمها وقوتها وجبروتها فى الشئون الداخلية لدولة آخرى ذات سيادة وتصر على تغيير النظام القائم لأنه لايعجبها؟؟ ألسنا فى زمن العجايب الأمريكية؟؟ تماما كما تحاول الإطاحة بالرئيس ياسر عرفات بحجة أنه لايعمل لصالح الشعب الفلسطينى !! رغم أنه منتخب بأغلبية عظمى من الشعب الفلسطينى، ومع ذلك فإن الرئيس الأمريكى مصمم على المضى فى سياسة تغيير الرئيسين، والله وحده يعلم ، ماذا لو تحقق له ذلك . . فمن ياترى من الرؤساء أو الملوك العرب الآخرين الذين لايعجبون أمريكا ويجب استبدالهم بحكام عملاء يعملون لحسابها . . والسؤال الذى أطرحه هو أننا كنا نسمع عن أمريكا أنها دولة مؤسسات وأن الرئيس الأمريكى لايملك أن يملى إرادته على هذه المؤسسات . . لكن الواقع الذى نعيشه الآن غير ذلك تماما فلقد وصل الأمر بمستشارى بوش الابن ادعاءهم أن بوش الابن ليس فى حاجة إلى تفويض جديد من الكونجرس لضرب العراق ، وأن التفويض الذى منحه الكونجرس لبوش الأب فى عام ١٩٩١ أثناء احتلال العراق للكويت يكفى ، وبالتالى لايحتاج لتفويض جديد ، ونفس الأمر بالنسبة لبلير . وأتساءل أيضا أين مجلس العموم البريطانى ، وأين الديموقراطية التى يتحدثون عنها فالرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى ينفردان بأخطر القرارات المصيرية وهو قرار الحرب دون اعتبار للمؤسسات الدستورية فى بلادهم ، بلاد الحرية والديموقراطية المزعومة .

وخير ما أختتم به كلمتى ما أعلنه الرئيس مبارك يوم الثلاثاء الماضى فى حديثه إلى طلاب الجامعات المصرية أنه يحذر أمريكا من الهجوم على العراق لأنه ستكون له عواقب وخيمة وخطيرة، وأنه أبلغها بذلك ، كما أنها لن تجد حاكما عربيا واحدا يساندها أو يؤيدها فى هذا الهجوم ، وأن أى حاكم عربى لن يستطيع أن يقف فى وجه الجماهير العربية الغاضبة، إذا ضربت العراق ، وفى الوقت نفسه فإن الرئيس مبارك طالب العراق بالسماح للمفتشين الدوليين بالعودة للعراق وتنفيذ القرارات الدولية .

وفى تصورى أن الرئيس مبارك كان أمينا وموضوعيا وصريحا كعادته فى نصحه لكل من أمريكا والعراق ، كما أنه وضع النقاط فوق الحروف ، ذلك أن أى هجوم أمريكى جديد على العراق سيحول المنطقة الى بركان يهز المنطقة كلها ويجتاح فى طريقه كافة المصالح الأمريكية التى تنتشر وتمتد على الأرض العربية من المحيط إلى الخليج . . ولن ترهب الجماهير العربية تهديدات أمريكا ولا أسلحتها الفتاكة . . وستشرب أمريكا من نفس الكأس الذى تشرب منه حاليا فى أفغانستان بفضل المقاومة الباسلة للشعب الأفغانى البطل رغم كل عمليات التعتيم الإعلامية التى تمارسها أمريكا حتى لايعلم الأمريكيون حجم الخسائر التى يتحملها الاقتصاد والشعب الأمريكى من جراء هذه المغامرة أو المقامرة غير المحسوبة ، أما بالنسبة للحكومات العربية وجامعتهم العربية الموقرة، فلا يعلم إلا الله وحده متى يستيقظون من سباتهم العميق ، قبل فوات الأوان ، رغم أن العالم كله يدرك أن العجز العربى المصطنع فى مواجهة هذه التحديات الأمريكية والإسرائيلية يقوم على حسابات عربية شخصية وليست واقعية، ذلك أن الدول العربية ككل تملك الكثير والكثير من أوراق الضغط ، لكنها أجبن من أن تستخدمها ، تكفى الإشارة إلى مدى الأثر والرعب الذى أحدثه تسرب خبر للصحافة الأمريكية منذ أيام عن قيام عدد من المستثمرين السعوديين بسحب ماقيمته مائتا مليار دولار من أرصدتهم من البنوك الأمريكية ، قامت الدنيا فى أمريكا لأن معنى ذلك ببساطة هو توجيه ضربة قاصمة للاقتصاد الأمريكى لو صح هذا الخبر من ناحية، فماذا لو قام كل العرب بسحب كل استثماراتهم ومدخراتهم فى البنوك الأمريكية والتى تصل إلى آلاف المليارات الدولارية؟؟ . من المؤكد أن يحدث ذلك هزة قوية فى الاقتصاد الأمريكى ، وهذه وحدها كفيلة بأن توقظ بوش من حالة الغيبوبة التى يعيشها وبطانته اليمينية المتطرفة . . والله معنا .

السيد الطاهرى



رؤية حول :

ثورة يوليو المجيدة

بقلم : **أحمد عاطف**
سكرتير الاتحاد العام لنقابات
عمال مصر للتثقيف والتدريب

من الصعب إن لم يكن من المستحيل الحديث عن ثورة يوليو وإنجازاتها الضخمة والمتعددة والتى تواصلت على مدى خمسين عاما وهى تحتاج بكل تأكيد لكتب وأبحاث لأنها وبكل بساطة قد غيرت شكل التاريخ والجغرافيا معا فأصبحت تضعنا أمام قراءة جديدة لتاريخ مصر حيث الإنجازات الضخمة والمتعددة فى مختلف مجالات الحياة، وبالنسبة للجغرافيا فإن خريطة مصر بالفعل قد تغيرت من حيث الشكل والمضمون فمن يرى خريطة مصر قبل الثورة ويراها الآن اى بعد خمسين عاما سوف يجد صورة مختلفة تماما من حيث العمق والبعد ، ومن حيث الشكل والمضمون.

■ ترحيب شعبى حار بثورة يوليو

رغم حملات التشكيك التى تطالعنا من الحين والحين من بعض الأقلام المريضة، إلا أنها لم تنل من انطلاقة الثورة نحو تحقيق أهدافها والتى تمثلت فى البداية ومنذ انطلاقها فى المبادئ الستة للثورة والتى أعلنتها فور قيامها كدليل وبرنامج عمل استمرت فى تنفيذه منذ تفجرت هذه الثورة على يد الزعيم الراحل الخالد جمال عبد الناصر مرورا بالرئيس أنور السادات وصولا للرئيس القائد محمد حسنى مبارك

وهذه المبادئ الستة هي:-

-القضاء على الاستعمار

-القضاء على الاقطاع

القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم

-إقامة وتحقيق العدالة الاجتماعية

-إقامة جيش وطنى قوى وقادر

-إقامة حياة ديمقراطية سليمة

ولكى نسترجع التاريخ جيدا فلابد من تأكيد حقيقة لاتقبل الجدل ، وهى أن مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م وفى ظل النظام الملكى كانت تعيش فى ظل مفاهيم وعلاقات بالية وسيئة للغاية ، فإعلان الثورة للمبادئ الستة التى ذكرناها يعنى ببساطة شديدة أن العكس تماما هو الذى كان يسود الحياة فى مصر فهناك الاستعمار الإنجليزى الذى كان جاسم على صدر الوطن والذى دام سبعون عاما وكان الاقطاع الزراعى حيث كانت القلة القليلة تملك الكثرة الكثيرة من أرض مصر فكانت هذه القلة القليلة من الملاك تتحكم فى أرزاق ومصائر ملايين الفلاحين وأسرهم ونفس الأمر كان بالنسبة للرأسماليين حيث كان هؤلاء بارتباطاتهم المشبوهه مع الاستعمار البريطانى ومع الأنظمة والأحزاب التى كانت تتسارع على السلطة فى ذلك الوقت وتحاول استرضاء الملك وحاشيته بكل الوسائل وكانت تمارس تسلطا على الحكم من جانب وعلى الشعب من جانب آخر ، وكان العمال لدى أصحاب المصانع هم المقهورين دائما.

ولعل من يتذكر معى علاقات العمل فى المصانع والمتاجر بل وفى كل مجالات الخدمات والتى كانت قليلة بالطبع فى هذه الفترة سوف يذكر أن البشر كان لا قيمة لهم ولا أمن ولا تأمين لهم بل كان الفصل التعسفى سيفا مسلطا دائما على رقاب العمال ، وفى ظل أجور متدنية للغاية وفى ظل غياب أى نوع من الرعاية سواء الاجتماعية أو الصحية أو أى تأمين اجتماعى ومن هنا كان تركيز الثورة على أول مبدأ في تحقيق العدالة حيث كانت هناك ثلاثة مبادئ أخري هي إقامة(عدالة اجتماعية-جيش قوي-حياة ديمقراطية) فكان أول مبدأ فى الإقامة وهو تحقيق أو إقامة عدالة اجتماعية لترفع الظلم عن كاهل المقهورين والمظلومين والمحرومين .

ولايمكن لأى جاحد أن ينكر أن ثورة يوليو فخرا أنها انتشلت العاملين بالمفهوم الواسع للعمل من هوه سحيقة من المعاناة والحرمان إلى المستوى اللائق بالبشر والإنسان حيث إنها طبقت ولأول مرة فى مصر قوانين التأمين الاجتماعى بشكل شامل على كل العاملين فى مصر ولكل الفئات

"البقية ص ٢١"

العماوى يلتقى بنظيره السودانى ويبحثان سب

كتب -أحمد غالى :

فى إطار التعاون الفنى المشترك بين حكومتى جمهورية السودان ممثلة فى وزارة العمل والإصلاح الإدارى وجمهورية مصر العربية ممثلة فى وزارة القوى العاملة وانطلاقا من رغبة البلدين فى تعزيز التعاون بينهما فى المجالات التى تخدم تطوير العلاقات فى اختصاص عمل الوزارتين وتدعيم أواصر الأخوة والروابط العميقة بينهما ، عقد بمقر وزارة القوى العاملة والهجرة خلال أوائل شهر أغسطس الماضى الاجتماع المشترك بين السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والسيد اللواء الركن اليسون مفاتى مقايا وزير العمل والإصلاح الإدارى وذلك بحضور الوفود المشتركة بين البلدين .. تناول الاجتماع أهم القضايا والبرامج التى تستهدف سبل التعاون المشترك فى مجالات العمل والتدريب المهنى والثقافة العمالية وذلك من خلال تبادل الطرفان التشريعات واللوائح المنظمة والمطبقة فى مجالات شئون العمل وتبادل الخبرات فى مجالات سياسات الأجور ورقابتها .

تناول الاجتماع - أيضا- الاتفاق على قيام الجانب المصرى بتقديم الدعم للجانب السودانى فى مجالات التدريب المهنى ومناهجه من أجل التحديث والتطوير وكذلك وضع برنامج لتبادل الزيارات العلمية

مصر تستضيف قمة عمالة الشباب علر

الاسكندرية :مجيب رشدى

- **الافتتاح تشهده مكتبة الإسكندرية بحضور ٥٠ وزيرا للشباب ومشاركة عدد من التنظيمات والوفود الشبابية العالمية**
- **خلق فرص عمل لخمسمائة مليون شاب حول العالم ، وتوفير برامج التدريب المتطور لهم أهم القضايا المطروحة بالقمة**

تستضيف مصر.. والاسكندرية بصورة خاصة قمة عمالة الشباب والتى ستقام فى الفترة من ٧ إلى ١١ سبتمبر الحالى ٢٠٠٢ ، وتعد هذه القمة حدث محورى هام حيث تعد بداية لاتحاد عالمى لعمالة الشباب ٢٠٠٢ لخلق سبل معيشة كريمة ومستدامة لخمسمائة مليون شاب حول العالم وبالأخص هؤلاء الشباب المتوقع أن يعانوا من الفقر بحلول عام ٢٠١٢، وسوف يقام هذا الحدث التاريخى بمكتبة الاسكندرية الأسطورية ممثلا الجهود العالمية التى تهدف إلى توفير فرص دعم تاريخى هام ورئيسى فى عمالة الشباب.

لماذا هذه القمة ؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نعلم أن بليون شخص فى العالم (من ١٥ إلى ٢٤ عاما) ٨٥٪ منهم يعيشون فى الدول النامية . . يلتحقون بسوق العمل وهم غير مسلحين بكل الأدوات والعلوم وسبل التدريب المتطور الذى يؤهلهم ليأخذوا مكانهم المنشود والطبيعى فى المجتمع ، وبالتالى يحصلون على فرص أقل وتكون إنتاجيتهم أضعف، وفى الوقت الذى يتعاظم فيه دور التكنولوجيا والوسائل العلمية المتقدمة نجد بليون شخص يصل الأجر اليومى للواحد منهم إلى دولار واحد فقط، ومن ثم تأتى قمة عمالة الشباب لترى أى خلق فرص عمل للشباب سيسهم بدوره فى مواجهة التحديات العالمية الأخرى مثل الجوع والفقر والايدز والعنف والتدهور البيئ.

وهنا يقول د.إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية ورئيس اللجنة المنظمة لقمة عمالة الشباب: دعونا نكون واضحين ، إن وجود الشباب النصف متعلم والذى يعانى من البطالة والفقر .. لينذر بكارثة عالمية إذا لم يتكاتف العالم كله لمساعدته فى الخروج من هذا المقمقم . . فما الذى يجعل الشباب حافزا ومتحمسا للإقبال على العمل والحياة طالما أنه لايشعر بالأمل فى الحصول فى فرصة عمل حقيقية وثابتة تضمن له الأمان والاستقرار الاجتماعى والاقتصادى معا .. ولهذا ستطالب تلك القمة الحكومات والشباب ومنظمة الأمم المتحدة وهيئات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأطراف المعنية الأخرى للقيام بالأعمال المحددة فى إطار خطة العمل الخاصة بالقمة . والهدف من هذه القمة هو تنظيم أفكارنا وأنفسنا والعمل على جذب انتباه العالم والاتحادات وخلق الوعى العام ووضع قضية بطالة الشباب على خطة العمل الدولية .

وماذا عن أعمال القمة وماستتضمنه من قرارات

ـــل التعاون المشترك

للمتخصصين فى مجالات شئون العمل والتدريب المهنى والثقافة العمالية وأيضا مجالات التنمية والتطوير الإدارى والاستخدام وتبادل الأيدى العاملة.

هذا وقد قام السيد اليسون مفاتى مقايا وزير العمل والإصلاح الإدارى بالسودان والوفد المرافق بزيارة لمدينة الإسكندرية حيث قام بجولة داخل المدينة ، كما زار مركز التدريب المهنى هناك والتعرف على نشاط مديرية القوى العاملة والهجرة بالإسكندرية . . كما تفقد بعض المصانع والشركات الكبرى بمدينة العاشر من رمضان كإحدى المدن الصناعية الجديدة .

مدار خمسة أيام

وتوصيات؟

يقول د.سراج الدين: ستتضمن القمة عقد مؤتمر وزارى وملتقى للابتكارات ومنح ومكافآت للممارسات الجيدة وورش للعمل ودورات لتنمية المهارات هذا وقد تمت دعوة كل دول العالم للمشاركة فى هذه القمة وسوف يحضرها ٥٠ وزيرا للشباب من مختلف دول العالم وعدد كبير من التنظيمات والوفود الشبابية العالمية .. واستطرد سيادته قائلا: لقد حضرت فى يناير ٢٠٠٢ بنيويورك الحلقة الاقتصادية النقاشية العالمية التى نظمتها الأمم المتحدة حول الترتيبات الخاصة بالقمة . . والتى تعد حدثا مدنيا يدفعه المجتمع بل إنه الدافع الذى يحلل حركة المجتمع المدنى الموجهة لتحفيز وإلهام حركات تطوير البرامج والسياسات فى كل الدول لضمان حصول الشباب على التعليم وبرامج التنمية وفرص تنمية المهارات والموارد والضمانات



د. إسماعيل سراج الدين

اللازمة لبناء وتوفير أساليب معيشة كريمة ومستدامة.

ويضيف د.سراج الدين: لا يفوتنى أن أقول إن هناك منظمات ستشارك بالقمة مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية العالمية . . وسوف يكون هناك برنامج خاص بإعداد وتدريب القادة من الشباب فى كافة الهيئات والمجالات .

مفتشو العمل الجدد يؤدون القسم القانونى أمام وزير القوى العاملة والهجرة



أحمد العماوى

أدى حوالى ٥٠٠ من مفتشى العمل والأمن الصناعى الجدد المعينين بوزارة القوى العاملة والهجرة على مستوى المديريات بمحافظات الجمهورية القسم القانونى أمام السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة . . أكد السيد الوزير فى كلمته لهم على التفانى فى العمل والبحث دائما على التطوير والتحديث فى مجال المهنة وذلك لخدمة الوطن والعمل لزيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة .. حضر الاجتماع عدد من السادة رؤساء الإدارات المركزية بديوان عام الوزارة.

قواعد وشروط تخفيض اشتراكات تأمين إصابات العمل

كتب -عبده مصطفى :

أصدرت الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية قرارا بالقواعد والشروط اللازمة لتخفيض نسبة اشتراكات تأمين إصابات العمل من ٣٪ الى ٢٪ مقابل تحمل صاحب العمل تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للعامل المصاب.

وتضمن القرار الشروط اللازمة للترخيص لأصحاب الأعمال فى القطاعين الخاص والتعاونى بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المستحقة وفقا لأحكام تأمين إصابات العمل مقابل تخفيض نسبة اشتراكات هذا التأمين من ٣٪ من أجور المؤمن عليهم الى ٢٪ من تلك الأجور.

وصرح السيد وحيد حماد رئيس صندوق التأمين على العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص بأنه يجوز لصاحب العمل التقدم بطلب للصندوق للاستفادة من هذا القرار متى توافرت الشروط التالية:

- أن يكون عدد المؤمن عليهم لدى صاحب العمل بالمنشأة مائة عامل على الأقل ولايدخل فى هذا العدد الصبية المتدرجين.
- أن يكون صاحب العمل منتظما فى أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى.
- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهرى للهيئة بأسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع.
- مدة هذا الترخيص عام واحد ويجدد بمراعاة توافر الشروط السابقة.

بانوراما العمل

التخصصات المصرية المطلوبة بسوق العمـ

كتب :-نزار العطيفى :

أكدت وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية استمرار احتياج أسواق العمل العربية لبعض التخصصات والمهن من العمالة المصرية الماهرة والمتخصصة والمدربة خلال المرحلة المقبلة .

أوضحت الوزارة أن أهم تلك المهن هى الأطباء وأساتذة الجامعات والمحاسبين والقضاة والمستشارين والمهندسين بمختلف تخصصاتهم والصيادلة والمدرسين وأخصائى الحاسبات الآلية والأعمال الفندقية والمرضات إلى جانب العمالة الفنية الماهرة فى مجالات الكهرباء والنجارة والسباكة والتشييد والتكييف والسائقين .

أشار تقرير أعدته الوزارة وناقشه مجلس الوزراء المصرى مؤخرا أن أهم التخصصات المطلوبة بسوق العمل الكويتية من العمالة المصرية هم القضاة وخبراء القانون ومدرسو الرياضيات والكيمياء واللغة العربية ومندوبو المبيعات وخبراء التسويق والدعاية والإعلان والمدربون بالمعاهد الصحية والرياضية ومصممو برامج الكمبيوتر والأطباء والمرضات وخبراء المعدات الثقيلة وأخصائيو الإعلام وفنيو كهرباء الضغط العالى ويوجد بالكويت نحو ٢٣٠ألف مصرى.

أشار التقرير إلى أن التخصصات المطلوبة بالسعودية تشمل أطباء وممرضات وصيادلة ومدرسين ومدرسات ومهندسين وعمال زراعة وتربية حيوان وعمالة عادية من مختلف التخصصات مع شرط إجادة اللغة الإنجليزية والكمبيوتر للعمل بالسعودية التى تستوعب نحو ٩٦٠ ألف مصرى من إجمالى المصريين بالدول العربية والبالغ عددهم أكثر من مليونى مصرى .

أما التخصصات المصرية المطلوبة فى الأردن فتشمل مهنا إدارية ومحاسبية وطبية وكتابية وعمال زراعة وحرس وعمال بيع وعمالة مهنية وعدد المصرين بها نحو ٢٤٠ ألف مصرى .. وفى ليبيا يستمر الطلب على الأطباء الاستشاريين والمهن الطبية المساعدة وأساتذة الجامعات وعمال السياحة والزراعة والورش الميكانيكية والنجارة إضافة للمدرسين ويوجد فى

١٠ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهرالعدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ١٠آلاف فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء والذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل(١١٦شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء .بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

فوز مركز المعلومات بمديرية القليوبية بالمركز الثـ التطوير الإدارى التى نظمها مركز معلومات رئاسـ

فاز مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمديرية القوى العاملة بمحافظة القليوبية بالمركز الثانى على مستوى مراكز معلومات الخدمات بالمحافظة فى المسابقة التى نظمها برنامج التطوير الإدارى للوزارات والمحافظات بمركز معلومات رئاسة مجلس الوزراء لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

صرح بهذا رئيس الإدارة المركزية الدكتور مجدى موسى صليب مدير المديرية ، وأوضح أن مركز المعلومات بالمديرية يعد نموذجا للتطور الكبير لتكنولوجيا المعلومات بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ، حيث يصدر أربع نشرات سنويا تتضمن دراسات خاصة بأنشطة المديرية ، وموضوعات فى دعم اتخاذ القرار وخدمات المعلومات وقياس مستوى الخدمة ، وقد صدر عنه خلال العام المنتهى فى ٢٠٠٢/٦/٣٠ الأعداد من الثامن عشر إلى الحادى والعشرين ، وقد فاز العدد العشرون بالمركز الأول على مستوى مديريات الخدمات عن شهر مارس ٢٠٠٢ ، وفاز العدد الحادى والعشرون بالمركز الثالث على مستوى مديريات الخدمات عن شهر يونيو ٢٠٠٢.

وأضاف د. مجدى موسى فى تصريحه لـ" العمل" إنه فضلا عن الإصدارات الربع سنوية لمركز المعلومات بالمديرية عن أنشطة المديرية ، فإنه يصدر عنه أيضا إصدارات ربع سنوية عن عمالة الطفل ، فضلا عما يقوم به من تحديث قاموس البيانات الخاص بالمديرية ، وتحديث أطلس معلومات المديرية ، وإعداد دليل إحصائى سنوى ، ودليل عن السلامة والصحة المهنية .

وعن دور المركز فى مجال قواعد البيانات الآلية أوضح الدكتور مجدى موسى ، أن المركز قام بإدخال قاعدة العمالة والأجور

ل فى الدول العربية

ليبيا حاليا ٦٠٠ ألف مصرى ..

وبالنسبة للتخصصات المطلوبة فى الإمارات ، أوضحت وزارة القوى العاملة المصرية أنها تتضمن خدمات فنادق وسياحة ومحاسبين وأطباء ومهندسين ويعمل هناك حاليا نحو ٨٧ ألف مصرى .. وفى قطر يستمر الطلب على العديد من التخصصات الطبية وأساتذة الجامعات والقضاة ومهندسى وفنى آبار البترول وأعمال البنوك والصحافة والتلفزيون والسياحة وعدد المصرين بقطر نحو ألف عامل .

وفى اليمن تتنوع العمالة المصرية المطلوبة ما بين أساتذة الجامعات والمدرسين والعمالة الفنية المساعدة والأطباء والمهندسين ، وباليمن نحو ٩ آلاف مصرى .

أما لبنان فتحتاج للعمال العادين فى مختلف المجالات والمزارعين والنجارين ويوجد بها ٢٥ ألف مصرى .

تخصيص أراضى جديدة للعاملين باستصلاح الأراضى

د. يوسف والى



محمد مصطفى

الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى كان قد أصدر قرارا فى عام ١٩٩١ بتمليك من أمضى عشر سنوات بالخدمة فى وزارة استصلاح الأراضى ، والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، وصندوق أراضى الاستصلاح ، على أن يترك المستفيد الخدمة ويتفرغ للعمل فى الأرض الجديدة.. تم تسليم الدفعة الأولى فى نوفمبر ١٩٩٩ بقرية جابر بن حيان، والدفعة الثانية فى أغسطس ٢٠٠١ بقرية أم المؤمنين.. صرح بهذا النقابى محمد مصطفى رئيس اللجنة النقابية للعاملين بوزارة استصلاح الأراضى مشيداً بالدور الكبير الذى يقوم به الدكتور يوسف والى فى تشجيع العاملين على المشاركة فى مجال الإنتاج الزراعى وإيجاد فرص عمل أفضل لهم ولأسرهم . . وأضاف أنه مازال هناك بعض العاملين ممن قبلت طلباتهم ولكن لم تخصص لهم أراض حتى الآن .. وقال: إن اللجنة تبذل كل مساعيها لسرعة التخصيص وتسليمهم الأراضى الجديدة كما تأمل أن يوافق الدكتور يوسف والى على استمرار العمل بهذا المشروع لاتاحة الفرصة أمام من لم يتقدم عند قبول الطلبات وأيضا للمعينين بعد بدء المشروع عام ١٩٩١.

...انى فى مسابقة ...ة مجلس الوزراء



د. مجدى موسى

بالمديرية على الحاسب الآلى ، كما يقوم شهريا بإدخال كافة بيانات فائض الخريجين وعمل إحصائية بها ، وإدخال بيانات القوى العاملة واستخراج التقارير الخاصة بها .

صرخة سائقى دكرنس .. من يسمعها ؟!

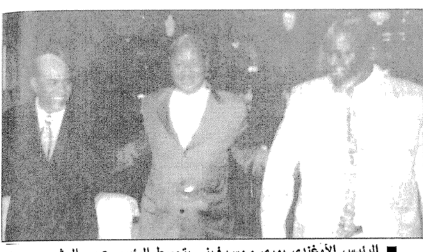
علم مندوب "العمل" بالدقهلية بأن هناك شكوى لسائقى مدينة دكرنس بمحافظة الدقهلية -وهم أعضاء اللجنة النقابية للنقل البرى بمركز ومدينة دكرنس- ويخاطبون من خلالها القائمين على إدارة موقف عبود بالقاهرة، فحوى الشكوى تقول أن قوى المركز التى تعمل على خط القاهرة -دكرنس هى ٢٢٠ سيارة منهم ٧٠ سيارة تحمل تراخيص مرور والباقى يعمل بدون تراخيص ومن المفترض استخراج تراخيص لباقى السيارات - تصاريح من القاهرة لدكرنس- ولو بمعدل ١٥ أو ٢٠ سيارة لكل سنة تستهلك على مدى ٥ أو ٦ سنوات علماً بأن هذه السيارات تعمل فعلا وعلماً بأن هناك موافقة من محافظة القاهرة بنقل الموقف من عبود إلى موقف الزهور لسيارات الدقهلية كلها .. ولم يتم التنفيذ حتى الآن هذا بالإضافة إلى أن السيارات التى لاتحمل تراخيص غير مصرح لها بدخول الموقف إلا بعد الساعة ١٢ ظهرا.

وعلى جانب آخر يطالب سائقو دكرنس بعمل معدل تشغيل للسيارات التى مضى عليها ١٥ عاما .. ولا تتعدى الـ ٢٠يوما فى الشهر ويتم تشكيل لجنة دائمة منبثقة من اللجنة العليا للمواقف لفحص السيارات التى يتم تجديدها أو تعمير الماكينات الخاصة بها لإعفائها من دفع الكارتة المجمعة أثناء التوقف وكل حسب حالته.

كما يطالبون بشمول جميع سائقى الدقهلية بمظلة التأمين الصحى ،

صرح بذلك لمندوب "العمل" السيد أحمد الديب رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى بدكرنس.

فى الاجتماع الاسبوعى لمجلس التحرير، طرح أكثر من زميل الوضع المستقبلى للسودان وانعكاساته السلبية على مصر فيما لو طبق اتفاق ماشاكوس .. واقترح البعض إجراء بعض اللقاءات مع عدد من الخبراء المعنيين بالعلاقات المصرية السودانية، لكن الزميل الفاضل الأستاذ محمود دبور عضو المجلس اقترح أن نبدأ فى هذا العدد بعرض للأوضاع السياسية فى السودان، والتى أدت إلى توقيع اتفاق ماشاكوس، واقترح أيضا أن خير من يكتب فى هذا الموضوع المهم هو الدكتور إبراهيم نصر الدين رئيس الجمعية الافريقية للعلوم السياسية الذى تفضل مشكوراً بإعداد هذه الدراسة القيمة، والتى نقدمها لقرائنا الأعزاء لتكون أساسا لأية حوارات مستقبلية حول هذه القضية المصيرية.



■ الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى يتوسط الرئيس عمر البشير وجون جارانج فى طريقهم للمباحثات التى عقدت لأول مرة بينهما فى إطار الجهود لوضع حد للحرب الأهلية الدائرة فى السودان منذ ١٩ عاما

اتفاق ماشاكوس وسقوط الأقنعة

بقلم:
د. إبراهيم نصر الدين
رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية
بريتوريا-جنوب أفريقيا

لايمكن لأى إنسان مخلص لعروبته ومؤمن بقضايا أمته إلا أن يأمل فى ظهور سودان موحد مستقر ينعم أهله فيه بالأمن والسلام والرخاء، غير أن اتفاق المبادئ الذى فوجئ به الجميع فى الأوساط العربية والذى عقد فى ماشاكوس فى ٢٠ يوليو الماضى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان جاء مخيبا للآمال من جهة، ومثيرا للعديد من الإشكالات وعلامات الاستفهام من جهة أخرى.

منذ البداية نود أن نشير إلى أن الاتفاق فيما يبدو قد جاء معبرا عن التقاء إرادة الطرفين اللذين وقعاه نحو تقسيم السودان بينهما، حينما أدرك كل منهما أنه عاجز عن فرض إرادته بالقوة المسلحة على الطرف الآخر إكراها واستيعابا من جهة، وفى ذات الوقت إدراك كل طرف منهما أنه لن يستطيع أن يسيطر على الحكومة المركزية فى الخرطوم من خلال انتخابات حرة نزيهة.

هكذا أدى توازن القوى بين الطرفين وتردى شعبيتهما إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات ليظهر اتفاق ماشاكوس على نحو ما ظهر عليه، ليفصح عن رغبة أكيدة فى تقسيم السودان بينهما، وهو ما صادف هوى لدى الإدارة الأمريكية أو فلنقل إن الاتفاق قد جاء تعبيرا عن إرادة أمريكية دفعت للاتفاق بالإغراء تارة وبالإكراه تارة أخرى، لتمزيق أوصال السودان لينضم مع دولة أخرى عربية وإفريقية وهى الصومال التى مزقتها الحرب الأهلية إلى أشلاء.

على هذا النحو يمكن إبراز بعض النقاط المرتبطة باتفاق المبادئ، فضلا عن تحليل بعض بنوده على النحو الآتي:-

أولا : أن الاتفاق أتى معاكسا للروح الإفريقية الوحدوية الراهنة التى عبر عنها إنشاء الاتحاد الإفريقى الذى ينص القانون التأسيسى له على احترام الحدود التى ورثتها الدول الإفريقية عند الاستقلال، فإذا بالاتفاق ينحو منحى انفصاليا يتجه لأوصال دولة إفريقية، ولذلك ليس من المستغرب أن يستبعد الاتحاد الإفريقى من أن يكون طرفا فى الاتفاق أو المفاوضات التى أعقبته ثم إن هذا الاتفاق لو قدر له الاستمرار والنجاح فسوف تكون له انعكاسات خطيرة على القارة الإفريقية ككل من جهة، وعلى العلاقات العربية الإفريقية من جهة أخرى، **ذلك أن انفصال السودان حال حدوثه واعتراف الحكومة السودانية به سيؤدى على الفور إلى الاعتراف بالكيانات الانفصالية فى الصومال مثل جمهورية أرض الصومال التى أعلنت منذ مايو ١٩٩١م، ولم يعترف بها أحد، فضلا عن بلاد بونت، بل إن حالة الانفصال ستنتقل وبمنطق العدوى إلى دول الجوار الإفريقى للسودان بل وإلى القارة الإفريقية كلها، حيث تعانى هذه الدول فى معظمها من أزمة الاندماج الوطنى فيها،** لقد شهدت القارة الإفريقية العديد من الحروب الأهلية، ولكن أيا من الدول الإفريقية لم يعترف بالمطالب الانفصالية ولا حتى منظمة الوحدة الإفريقية السابقة على الاتحاد الإفريقي.

وسيكون لانفصال الجنوب فيما لو تم تأثيرات سلبية بل وخطيرة على العلاقات العربية الإفريقية، لقد كان ينظر إلى السودان تقليديا على أنه يشكل حلقة وصل وتفاعل بين الثقافتين العربية الإسلامية والثقافة الإفريقية، ومن شأن انفصال الجنوب أن يشكل حاجزا بل وبؤرة صراع بين العرب والأفارقة قد تسفر عن تأزم العلاقات العربية الإفريقية ووصولها إلى نقطة اللا عودة إذا ما تحزب العرب إلى جانب دولة شمالية عربية، وإذا ما تحزب الأفارقة إلى دولة إفريقية جنوبية، **أضف إلى ماتقدم فإن الاتفاق استبعد الجامعة العربية من المشاركة فيه، ومن المفاوضات التالية له، بشكل يضفى المزيد من الشكوك حول نوايا القوى الدولية وبالذات الولايات المتحدة وبريطانيا الداعمة للاتفاق،** فى ظرف تواجه

فيه الأمة العربية أخطر قضاياها المصيرية فى مواجهة المخطط الأمريكى الصهيونى فى الأراضى العربية فى فلسطين وفى المشرق العربى ، حيث يجرى الحديث من جانب الإدارة الأمريكية عن أن الأراضى الفلسطينية ليست أرضا محتلة **"تصريح وزير الدفاع الأمريكي الأخير"** وحيث تلوح الإدارة الأمريكية فى ذات الوقت بضرب العراق وإسقاط نظام حكمه.

ثانيا: أن الاتفاق استبعد كلاً من مصر وليبيا وهما دولتا المبادرة المشتركة اللتان كانتا تؤكدان على ضرورة وحدة السودان ، وهو ما يشير بشكل أو بآخر إلى استبعاد خيار الوحدة لصالح خيار الانفصال، وفى ذات الوقت فإن الاتفاق نص على مشاركة دول إفريقية فى المفاوضات التالية للاتفاق ، وجعل هذه الدول(ارتريا-اثيوبيا-جيبوتي-كينيا-أوغندا) أعضاء فى لجنة التقييم والمراقبة خلال الفترة الانتقالية.

والملاحظ أن هذه الدول الخمس فيما عدا جيبوتى هى دول جوار للجنوب السوداني، فى حين استبعدت بقية دول الجوار الخمس وهى(الكونغو الديموقراطية-إفريقيا الوسطي-تشاد-مصر-ليبيا) وهى دول بحكم مصالحها ويحكم التواصل الإثنى بينها وبين السودان كان يجب ألا تغيب عن الاتفاق ولا عن المفاوضات بحكم تأثرها بما يجرى أو قد يجرى فى السودان.

إن مشاركة دول جوار الجنوب إنما يشير ولو من طرف خفى إلى العمل على قيام دولة فى جنوب السودان تكون مقبولة من الدول المجاورة لها ، وليس يجدى فى هذا القول أن الاتفاق نص على أنه يمكن مشاركة **"أى دول أخرى أو هيئات أو منظمات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان"** فإذا كان الطرفان قد اتفقا فى البداية على تسمية دول إفريقية، نصاً بل وعلى مشاركة دول أجنبية بعينها كمراقب(إيطاليا-النرويج-المملكة المتحدة-الولايات المتحدة) **فلماذا عجز الطرفان على تسمية مصر وليبيا كأعضاء فى لجنة التقييم والمراقبة اللهم إلا إذا كان هناك رفض من كليهما لمثل هذه المشاركة، وهو مايظهر فى المفاوضات الجارية الآن.**

ثالثا: أن الاتفاق غير ديمقراطي ذلك أنه اقتصر على طرفين من أطراف الصراع فى السودان هما الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وهو بهذا قد استبعد كافة القوى السودانية الأخرى سواء كانت شمالية أم جنوبية، وهو مايعنى أن الصراع لن يتوقف طالما استبعدت كافة القوى من قضية قومية وخطيرة تتعلق بوحدة السودان وسلامة أراضيه، وهذه القوى عديدة نذكر منها فى الجنوب على سبيل المثال حركة استقلال جنوب السودان ، والاتحاد السودانى للأحزاب الإفريقية، والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة كاربينو كوانجين جون، وقوى الدفاع الاستوائية، ومجموعة جنوب السودان المستقلة، وهى جماعات تجد سندها من أبناء النوير والشيلوك الذين يعارضون الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج، والتى ترتكز على جماعة الدنكا ذات الأغلبية العددية فى الجنوب، **ومن هذه الحركات فى الشمال حزب الأمة، والحزب الاتحادى الديمقراطي، والحزب الشيوعى السوداني، ومؤتمر البجا، وقوات التحالف الديمقراطي.**

ان استبعاد كافة هذه القوى السياسية من الاتفاق من جهة ومن المفاوضات الدائرة الآن إنما يكشف عن أجندة لتقسيم السودان بين الحكومة والحركة من وراء ظهر الشعب السوداني وكافة قواه الفاعلة، يؤكد قولنا هذا أن الاتفاق يشير على أن الحكومة السودانية الحالية ستظل مسيطرة على الشمال دون مشاركة من أطراف أخرى خلال الفترة الانتقالية التى تمتد إلى ست سنوات وأن الحركة الشعبية بقيادة جارانج ستسيطر على الجنوب وحدها خلال نفس الفترة، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن كل طرف منهما سيحتفظ بجيشه تحت إمرته طوال الفترة الانتقالية لأدركنا دونما عناء التوجه الانفصالى للاتفاق دون مشاركة القوى السياسية التى يتشكل منها غالبية الشعب السوداني.

رابعا: إن ديباجة الاتفاق تضع تشخيصا خاطئا للمشكلة فهى تنص على **"وإقراراً بأن النزاع فى السودان هو أطول نزاع فى إفريقيا حصد أرواح أكثر من مليون إنسان ودمر البنية التحتية للبلاد واستنزف الموارد الاقتصادية وتسبب فى فظائع ومعاناة لاتوصف خاصة فى أوساط سكان جنوب السودان".**

إن توصيف الصراع وكأنه صراع شمالى جنوبى ليس صحيحا، ذلك أن الصراع فى السودان متعدد الجوانب فهو صراع شمالى شمالى ، وجنوبى جنوبي، فضلا عن كونه صراعا شماليا-جنوبيا، كما أن الحديث فى ديباجة الاتفاق عن فظائع ومعاناة لاتوصف فى أوساط سكان جنوب السودان فيه تجاهل للمظالم التى تعرض لها جميع أبناء الشعب السودانى فى ظل الحكومات المتعاقبة على السودان مدنية كانت أم عسكرية، وهى مظالم متنوعة سياسية واقتصادية وثقافية دفعت العديد من أبناء الشمال فى الشرق والغرب إلى معارضة ومواجهة الحكومات السودانية بل وإلى انضمام العديد من الشماليين إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان لمواجهة الحكومات المتعاقبة التى تهيمن عليها نخبة طائفية أو إثنية كان هدفها الاستئثار بالثروة والسلطة كرها دون بقية الشعب السودانى ككل الذى تعرض للموت إما فى ساحات القتال أو من المرض أو الجوع.

خامسا: يتحدث الاتفاق عن حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان من خلال استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى بعد فترة الست سنوات الانتقالية ويحدد خيارين:

-تأكيد وحدة السودان.

-أو التصويت لصالح الانفصال.

ولنا عدة ملاحظات على هذا النص

١- أن مبدأ حق تقرير المصير من وجهة نظر القانون الدولى إنما يتعلق بالأقاليم والشعوب الخاضعة للاستعمار الأجنبي، وكأن الاتفاق بهذا المعنى يجعل من إقليم الجنوب منذ استقلال السودان إقليما خاضعا للاستعمار الشمالي، **وهو ما يتنافى مع الحقائق الموضوعية منذ استقلال السودان.**

٢- صحيح أن كافة القوى والفصائل السودانية والحكومة أيضا منذ تسعينيات القرن الماضى اعترفت بهذا الحق للجنوب فى تصرف غير مسبوق فى القارة الإفريقية ، غير أن الاعتراف بهذا الحق إنما كان مجرد تكتيك الغرض منه بناء تحالفات لمواجهة بعضهم البعض ، ولم يكن متوقعا أن يصل الأمر إلى استغلال هذا الحق فى اتفاق ماشاكوس ليشكل استراتيجية قد تسفر عن انفصال الجنوب .

٣- وصحيح أن الاتفاق قد وضع خيار الوحدة قبل خيار الانفصال ، لكن الاتفاق ذاته يشير ضمنا إلى هيمنة الحكومة على الشمال طوال الفترة الانتقالية وتطبيقها للشريعة الإسلامية ، وهيمنة الحركة بدستور علمانى على الجنوب طوال الفترة الانتقالية، مع احتفاظ كل منهما بجيشه طوال هذه الفترة، وهو ما يعنى أن التطور خلال الفترة الانتقالية فى كلا الإقليمين سيكون تطورا مستقلا من حيث الدستور ومن

حيث المؤسسات، **الأمر الذى يرجح خيار الانفصال.**

٤- لو حدثت تنمية واستقرار فى الجنوب بدعم أمريكى وأوربى خلال الفترة الانتقالية فسينسب ذلك إلى الحركة الشعبية مما يجعل خيار الانفصال أمرا واردا، والعكس فلو لم تتحقق تنمية واستقرار فى الجنوب خلال نفس الفترة فسيرد الفشل إلى الشمال، مما يجعل خيار الانفصال أمرا محتوما أيضا.

٥- ينص الاتفاق على **"لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير"** وبهذا فهو لم يتحدث عن **"إقليم الجنوب"** وإنما يتحدث عن شعب الجنوب ومصطلح شعب لايطلق إلا على الجماعة التى تسكن إقليم دولة، الاتفاق إذن يتعامل مع دولة جنوبية فى مرحلة المخاض، ويثير تساؤلا هاما فى هذا السياق يتعلق بتحديد شعب الجنوب وهل يتكون من الجماعات التى تقطن إقليم الجنوب بمفهومه الجغرافى **"المديريات الثلاث: النيل الأزرق-بحر الغزال-الاستوائية"** على اختلافات إثنياتهم **"الدنكا-النوير-الشيلوك"** وإذا كان كذلك فلماذا لم يشر الاتفاق إلى حق إقليم الجنوب فى تقرير المصير؟ أم أن المقصود بحق تقرير المصير مايكشف عنه خطاب جارانج أمام مؤتمر الأفريكانست السابع فى كمبالا عام ١٩٩٤م عندما قال بالحرف الواحد **"الجلابة -يقصد العرب- عبارة عن هجين عناصر عرقية وجنسيات مختلفة تضم أهالى إفريقية ومهاجرين عرب وأتراك وإغريق وأرمن .. إلخ ويضيف جارانج: أن الجلابة الذين سجلوا أنفسهم كعرب فى إحصاء عام ١٩٥٥م يشكلون ٣١٪ من عدد سكان السودان فى حين أن ٦١٪ سجلوا أنفسهم كأفارقة** .. ثم يذهب جارانج إلى حد القول **"لقد وجد الجلابة أنفسهم أقلية حاكمة متميزة طبقت أيديولوجية العروبة والإسلام السياسى لحماية مراكزها الاقتصادية والسياسية فى المجتمع السودانى، ومأساة الجلابة كجماعة اجتماعية تكمن فى نظرتهم العربية الإسلامية وفشلهم فى النظر أبعد من هذين المعيارين العروبة والإسلام، كعاملين وحيدين لتوحيد السودان، ولا يخفى جارانج إعجابه بالتجربة الإسرائيلية حين يقول: ولنا فى إسرائيل مثلا، إذ نراها مدعومة بصورة كبيرة وبوسيلة أو بأخرى بملايين قليلة من يهود الدياسبورا".**

فهل شعب جنوب السودان المنصوص عليه فى اتفاق ماشاكوس هو مايشير إليه جارانج ٦١٪ من شعب السودان؟، إن مرد قولنا هذا يعود إلى أن جارانج لم يعد يتحدث فى المرحلة الحالية عن الجنوب الجغرافى للسودان بمديرياته الثلاث، لكنه يتحدث عن حق تقرير المصير للجنوب ولجبال الأنجسنا وابيى فى الشرق وجبال النوبا فى الغرب، بل وكافة المناطق المهمشة فى السودان، ثم إن القوة الرئيسية لجيشه عددا وعدة تتشكل من أبناء جبال النوبا، وبالتالى يصبح تخلى جارانج أثناء الفترة الانتقالية عن هذه المناطق فى الشرق والغرب محل شك، حتى لايفقد سنده.

إذن من الواضح أن جارانج يريد فى الفترة الانتقالية أن يبسط نفوذه على مايمكن تسميته بالجنوب السياسى الذى يضم معظم أرجاء السودان جنوبا وشرقا وغربا وبخاصة **السيطرة على النيل الأزرق الذى يزود مصر بنحو ٨٢٪ من مياه النيل المتدفقة إليه، وهو ما يفصح بشكل أو بآخر عن دور أمريكى صهيونى يستهدف الإضرار بالمصالح المصرية** وربما المراهنة على تردى الأوضاع فى الخرطوم فى مرحلة تالية ليحقق حلمه وبديله المفضل الاستيلاء على السودان بالكامل على نحو ما كشفت تصريحاته المبكرة عندما قال **"سأصل إلى الخرطوم على قرع الطبول مثلما فعل أخى موسيفينى عندما دخل كمبالا عام ١٩٨٦م على قرع الطبول"**

أخيرا تكشف تصريحات البشير المثارة منذ أيام من أن حلايب سودانية ١٠٠٪ وقوله لن نفرط فيها أبدا أبدا وقيام السودان برفع شكوى ضد مصر أمام مجلس الأمن تكشف عن مخطط صهيونى أمريكى شاركت فيه حكومة السودان بالإغراء أو بالإكراه كى تلتزم مصر الصمت تجاه ما يجرى فى الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين، وتجاه التهديدات الأمريكية بضرب العراق، وتمرير عملية فصل الجنوب، خاصة وأن الأجندة السياسية للجبهة القومية الإسلامية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضى كانت ترفع لافتات فى الخرطوم تنص بالحرف على "فليذهب الجنوب إلى الجحيم حتى نطبق الشريعة الإسلامية فى الشمال" ودليلنا على مانقول أن هذه هى ثالث مرة على الأقل تفجر فيها الحكومات السودانية قضية حلايب فى فترات حرجة للغاية بالنسبة للوضع العربي، فقد تم إثارتها عام ١٩٥٨م والشعب العربى يحتفل بقيام الجمهورية العربية المتحدة، وفى فترة كانت مصر تواجه فيها حلف بغداد، وعادت الحكومة الحالية لتفجر هذه المشكلة مرة أخرى عامى ١٩٩٢م و١٩٩٥م فى وقت كانت فيه الحكومة المصرية تحاول لم الشمل العربى عقب انهيار النظام العربى إبان حرب الخليج الثانية، وتواجه العمليات الإرهابية المدفوعة والممولة من الخارج، وكانت على وشك تصفيها، وهاهى تعود للمرة الثالثة لتفجر القضية من جديد فى وقت تمارس فيه العديد من الضغوط على مصر كى تقف مكتوفة الأيدى تجاه ما يجرى فى الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين وتجاه التهديدات بضرب العراق وكأنها تشارك التوجه الأمريكى الذى راح يمارس ضغوطا أخرى على مصر تتمثل فى وقف أية مساعدات إضافية.



أضواء على قمة الأمم المتحدة فى جنوب أفريقيا حول التنمية المتواصلة



■ رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكى خلال افتتاح المؤتمر

بدأت يوم الاثنين الموافق ٨/٢٦ فى جوهانسبرج أعمال القمة العالمية للتنمية المتواصلة المعروفة باسم قمة الأرض والتى تعد أضخم قمة تنظمها الأمم المتحدة فى تاريخها ويشارك فيها ١٠٤ رؤساء دول بجانب الآلاف من المسئولين والخبراء وممثلى المنظمات غير الحكومية.

وتهدف القمة إلى مواجهة التهديدات الخطيرة التى تهدد البشرية وخاصة الدول النامية وأهمها تنامى الفقر والتلوث والمجاعة ونقص مياه الشرب النقية ومصادر الطاقة وانتشار الأمراض وخاصة مرض الايدز.. ومن المقرر أن تصدر القمة التى تستمر حتى الرابع من شهر سبتمبر الحالى بيانا يصدره زعماء العالم يحمل اسم إعلان جوهانسبرج يؤكدون خلاله التزامهم بالعمل على تحقيق التنمية المتواصلة .. كما ستصدر عن القمة خطة تنفيذ يتم التفاوض بشأنها من أجل تضييق هوة الخلافات بين الدول المتقدمة من جانب والدول النامية من جانب آخر ، كذلك الخلافات بين الحكومات من جانب والمنظمات غير الحكومية من جانب آخر .. وقال راديو لندن إن ممثلى الدول الغنية والفقيرة يسعون إلى حل الخلافات الكبرى حول سبل التعامل مع قضايا مثل الفقر والأضرار التى تصيب البيئة .

يقول مراسل الـ بي. بى .سى فى جوهانسبرج إن العقبة الرئيسية أمام المشاركين تتمثل فى تردد الولايات المتحدة فى تحديد أهداف واضحة والسعي لتحقيقها من قبيل تحسين إمدادات مياه الشرب ووسائل الصرف الصحي.

وأضاف الراديو أن رئيس جنوب افريقيا مبيكى كان قد ألقى كلمة فى الحفل الذى أقيم الليلة الماضية فى افتتاح القمة دعا فيها المشاركين إلى وضع خطة عمل موحدة تقود العالم إلى الأمام وتنأى به عما سماه بالتمييز العنصرى بين الدول الغنية والفقيرة.

وأكد تامبو مبيكى رئيس جنوب أفريقيا فى كلمته أن هذا المؤتمر يؤكد التزام الجميع بمواجهة جادة وعاجلة لتبنى خطة جوهانسبرج لتحقيق مصالح البشرية وكوكب الأرض.

وأعرب عن ثقته فى تطابق وجهات النظر بين جميع الدول من أن الفقر وعدم المساواة وتدنى مستويات المعيشة بجانب الأزمة البيئية العالمية المتزايدة تمثل تحديات ضخمة يعانى منها معظم دول العالم ، ولا بد من مواجهتها لأنه من الصعوبة بمكان استمرارها على هذا النحو لفترة طويلة.

وقال مبيكى أن الجميع يقبل المواقف التى تم الاتفاق عليها فى قمة الأرض الأولى التى عقدت فى ريودى جانيرو عام ١٩٩٢ بشأن الحاجة إلى العمل معا لحماية البيئة العالمية مشيرا إلى أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية تخلق كارثة بيئية تهدد حياة البشر وجميع الكائنات الأخرى على كوكب الأرض.

وأكد مبيكى إن العالم أجمع قرية عالمية صغيرة وأن الحياة فى هذه القرية تتطلب التوصل إلى اتفاق جماعى للعمل معا لضمان عدم استمرار تقسيم العالم إلى عالم غنى أو فقير.

وأعرب رئيس جنوب أفريقيا عن أسفه العميق فى أن العالم لم يحرز تقدما كافيا فى تحقيق الرؤية الواردة فى أجندة القرن ٢١ الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتنمية ، كما أن المجتمع الدولى لم يظهر الإرادة اللازمة لتنفيذ القرارات التى اتخذتها بكل حرية

صراع الشمال والجنوب

رغم تأكيد الأمم المتحدة أن مؤتمر القمة العالمية للتنمية المتواصلة ٢٠٠٢ بجوهانسبرج سوف يرسم خريطة التنمية فى العالم خلال السنوات القادمة تصاعدت الخلافات بين دول الشمال الغنى والجنوب الفقير بسبب تضارب المصالح حيث توقعت العديد من المنظمات غير الحكومية تأثر مناقشات المؤتمر بتداعيات الخلافات بين الطرفين .. وأوضحت عدة منظمات غير حكومية أن الحكومات لاتزال تضع المصالح التجارية الدولية قبل كوكب الأرض وسكانه مشيرين إلى أن الحكومات فشلت فى وضع حدود اجتماعية وبيئية وإنسانية لما يسمى بالعولمة الاقتصادية وتتوقع منظمات حكومية عدم استجابة الدول الصناعية لمطالب الدول النامية التى تعانى من الفقر والتصحر وندرة المياه وتدنى مستويات الدخل .

ماترتب عليه تزايد الهوة بين الشمال والجنوب وزيادة الفقر والكوارث البيئية وأكد الحاجة إلى الاتفاق على خطوات واضحة وعملية لمواجهة التحديات التى تهدد البشرية مشيرا إلى أننا لا نحتاج لجنى أجندة جديدة.

وقال إن خطة العمل التى تتبناها قمة جوهانسبرج ينبغى أن تكون واضحة وحقيقية قابلة للتطبيق وتتمتع بالمصداقية لتحقيق أهداف البشرية .

كما دعا إلى أن يتضمن الإعلان السياسى الصادر عن القمة تعهدا واضحا من جانب حكومات دول العالم لتطبيق البرنامج الوارد فى خطة العمل مشيرا إلى ضرورة الاهتمام بمشاركة المجتمع المدنى لتحديد ماذا سيتم عمله وسبل تطبيق ماتم الاتفاق عليه.

وأكد تاجو امبيكى رئيس جنوب أفريقيا أن قمة التنمية المتواصلة "قمة الأرض" هذا العام تأتى بعد عملية تفاعل عالمية طويلة ومكثفة.

ونقلت شبكة بى. بى. سى الاخبارية البريطانية صباح اليوم عن امبيكى قوله فى كلمته فى افتتاح القمة يوم الأثنين ٢٠٠٢/٨/٢٦ فى جوهانسبرج أن شعوب العالم تتوقع من القمة الوفاء بما تعهدت به فيما يتعلق بتوفير موارد زراعية يأملون أن تكفى لتغطية احتياجاتهم على مدى عقد من الزمن وذلك من خلال تبنى برنامج عملى لترجمة حلم التنمية المتواصلة إلى واقع ضمن مجتمع دولى جديد قادر على الاستمرار.

واضاف قائلا"سوف نحقق ذلك إذا ماكانت لدينا الرغبة فى التغيير فى إطار قريتنا الدولية وإذا ماعمل الرجال والنساء بصورة جادة على تنفيذ الأهداف المتفق عليها وهو مايتطلب أفراداً يتسمون بالجرأة والوعى".

ومن جانبه أكد كلاوس توفر المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة الخاص بالبيئة ضرورة العمل على إنجاح القمة وتجاوز الخلافات من أجل إنقاذ الملايين من البشر الذين يعانون من الفقر والمجاعات والأمراض والكوارث الطبيعية.. وطالب بأن تكون قمة جوهانسبرج قمة حقيقية بمشاركة جميع الدول والتركيز على التطبيق الحاسم للخطط الصادرة عنها من أجل الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية لجميع البشر مشيرا إلى أن الاستثمار فى التنمية المتواصلة يعد استثمارا للمستقبل لتحقيق الأمن للجميع.

وأشار إلى أنه لايمكن للعالم أن يقف مكتوف الأيدى بدون حل عاجل لإنقاذ الملايين الذين يتعرضون للمجاعات والفياضانات مطالبا فى هذا الصدد بعدم السماح للخلافات أن تسيطر على المؤتمر وتحرم المجتمع الدولى من مواجهة التحديات العميقة التى تهدده.

وقد تم فى ختام الجلسة انتخاب السيدة **نكوسازانا دايمينى زوما وزيرة خارجية جنوب أفريقيا كنائب تنفيذى أول لرئيس المؤتمر** كما تم انتخاب خمسة نواب للرئيس من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وخمسة آخرين من أوروبا الشرقية وخمسة آخرين من غرب أوروبا فى حين أعلن رئيس جنوب أفريقيا أنه تم تأجيل إعلان اسم المقرر العام للمؤتمر لحين إجراء مشاورات إضافية بهذا الصدد كما تم انتخاب رئيس للجنة العامة الرئيسية للمؤتمر.

ومن جانبه اعترف السيد نيتين ديساى السكرتير العام للمؤتمر أن تنفيذ تعهدات القمة التى عقدت فى ريودى جانيرو عام ١٩٩٢ كان ضئيلا للغاية مشيرا إلى أن الهدف الرئيسى من هذا المؤتمر يتمثل فى مناقشة أسباب ذلك فى التغلب على المعوقات التى أدت إلى عدم تنفيذ هذه التعهدات ، وطالب دياسى فى كلمته دول العالم بمساندة الحرب ضد العنصرية القائمة بين الشمال الغنى والجنوب الفقير مثلما ساند العالم من قبل الحرب والنضال ضد التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا بين السود والبيض.

وقال إن هذه القمة تمثل أملاً للعالم فى اتخاذ قرارات حاسمة للحد من الفقر وإيجاد بيئة نظيفة وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والتعليم والطاقة والخدمات الصحية للمواطنين الفقراء فى شتى أنحاء العالم مشددا على ضرورة العمل على الخروج بقرارات حاسمة وقابلة للتطبيق.

تشير الإحصائيات إلى أن حوالى ١.١ مليار شخص فى العالم الذى يبلغ إجمالى عدد سكانه ستة مليارات نسمة محرومون من المياه النقية وأن ٢٠ ٪ من إجمالى السكان يعيشون على دخل يقدر بنحو دولار واحد فى اليوم للأسرة الواحدة .

وأوضحت إحصائيات المؤسسات الدولية كالبنك الدولى أن حوالى مليونى شخص فى العالم محرومون من الوصول للطاقة بينما يعتبر استهلاك الماء غير النظيف سببا فى الأمراض المزمنة لدى ١٠ ٪من سكان الدول النامية وتطالب الدول النامية بعدم تجاهل مطالبها ولا سيما فى ضوء حقيقة أن عددا كبيرا من مشكلاتها نتاج سياسات تتبعها الدول الصناعية الكبرى .

وتعكس قضيتا الفقر والزيادة السكانية الكبيرة فى العالم النامى ولا سيما فى آسيا وأفريقيا وعدد من الدول العربية خصوصية المشكلات التى تعانى منها تلك الدول وتداعياتها الخطيرة على البيئة مثل التصحر وندرة المياه وزيادة معدلات الفقر والضغط الشديد على الموارد الطبيعية .

وتؤكد ورقة العمل العربية الإفريقية المقدمة إلى مؤتمر جوهانسبرج ضرورة الحفاظ على الموارد البشرية وتنميتها وتدعيم الأسرة من خلال برامج الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم وتوفير احتياجاتها من الغذاء والمياه والحفاظ على الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث البيئى .

وتطالب الدول العربية والإفريقية الدول الصناعية الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية بالمساهمة فى تمويل إنشاء ٥٠٠ مشروع لمعالجة النفايات وإعادة تصنيعها وشبكات المياه ومصارف للفقراء لتقديم القروض الصغيرة ، وتطالب تلك الدول مؤسسات التمويل الدولية بتوفير تمويل يقدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار لمكافحة التصحر وحماية الموارد المائية .

وتتزايد الانتقادات للدول الصناعية الكبرى من جانب الدول النامية بسب سعى الأولى إلى فرض هيمنتها الاقتصادية على الثانية من خلال العولمة التى تستهدف إلغاء الحواجز والعوائق التى تعرقل التجارة الحرة وتوحيد الإجراءات التجارية والتعريفة الجمركية على المستوى العالمى .

ويسعى الجانب الأوروبى إلى تعزيز دوره فى قيادة العالم للتخفيف من حدة مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما فى ظل غياب الدور الأمريكى الفعال خلال قمة جوهانسبرج وقد

سوب يتصاعد فى قمة جوهانسبرج



صيادو سمك من جنوب أفريقيا وسريلانكا خلال تظاهرهم فى جوهانسبرج يطالبون بحماية مصائد الأسماك من الدمار على يد الصناعات فى المناطق الساحلية

أكدت بريطانيا هذه الحقيقة وأن قيادة أوروبا للمناقشات الرامية إلى تخفيف حدة المشكلات الاجتماعية والبيئية يعد أمرا ضروريا.

وقالت سالى نيكولسون رئيس إدارة السياسة الدولية بصندوق وايلدلايف الدولى إن الولايات المتحدة وكندا وأستراليا مترددون فى المساهمة بأخذ زمام المبادرة خلال مناقشات قمة جوهانسبرج حيث إنهم معنيون فقط بتجنب أى التزامات إضافية تجاه أهداف المؤتمر .

وأعرب دانى جرايمور مسئول السياسة التجارية بموسسة (كريستيان أيد) عن أمله فى قيادة أوروبا لمناقشات قمة جوهانسبرج بشأن التنمية المتواصلة بسبب التوجهات التقليدية الأوروبية تجاه قضايا البيئة ولا سيما فى ضوء موافقة دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة على اتفاقية " كيوتو " لتقليل انبعاثات الغازات رغم المعارضة الأمريكية .

ويركز موقف الاتحاد الأوروبى تجاه القضايا المطروحة فى جدول أعمال قمة جوهانسبرج على التعاون الكامل بين الدول المتقدمة والنامية لتعظيم استفادة الدول من العولمة عن طريق الاتفاق على الأهداف والمشاركة لتحقيق التنمية المتواصلة ومواجهة التدهور البيئى.

وقال رومانو برودى رئيس المفوضية الأوروبية فى يوليو الماضى إن الاتحاد الأوروبى سوف يتبنى مبادرات هامة فى مجالى الطاقة والمياه وتوضح إحصائيات الاتحاد الأوروبى أن حوالى ١.٢ مليار شخص محرومون من المياه النظيفة وثلاثة ملايين شخص لا يتوافر لديهم أنظمة الصرف الصحى و٢.٢ مليون شخص معظمهم من الأطفال يموتون سنويا من أمراض تصيبهم نتيجة المياه الملوثة وغياب الصرف الصحى وتستهدف مبادرات الاتحاد الأوروبى المتعلقة بالمياه إلى خفض عهد الأشخاص المحرومين من المياه النقية بنحو ٥٠ ٪ بحلول عام ٢٠١٥ .

وبناء على ذلك خصصت الدول الأعضاء بالاتحاد ١.٤ مليار يورو لتنفيذ تلك المبادرات .

ويسعى الاتحاد الأوروبى من خلال مبادراته المتعلقة بالطاقة إلى ضمان تغطية ٦٥ ٪ من احتياجات سكان العالم من الطاقة عن طريق مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠١٠ وزيادة كفاءة استخدام الطاقة واستخدام التكنولوجيا لتوفير الوقود قليل التلوث للبيئة .

وتعهد الاتحاد الأوروبى بتخصيص ٧٠٠ مليون يورو سنويا فى إطار برنامج للمشاركة فى مجال الطاقة مع العالم النامى ومن ناحية أخرى يسعى الاتحاد الأوروبى إلى العمل على زيادة الإنفاق فى مجالات الرعاية الصحية والزراعة والتنوع البيولوجى .

وقال مايكل كيرتس الناطق باسم إدارة البيئة بالاتحاد الأوروبى إن مبادرات الاتحاد الأوروبى تأتى فى سياق تعهداته السابقة التى سوف يتم تنفيذها فى خلال تحديد الأهداف الرئيسية والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذها مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبى يسعى إلى التوفيق بين الآراء المختلفة تجاه العديد من القضايا كالتجارة .

وأوضح كيرتس أن الاتحاد الأوروبى يعتبر أكبر ممول لمشروعات التنمية المتواصلة فى الدول النامية علاوة على كونه الشريك التجارى الرئيسى لتلك الدول مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبى مؤهل تماما للقيام بدور الوسيط الذي يوفق بين الآراء المختلفة خلال مؤتمر جوهانسبرج .

ويرى الاتحاد الأوروبى أن مؤتمر جوهانسبرج فرصة مواتية لزعماء العالم للعمل من أجل تخفيف حدة مشكلة الفقر وتحسين مستويات المعيشة والاستفادة من مزايا وفرص العولمة .

ويشكك عدد من المنظمات غير الحكومية فى حيادية الدور الأوروبى لا سيما أن مصالحه مرتبطة إلى حد كبير مع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التى تسعى إلى فرض هيمنتها على التجارة العالمية من خلال العولمة .

وقالت مؤسسة" كريستيان أيد" أن زعماء العالم ينبغى عليهم ألا يسكتوا الأصوات الأخرى فى الوقت الذى تسعى الشركات إلى ضخ المزيد من الاستثمارات لتوفير فرص عمل وإجراء الأبحاث لتحقيق التنمية المتواصلة فى المناطق المختلفة بالعالم .

وطالب مايكل كيرتس بضرورة الاستماع إلى مطالب الدول النامية وعدم تجاهلها لتحقيق إجماع على قضايا التنمية المتواصلة خلال مؤتمر جوهانسبرج .



رسالة من الرئيس مبارك إلى قمة التنمية المتواصلة فى جوهانسبرج

وجه الرئيس محمد حسنى مبارك رسالة إلى القمة العالمية للتنمية المتواصلة والتى تعقد فى الفترة من ٢ إلى ٤ سبتمبر الحالى فى مدينة جوهانسبرج بجنوب افريقيا بمشاركة أكثر من مائة رئيس دولة وحكومة ونحو ٦٥ ألف مشارك من الوفود الرسمية والجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى من كافة أنحاء دول العالم وأعضاء الأمم المتحدة.

ويلقى رسالة الرئيس يوم ٣ سبتمبر الدكتور ممدوح رياض وزير البيئة ورئيس وفد مصر فى المؤتمر على المستوى الوزارى ومستوى القمة ويضم وفد مصر ، فايزة أبو النجا وزيرة الدولة للشئون الخارجية والدكتور محمود أبو زيد وزير الرى ورئيس المجلس العالمى للمياه ، كما يضم الوفد ممثلين للأجهزة المصرية المعنية فى كافة المجالات .. والمعروف أنه تسبق القمة اجتماعات المؤتمر الوزارى التى بدأت أعمالها يوم الاثنين ٢٦ أغسطس ٢٠٠٢ وتستمر حتى انعقاد القمة فى الثانى من سبتمبر الحالى والسابق الاشارة إليها .

صرحت بذلك فايزة أبو النجا وزيرة الدولة للشئون الخارجية وقالت : إن رسالة الرئيس للمؤتمر والتى تمثل البيان الرسمى لمصر أمام القمة سوف تؤكد على مواقف مصر الثابتة فى كل المجالات المطروحة على المؤتمر كما تعرض للإنجازات المصرية التى تم تحقيقها فى هذا المجال ، وهى الإنجازات التى تفخر مصر بما تحقق فيها بشهادة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والتى أكدت أن مصر من الدول القليلة جدا التى حققت إنجازات مشهود لها فى إطار التوصيات السابقة الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة.

وقالت إن البيان المصرى سيعرض لمواقف مصر فى الموضوعات المطروحة على مؤتمر جوهانسبرج بما فى ذلك الموضوعات الخلافية، كما يعرض البيان لمواقف مصر من المواقف الإقليمية ومفهوم مشاركة مبادرة التنمية الجديدة من أجل الشراكة فى أفريقيا "النيباد" وارتباطها بقمة جوهانسبرج .

وأهمية دور الدول المتقدمة فى تنفيذ وتفعيل المبادرات الخاصة بأفريقيا باعتبار أن مصر من الدول التى أسست وأسهمت فى إطلاق المبادرة .

وقالت فايزة أبو النجا إن بيان مصر سوف يتعرض للموقف الدولى وإلى الوضع فى الشرق الأوسط باعتبار أن مايتعرض له الشعب الفلسطينى من ممارسات الاحتلال الإسرائيلى وهو موضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المتواصلة فى ظل آخر تقرير عرض على مجلس الأمن الدولى والذى يؤكد أن الاقتصاد الفلسطينى يتعرض لخسارة يومية تبلغ ٦٠مليون دولار وحوالى ٦٥٪ نسبة البطالة بين الشعب الفلسطينى ، وأوضحت أنه لايمكن تصور التفكير فى البدء فى عملية تنمية متواصلة فى الأراضى الفلسطينية فى ظل الأوضاع الحالية.

وأكدت فايزة أبو النجا أن مصر فى إطار التنسيق مع الدول النامية ومن بينها مجموعة الدول الـ ٧٧تتمسك بمواقفها رغم ضغوط الدول الصناعية المتقدمة التى لاتريد مراعاة أو تقويم القرارات التى التزمت بها هذه الدول من قبل ، وقالت إن مصر تطالب بوقفة جادة لتنفيذ هذه الالتزامات والعمل على اتخاذ المواقف التى تمكن من تنفيذها ووضع برامج زمنية لذلك.

وأشارت إلى ضرورة التزام الدول المتقدمة والغنية بما تم اقراره منذ أكثر من ٣ عقود إلى أهمية أن تكرس هذه الدول ٠,٧ ٪ من الناتج الإجمالى المحلى لهذه الدول للمساعدات الرسمية للتنمية، وأشادت أبو النجا بالتزام الدول الاسكندنافية بتخصص هذه النسبة ، ودعت بقية الدول المتقدمة أن تحذو حذوها .

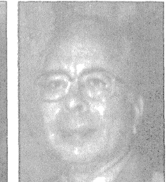
وأكدت فايزة أبو النجا إلى توافق موقف مصر مع الدول النامية من المؤتمر مشيرة إلى ضرورة أن يكون المؤتمر جادا ويحدد التزام هذه الدول بالنسبة المقررة لمساعدات التنمية وفق جدول زمنى.

وتطالب مصر والدول النامية بعدم استخدام المعايير الخاصة بالبيئة والعمالة فى المفاوضات التجارية الدولية كعامل ضغط على الدول النامية لمنع نفاذ منتجاتها إلى الدول المتقدمة، كما تطالب باتخاذ وتنفيذ ماتم الاتفاق عليه لتمويل التنمية فى الدول النامية ونقل التكنولوجيا.

وأكدت ضرورة أن تتاح للدول النامية الظروف المواتية حتى يمكنها التغلب على الصعوبات المرتبطة بتحقيق التنمية المتواصلة والتى ترضخ تحت عبء ديون ثقيلة تعوق تكريس جهودها ومواردها لعملية التنمية، وبالتالى تطالب الدول المتقدمة إلغاء هذه الديون أو على الأقل تخفيف أعبائها .

وقالت فايزة أبو النجا إن المؤتمر سيصدر عنه خطة عمل وإعلان سياسى ، وقد تم التفاوض خلال التحضير للمؤتمر على مضمون هاتين الوثيقتين ولكن لم يتم حتى الآن الاتفاق عليها بصفة نهائية نتيجة لاستمرار وجود خلافات فى الموضوعات المطروحة، ونأمل أن تتوصل مفاوضات جوهانسبرج لحلول للخلافات بين الدول المتقدمة والنامية ، مشيرة إلى مشاركة مصر فى هذه المفاوضات.

وأكدت أن وفد مصر يتناول فى المؤتمر رؤية واضحة ومحددة وأوراق عمل متعددة فى مختلف المجالات منها ورقة عمل مقدمة من وزارة البيئة تتناول خطة شاملة عن تنفيذ مصر لالتزاماتها وفقا لمقررات قمة الأرض ٩٢ ، كما أعدت وزارة الكهرباء ورقة عمل عن الطاقة فى مصر كما تتقدم مصر بورقة عمل عن الطاقة فى اجتماعات الموائد المستديرة حول موضوعات المؤتمر، وإن المؤتمر يعد مؤتمرا هاما للغاية ومحوريا وليس فقط لأنه يدخل فى إطار عمل الأمم المتحدة كمنظمة دولية ولكن فيما يتعلق بالعلاقات الدولية والتعاون الاقتصادى الدولى بصفة عامة، وأكدت أن قمة التنمية المتواصلة تنبع أهميتها من كونها تتعلق بكافة موضوعات العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية والبيئية الدولية، مشيرة إلى أن مصطلح التنمية المتواصلة يختلف عن مصطلح التنمية التقليدى حيث يشمل المصطلح الجديد ثلاثة أبعاد محورية ، **وهى التنمية الاقتصادية**



د. ممدوح رياض



فايزة أبو النجا

والاجتماعية وحماية البيئة.

وأضاف أن مؤتمر جوهانسبرج الذى يأتى بعد عشر سنوات من قمة الأرض الأولى استهدف مراجعة وتقييم وتقويم ماتم ومالم يتم إنجازه وهو الأكثر للأسف من توصيات ومقررات مؤتمر ريودوجانيرو.

وقالت إن مصر استعدت للمؤتمر استعدادا كبيرا فى ضوء دورها الفاعل والنشط فى قمة الأرض والتى رأس وفد مصر فيها الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء والذى كان وزيرا للبيئة فى ذلك الوقت.

ويشارك مصر بوفد كبير رفيع المستوى يضم إلى جانب وزراء الرى والبيئة والدولة للشئون الخارجية ممثلون لوزارات الإسكان والتجارة الخارجية والتعاون الدولى كما يشارك المجتمع المدنى المصرى والمنظمات غير الحكومية وأعضاء لمجلس الشعب وتمثيل للعنصر الطلابى ممثلا فى طالبتين من المدارس والجامعات المصرية .

وأكدت أنه فى إطار استعدادات مصر تم تشكيل لجنة تسيير على المستوى الوطنى ضمت كافة الوزارات والهيئات المعنية بالإعداد للمؤتمر لإعداد الموقف المصرى من مختلف هذه المجالات والتى تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية وهى الاقتصادى والاجتماعى وحماية البيئة و٦مجالات رئيسية سيبحثها المؤتمر تتعلق بالزراعة والنظم البيئية والتنوع البيولوجى والصحة والمياه والصرف كمايتعرض المجتمع إلى موضوعات تتعلق بأولويات التنمية فى الدول النامية مثل موضوعات التمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا والتعليم.

وشددت الوزيرة فايزة أبو النجا على أهمية خروج مؤتمر جوهانسبرج بنتائج إيجابية مؤكدة أن مصر لايكفيها فقط اقتصار نتائج المؤتمر على إعادة تأكيد الالتزامات التى سبق الاتفاق عليها فى ريودوجانيرو وستكون للدول النامية وقفة جادة فى ظل الأزمات التى يمر بها العالم، وأشارت فى هذا الصدد إلى الاحصائيات التى تدق ناقوس الخطر أمام العالم ، وهو مايحتم على قادة العالم فى جوهانسبرج اتخاذ إجراءات وقرارات ومواقف يمكنها التعامل مع المخاطر التى تحدق بالعالم اليوم.

كما أشارت الوزيرة فى هذا الصدد إلى أن هناك أقل من مليار نسمة فى العالم يعيشون على أقل من دولار فى اليوم و٣ مليار نسمة يعيشون على دولارين و١.١مليار نسمة يعانون سوء التغذية و١.٥مليار يعانون من مياه غير نقية للشرب و٢ مليار نسمة لايحصلون على احتياجاتهم من الطاقة والكهرباء ومن ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الأراضى تعانى من التدهور والتصحر و٧٠٪ من الثروة السمكية فى البحار والمحيطات فى العالم تم استنزافها بالكامل و٢٠٪ من الغابات الاستوائية تم القضاء عليها وكذلك ظاهرة الاحتباس الحرارى والتى أدت إلى إبرام اتفاقية "كيوتو" لحماية البيئة.

رؤية حول ثورة يوليو المجيدة

" بقية"

والذى تطور على مدى خمسين عاما بحيث أصبح يغطى كل القوى العاملة بمختلف أنظمتها بل ويغطى جميع المجالات(عجز-مرض-تقاعد-بطالة) ولعل ثمة أمر أخر ، **وهو ما يتعلق بعلاقات العمل حيث تطورات قوانين العاملين محققه لعلاقات متوازنة مع تاكيد الحماية الدائمة للعاملين وتمثلت هذه الحماية في:-**

- **حماية العامل من الفصل التعسفي.**
- **حماية النشاط النقابي.**
- **المشاركة فى الإدارة.**
- **المشاركة فى نصيب الأرباح.**
- **تطبيق مبدأ التشاور والتعاون.**
- **كفالة حق التنظيم النقابى للمفاوضة الجماعية.**

وأكثر من ذلك فقد تحققت مجموعة من المزايا للعاملين فى ظل هذه الثورة المباركة وعلى مدى خمسين عاما تزداد هذه المكاسب بل تصبح أكثر تدعيما ، وهى تتمثل فى الآتى **وفى شكل عناوين:**

-مظلة التأمين الاجتماعى وكما سبق وأسلفنا حيث أصبحت تغطى كافة العاملين بل وامتدت للعاملين بالخارج بل أيضا أصبحت تغطى أصحاب الأعمال علي من يرغب.

-الأجور والعلاوات والحوافز والبدلات المختلفة حيث قفزت قفزات سريعة ومتلاحقة فكانت قبل الثورة بالنسبة للعمال الأجر اليومي مضروبة فى عدد الأيام الفعلية للعمل منقوصا منها أيام الجمع والإجازات والعطلات وكان الأجر يتراوح مابين خمسة قروش فى اليوم وحتى ١٢ قرشا وبالنسبة للمؤهلات المتوسطة مابين ٧ جنيهات و٩جنيهات والمؤهلات العليا ١٢ جنيها وتمنح العلاوة مرة كل سنتين وهى قروش بسيطة.

-ساعات العمل كانت تقاس مع الشمس فمنذ طلوع الشمس حتى غروبها وكانت فى بعض الأحيان تصل إلى ١٢ ساعة عمل متواصلة ثم أصبحت وبقرار من ثورة يوليو ٧ ساعات ومازاد يعوض عنه العامل بأجر اضافى تحسب فيه قيمة الساعة بأكثر.

-**الإجازات السنوية** والتى جعلها المشرع من أجل إكساب العامل قسط من الراحة حتى يتمكن من أداء عمله بصورة أفضل بالإضافة إلى الراحة الأسبوعية وقد كفلتها القوانين الثورية بالأجر الكامل وكانت قبل الثورة غير معترف بها على الاطلاق فى معظم قطاعات العمل وأن منحتها فهى مخصومة الأجر.

الاعتراف القانونى بالنقابات وتفعيل دورها لم يأت بصورته الايجابية والذى كفلت له الحماية الكاملة إلا بعد ثورة يوليو حيث تطور هذا الاعتراف بأهمية دور النقابة إلى أن صدر لها قانون خاص بمعرفة الحركة النقابية نفسها بل وتم تعديله أيضا بمعرفتهم وهو القانون ٣٥ لسنة ٧٦ وتعديله رقم ١ لسنة ٨١ رقم ١٢ لسنة ٩٥ ، ومن قبل ذلك كان جزء فى الباب الرابع من قانون العمل وكلها قوانين ظهرت فى عهد الثورة ولكن ماقبل الثورة كان العمل النقابى محارب والمرتبط به مهدد فى عمله، وغيرها وغيرها كثير من الإنجازات التى حققتها ثورة يوليو المجيدة على مدى خمسين عاما لشعب مصر بصفة عامة وعمال مصر بصفة خاصة قد يضيق المجال لذكرها ولعل ذاكرة التاريخ تحويها ولكن ماقصدت أن أعرضه فى عجالة سريعة بعض الأمور والقضايا التى عشتها وتعايشت معها على حياة ومسيرة عمل نقابى وقراءة وتعلم لتاريخ مصر وأثر هذه الثورة العظيمة فيه.

فتحية لهذه الثورة البيضاء ولزعيمها ومفجرها وقائدها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ولزملائه الأبرار وإلى من تسلم منه الراية الرئيس الراحل أنور السادات وإلى من واصل المسيرة رافعا الراية خفاقة ومنيرا الطريق نحو التقدم الرئيس القائد محمد حسنى مبارك.

أحمد عاطف



تطور قانون العمل فى مصر ، وكان فى تطوره يتصل بظواهر خاصة يتميز بها الإنتاج والعمل ، وكان من الطبيعى أن يكون قانون العمل والحركة العمالية إنعكاسا لهذه الظواهر فى الإنتاج وأدواته بصفة خاصة ، وإنعكاسا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفة عامة .يأتى مشروع قانون العمل الموحد لتنظيم علاقات العمل ، متمشيا مع التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، فى ظل تحول ملكية المشروعات الاقتصادية من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام آليات السوق .ويلغى تعدد القوانين وبعثرة أحكامها بين قطاع عام وقطاع خاص وقطاع أعمال عام وقطاع استثمارى ، ولتحقيق التوازن بين حقوق والتزامات طرفى الإنتاج ، ومتجاوبا مع اتفاقيات وتوصيات العمل العربية والدولية ... فجاء مشروع القانون محققا للأهداف المنشودة ، وليوفر لطرفى علاقة العمل ما يدفع إلى مزيد من الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد سبق أعداد مشروع القانون دراسات متعمقة، ومناقشات واسعة ، وحوارات مستفيضة فى جميع الدوائر الحكومية والتشريعية والعمالية والشعبية والحزبية حتى بلغت تعديلاته (٢١) واحد وعشرين تعديلا " والعمل " تنشر هذه الدراسات التى تأتى تباعا فى سلسلة من المقالات لتناقش موضوعات هامة مثل التطور التاريخى لقانون العمل ومراحله كخلفية ضرورية لشرح وتفسير ما جاء به مشروع القانون ، ثم التعريف بالقانون ومصادره ومبادئه وموضوعاته ومجالات مواده مع مقارنة تحليلية بينه وبين ما جاء به القانون القائم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .. ثم أخيرا نتائج الدراسات ومقترحات تفعيل تطبيق مواده وتنشيط آلياته ليؤدى رسالته التى أريد به بلوغها

د . صبرى توفيق

التطور التاريخى لقانون العمل

يمكن تقسيم مراحل تطور قانون العمل فى مصر وفقا لإنعكاس الظواهر الانتاجية والعمالية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى المراحل التالية :

الأولى : قصور نطاق الحماية التى يكفلها قانون العمل

الثانية : كثرة التعديلات فى قوانين العمل ثم توحيدها

الثالثة : التحول الاشتراكي

الرابعة : الانفتاح الاقتصادي

الخامسة : نظام الحرية الاقتصادية وآليات السوق

المرحلة الأول :

مرحلة قصور نطاق الحماية التى يكفلها قانون العمل : لم تكن مصر فى حاجة إلى وجود قانون خاص لتنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعمال حتى نهاية القرن التاسع عشر ، نظرا لأن نظام الطوائف الذى كان سائدا فى ذلك الوقت كان يجعل من شيخ الطائفة يختص بالفصل فى المنازعات ، ويحدد الأجور وشروط العمل ، إلى أن ألغى نظام الطوائف ، وبدأت ظهور صناعة ، فظهرت مصانع ، وعرف استخدام الآلات ، وازداد تشغيل الأحداث واستغلالهم فى المحالج بصفة خاصة فى أعمال لا تتناسب مع أعمارهم مما أدى إلى حدوث إصابات بينهم بأمراض مهنية بل ووفاتهم !!

وهنا تدخل المشرع بأصدار أول قانون للعمل رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ بشأن تشغيل الأحداث فى محالج القطن .

وقد استمر هذا الوضع إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وانقطع ورود المنتجات الأجنبية ، وأصبحت مصر منعزلة عن العالم ، وأدرك بعض المصريين ضرورة إقامة بعض الصناعات التى تعنى باحتياجات البلاد .

ولما انتهت الحرب سرى فى مصر ، مثلها فى ذلك مثل بعض البلاد العربية تيار سياسى نحو الاستقلال ، وكانت الوعود المتكررة التى كان يلقيها رؤساء الدول المتحاربة وخاصة الإنجليز الذين كانوا يحتلون مصر والتى تبخرت فى الهواء بعد انتصارهم بمساعدة فعالة من أبناء مصر ، وكان أحد محركات قيام ثورة ١٩١٩ زيادة الوعى السياسى القومى الذى صاحبه وعى اقتصادى خاصة قيام طلعت حرب بعد إنشاء بنك مصر فى أعقاب الثورة .. ثورة ١٩١٩ وكان مركز إشعاع وتحول نحو مزيد من الإنتاج ، فنشأت كثير من الشركات التى تنوعت أغراضها ، ودب شعور لدى بعض النقابات بضرورة إشباع الاحتياجات الضرورية لهم ، وتقدم العمال بطلبات لتحسين أحوالهم فى سبيل تحقيق ذلك .

فبدأ التدرج فى إصدار قوانين العمل .. بإصدار القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم تشغيل الأحداث فى الصناعة .

ثم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم تشغيل النساء فى الصناعة والتجارة .

ثم القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ بتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات الخطرة والضارة بالصحة .

ثم القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل .

ومن عجب أن كان أصحاب العمل أسبق من العمل بالمطالبة بهذا القانون الأخير نظرا للآثار السيئة لإصابات العمل على الإنتاج !!

ولقد ظلت هذه القوانين سارية فى ظل الشعور بضرورة التخفيف من ظروف العمل السيئة على هذه الفئات التى أصبحت فى وضع يستلزم تدخل الدولة إنسانيا ، ولم يكن ذلك تقديرا أو استجابة لوعى عمالى أو حركة نقابية بقدر ما كان تطورا واقعيا مع بداية نشأة الصناعة ، والاعتماد على اقتصاد وطنى بل ورغبة من أصحاب الأعمال أنفسهم !!

إلا أنه بنشوب الحرب العالمية الثانية أصبحت مصر مركزا هاما للتموين الحربى والمدنى للقوات المتحالفة ، واستتبع ذلك تنشيط للإنتاج لمواجهة الضرورات الحربية ، كما لازم ذلك أيضا وعى عمالى بعد أن شعر العمال بمدى الحاجة الماسة إليهم ، ونشأت منازعات ومشاكل العمل مما أضطر الدولة إلى التدخل بتشكيل لجان التوفيق والتحكيم ، كذلك بدأ التكوين النقابى اختياريا والذى استغلته الأحزاب فى

المناورات السياسية .

وتوالت فى هذه الفترة صدور قوانين لمواجهة تلك المشاكل فى ظل الحرب .

فصدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ للتأمين الإجبارى على حوادث العمل بعد أن تبين أن عبء التعويض عن إصابات العمل يحمل أصحاب الأعمال أعباء ثقيلة لا يتمكنون من تحملها دفعة واحدة !!

ثم صدر قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ وأعتبر أهم القوانين العمالية فى ذلك الوقت ،لأنه كان أول قانون شبه شامل ينظم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال من حيث تحديد حقوق كل طرف والتزاماته حيث جاء بحماية أجور العمال وحقهم فى الحصول على إجازات سنوية ومرضية ورعاية طبية ، والحالات التى يتم فيها إنهاء العقد ، وما يترتب على ذلك من دفع مكافآت نهاية الخدمة والتعويضات ، أى أنه كان قانون عمل أساسى ينظم ظروف العمل وشروطه ولكنه كان قاصرا على الحفاظ على الضمانات اليسيرة إزاء العمال وبانتهاء الحرب والانتقال إلى حالة السلم وتحولت البلاد إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية جديدة إضطرت الدولة إلى مواجهة الحالة الجديدة فأصدرت القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالتوفيق والتحكيم ، ثم أصدرت قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٠ للتأمين ضد إصابات العمل كامتداد للقانون الخاص بتعويض إصابات العمل ، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتأمين والتعويض عن أمراض المهنة وبجانبهما كان قد صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية ،وإذا كان ذلك القانون لم يتناول عمال الصناعة وعمال المناجم وغيرهم ممن يتعرضون لمخاطر ومشاق أكثر من عمال التجارة مما يدل على التناقض فى التشريع ، كما أن ذلك برهان على أن القوانين لم تكن تدور حول هدف معين مشترك أو مخطط قومى واحد وإنما كانت تصدر لمواجهة ظروف طارئة أو كمجرد مسكن لشكاوى فئات معينة .

وهكذا كان تدخل الحكومة بأصدار قوانين للعمل يرجع إلى :

١- **أسباب اقتصادية :** بقيام الصناعة مما تنتج عنه مشاكل عمالية .

٢- **أسباب اجتماعية :** بأهمية ظهور الطبقة العمالية وتكتلها فى المدن مما خلق منازعات ومشاكل جديدة

٣- **أسباب سياسية :** ترجع إلى تنافس الأحزاب لإرضاء الطبقة العمالية واستمالتها للوقوف إلى جانبها فى تنافسها .

٤- **أسباب حضارية :** رغبة الحكومة فى اللحاق بالركب الدولى فى مجال قوانين العمل.

المرحلة الثانية :

مرحلة كثرة التعديلات فى قوانين العمل ثم توحيدها :

قامت ثورة يوليو المجيدة فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ وتغير نظام بالحكم فى هذه المرحلة ، وتغيرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تغيرا جذريا فى هذه المرحلة ، فقد أدركت الثورة حتمية الاتجاه إلى جموع العمال والفلاحين باعتبارهم ركيزة الثورة ودعمها الحقيقى .

فأصدرت الثورة فى الأسابيع الأولى لقيامها ثلاث قوانين هامة هى :

- **القانون رقم ٣١٧** نة ١٩٥ بشأن عقد العمل الفردي

- **القانون رقم ٣١٨** لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل .

- **القانون رقم ٣١٩** لسنة ١٩٥٢ بأن نقابات العمال .

وتميزت هذه القوانين الثلاثة بأنها تتمشى مع المبادئ التى نادت بها الثورة وأهمها :

١- **المساواة :** بين جميع العمال فى الحقوق والواجبات بما فى ذلك من يعملون فى قطاع الزراعة وقطاع الخدمات .

٢- **التوسع فى الامتيازات :** التى تقررت قانونا للعمال للحصول على حقوق أكثر تتفق مع العدالة الاجتماعية وتحقق الرفاهية لجموع الشعب العامل التى نادت بها الثورة وتبنته فلسفتها .

ثم صدر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ فى شأن تنظيم توظيف المتعطلين الذى اتجه نحو تحقيق فرص متكافئة بين العمال وتيسير تشغيلهم .

كما صدر القانون **رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨** لينظم العمل فى المناجم والمحاجر ، أن كان هذا القانون مكملا لقانون عقد العمل الفردى إلا أنه يختص بطائفة معينة .

أما القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن النقابات فقد رفع الوصاية الإدارية عن النقابات وأجاز تكوين نقابات لعمال الزراعة ثم صدر بعد ذلك قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إثر إعلان الوحدة بين إقليمى سوريا ومصر فجمع القوانين التى كان معمولا بها فى مصر حينئذ وعددها ستة عشر قانونا مما اقتضى تجميعها فى قانون واحد ييسر الرجوع إليها ويقضى على عدم التناسق بين أحكامها .

ويتميز هذ القانون بالملامح الأساسية التالية :

١- تعتبر موسوعة قانونية لأنه أول قانون يجمع بين مواده جميع قوانين العمل السابقة .

٢- استحدث أحكاما قانونية تتمشى مع التطور الإنتاجى والصناعى كتنظيم التدريب وتشغيل الأجانب وغيرها من مجالات العمل .

٣- أخذ بمبدأ التشاور بين أطراف العمل العمال وأصحاب الأعمال بتطبقيه لمفهوم الديمقراطية الصناعية وذلك بالنص على تكوين اللجان المشتركة على مستوى المنشآت واللجان الاستشارية على مستوى الصناعة من ممثلين للعمال وممثلين لأصحاب الأعمال وبمشاركة حكومية .

٤- احتفظ بمبدأ الشمول والمساواة بالنسبة للعمال الذى ينطبق عليهم أيا كانت الصناعات التى يعملون فيها بما فى ذلك قطاع الزراعة .

٥- يعتبر البداية لتجميع النقابات وإدماجها فى نقابة عامة .

٦- حق المزايا الأفضل للعمال فى كل من مصر وسوريا لأنه أخذ بالنص الأسمى فى أى من القانونين - المصرى والسورى - حفاظا على حقوق ومزايا العمال المكتسبة فى الإقليمين ، كما حرص على استحداث بعض المزايا الجديدة إبرازا المضمون الاجتماعى التقدمى للوحدة بين البلدين .

٧- وضع صدور هذا القانون حدا لسياسة التدرج البطئ فى التشريع وعلى الرغم من ثراء المرحلة بتوالى صدور قوانين العمل إلا أنها جاءت جميعا من جانب الحكومة دون أن تكون وليدة مطالبات العمال أو نتيجة رغبات شعبية ، وإنما كانت إعلانا من جانب الثورة عن حمياتها ورعايتها للطبقة العاملة باعتبارها السند الأساسى للنظام الحاكم ، مما أدى إلى عدم تقدير القيمة الحقيقية لهذه الحقوق تقييما رشيدا يؤدى إلى بذل ما يقابلها من واجبات نحو الإنتاج القومى حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة فى مجتمع الكفاية والعدل .

فى الإنتاج والتوزيع .. الكفاية فى الإنتاج .. والعدل فى التوزيع .. وذلك حتى ينمو الاقتصاد القومى ليمكن المحافظة على مستويات للمعيشة أريدت للطبقة العاملة ، وحتى لاتؤدى زيادة المكاسب دون تغذيتها بثمار الإنتاج إلى الرجوع إلى ظواهر التخلف ببطء معدلات النمو وتآكل مقوماته .

● **والدراسات فى قانون العمل بقية لازالت فى عرض مراحل التطور التاريخى للقانون وتحليل معطياتها ونتائجها وإنعكاساتها على مضمون قانون العمل الموحد المزمع إصداره قريبا بإذن الله**

رئيس الوزراء يؤكد على عرض مشروع قانون التأمين الاجتماعى على الاتحاد العام للعمال

طلب السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء عرض مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى على التنظيم النقابى لمناقشته قبل عرضه على مجلس الشعب .. وقد وعد رئيس الوزراء بطرح مشروع القانون للنقاش -عند وضعه فى

التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعى (٢)

مازالت ردود الأفعال تتوالى منذ أعلنت وزارة التأمينات عن التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعى المعروضة الآن على مجلس الوزراء تمهيدا لإحالتها إلى مجلس الشعب لمناقشتها .. وكنا قد استعرضنا فى العدد السابق جانبا من هذه التعديلات . . ونستكمل فى هذا العدد الجزء الثانى من هذه التعديلات والتى أثارت الكثير من الجدل حول إيجابياتها وسلبياتها ومدى تأثيرها على المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى من عمال وأصحاب أعمال.

عبده مصطفى

التزامات الخزانة العامة

مادة ١٤٨ فقرة أولى: الحقوق التى تقدر طبقا لأحكام هذا القانون هى وحدها التى تلتزم بها الهيئة فإذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون عن أيهما زيادة عليها تطبيقا لقوانين أو قرارات خاصة فيقوم الصندوق المختص بصرفها على أن تلتزم الخزانة العامة بتلك الزيادة **وتؤدى وفقا للقواعد التالية:-**

-تلتزم الخزانة العامة بأداء الأعباء المشار إليها إلى صندوقى التأمين الاجتماعى أول كل شهر وذلك بواقع ١٢/١ من الالتزامات المقررة عن كل سنة فى ضوء آخر ميزانية تم اعتمادها من الجهاز المركزى للمحاسبات يضاف إليها نسبة النمو التى أخذت فى الاعتبار فى مشروع الموازنة عن نفس السنة.

-تلتزم الخزانة العامة بأداء الفروق عن كل سنة مالية على حدة فى مشروع موازنة الهيئة.

-فى حال التأخير تلتزم الخزانة العامة بأداء مقابل تأخير يقدر بواقع ١٪ من قيمة المبالغ الملتزمة بأدائها شهريا وذلك عن كل شهر من تاريخ الاستحقاق حتى نهاية شهر السداد.

ويلاحظ أن هذه المادة قد فرضت التزامات مالية على الخزانة العامة لسداد مستحقاتها لهيئة التأمينات ، كما فرضت مقابل تأخير على المبالغ التى لاتسدد فى مواعيدها المحددة.

مادة ١٥٠ فقرة ثانية: فى حالة عدم قيام صاحب العمل بالاشتراك عن المؤمن عليه وثبوت علاقة العمل إما بتحريات الهيئة أو بصدور حكم قضائى نهائى فلا تلتزم الهيئة فى جميع الأحوال بالحقوق التأمينية الناشئة عن ثبوت علاقة العمل إلا على أساس الحد الأدنى لأجر الاشتراك، ويكون للمؤمن عليه أو المستحقين عنه الحق فى الرجوع على صاحب العمل فيما زاد على ذلك من حقوق.

واستثناء من قواعد وأحكام الاشتراكات يلتزم صاحب العمل بأن يؤدى للصندوق المختص القيمة الرأسمالية للمعاش وكذا المستحقات التأمينية الأخرى المترتبة على ثبوت علاقة العمل.

تعاون مع المصالح الحكومية

مادة ١٥٢ : يكون للعاملين بالهيئة من لهم صفة الضبطية القضائية حق دخول مجال العمل بما فى ذلك المنشآت المقامة فى المناطق الحرة وغيرها من المناطق ذات الطبيعة القانونية الخاصة فى مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحررات والملفات والمستندات التى تتعلق بتنفيذ هذا القانون.

واستثناء من أى نص فى قانون آخر تلتزم الجهات الحكومية والإدارية والعاملون بها بما فى ذلك مصلحة الضرائب ومأمورياتها وإدارات الكسب غير المشروع وجهات الرقابة بموافاة الهيئة بجميع البيانات التى تطلبها فى مجال تطبيق أحكام هذا القانون، ولايجوز الامتناع عن ذلك فى أية حالة بحجة المحافظة على سر المهنة، ويعتبر عدم الالتزام بذلك مخالفة تستوجب المساءلة التأديبية.

ويلاحظ أن هذا التعديل ألزم مصلحة الضرائب وغيرها من المؤسسات الحكومية بتقديم البيانات لهيئة التأمينات التى تساعدها على مكافحة التهرب التأمينى وفرضت مساءلة على كل من يمتنع عن تنفيذ هذا العمل.

تعديل العقوبات

مادة ١٧٨ مكرر: يعاقب بالحبس مدة لاتجاوز شهرا وبغرامة لاتجاوز ١٠٠٠جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من منع العاملين بالهيئة ممن لهم صفة الضبطية القضائية من دخول محل العمل أو لم يمكنهم من الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات أو أعطى بيانات غير صحيحة.

وبهذه التعديلات على المادة ١٧٨ مكرر والمواد التالية التى سنعرض لها الآن فقد تم تشديد العقوبات على المخالفين لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى وذلك برفع الغرامات من ١٠٠ جنيه فى النص السابق القديم إلى ١٠٠٠ جنيه فى النص الجديد ومن ٥٠٠ جنيه فى النص القديم إلى ٥٠٠٠جنيه ومن مائة قرش إلى ١٠٠جنيه ومن ٥٠ جنيها إلى ٥٠٠ جنيه فى النص الجديد وهكذا . .

مادة ١٧٩: يعاقب بالحبس مدة

صورته الأولي- وذلك من خلال مختلف وسائل الإعلام ومع كل الجهات المعنية بأحكامه، ومنها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر باعتباره الجهة ذات العلاقة المباشرة بهذا القانون .. وأضاف رئيس الوزراء : إننا كعادتنا دائما- نتشاور مع الاتحاد بشأن كل مايخص النشاط الاجتماعى والاقتصادى والعمالى لأعضائه.


د. عاطف عبيد

السيد راشد

■ المعاش يصرف علي الحد الأدنى للأجر فى حال ثبوت علاقة العمل بحكم المحكمة

■ تشديد العقوبات لعلاج ظاهرة التهرب التأمينى فى القطاع الخاص

■ مواد جديدة لحل مشكلة المدد المختلطة وتفاوت أجور الاشتراك

لاتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لاتزيد على ٥٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل بسوء قصد على أموال من الهيئة بغير حق ، ويعاقب بذات العقوبة كل من تعهد عدم الوفاء بالمبالغ المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون.

مادة ١٨٠: يعاقب صاحب العمل فى القطاع الخاص أو من يمثله والموظف المختص فى الجهات الحكومية أو القطاع العام بغرامة لاتقل عن ١٠٠جنيه ولاتجاوز ١٠٠٠جنيه فى أى من الحالات الآتية:-

-عدم نقل المصاب إلى مكان العلاج.

-عدم إبلاغ الشرطة بأى حادث يحدث لأحد عماله.

-عدم تقديم بيانات بأسماء العاملين وأجورهم واشتراكاتهم للهيئة بالمخالفة لأحكام المواد ١٢٨ ، ١٥١.

-عدم قيام صاحب العمل بناء على طلب الهيئة بخصم المبالغ التى صرفت للمؤمن عليه دون وجه حق أو عدم قيامه بتوريد هذه المبالغ فى المواعيد المحددة.

مادة ١٨١: يعاقب بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتجاوز ألف جنيه صاحب العمل من القطاع الخاص أو من يمثله والموظف المختص فى الجهات الحكومية أو القطاع العام الذى لم يقم بالاشتراك فى الهيئة عن أى من عماله الخاضعين لأحكام هذا القانون.

وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها عشرة آلاف جنيه فى المرة الواحدة.

ويلاحظ أن تشديد العقوبات فى المواد السابقة الهدف منه إلزام أصحاب الأعمال بالتأمين على العاملين لديهم والقضاء على ظاهرة التهرب التأمينى سواء التهرب الكلى أو التهرب الجزئى التى عانى منها النظام منذ زمن طويل.

مواد جديدة

تم استحداث مواد جديدة تضاف لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهى:

مادة ٣٠ مكرر: يجوز للمؤمن عليه أو المستحقين عنه تقسيم مدد اشتراكه فى التأمين عن الأجر الأساسى عند تقدير المعاش أو التعويض أو المكافأة إلى مدد منفصلة وذلك إذا تفاوتت فيها الأجور التى أديت عنها الاشتراكات ، ويشترط ألا تقل المدة المطلوب حسابها منفصلة عن خمس سنوات وأن تجاوز نسبة التفاوت فى الأجر فى نهاية كل مدة ٢٥٪ من الأجر فى نهاية المدة السابقة عليها.

ولا يجوز طلب تقسيم مدة الاشتراك فى التأمين إلى أكثر من ثلاث فترات وذلك بالإضافة إلى المدة الأخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين.

وهذه المادة ستعالج مشكلة المؤمن عليهم ممن خضعوا لأكثر من نظام تأمينى خلال مدة اشتراكهم تفاوتت فيها الأجور بشكل كبير مما كان يترتب عليه ضآلة معاشاتهم بصورة لاتتناسب مع مدة اشتراكهم والأجور المتفاوتة التى تم تأدية الاشتراكات على أساسها.

مادة ٤٠ مكرر: لاتسرى أحكام هذا التأمين فى شأن المؤمن عليه إذا تجاوز سن الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة ويصرف المعاش فى هذه الحالة من أول الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة فيما عدا حالات المادة ١٦٣ فيصرف المعاش اعتبارا من أول الشهر الذى استكمل فيه المدة الموجبة لاستحقاق المعاش .

الهدف من هذه المادة تحديد الوضع التأمينى للمؤمن عليهم ممن تمد خدمتهم بقرار من السلطة المختصة مثل رؤساء مجالس الإدارات ومن يماثلهم بعد بلوغهم سن الستين . . ففى هذه الحالة يستمر خضوعهم للاشتراكات التأمينية كاملة بصفة استثنائية لحين انتهاء خدمتهم بعدم التجديد لهم فيستحق المعاش لهم اعتبارا من الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة.

عزيزى القارئ

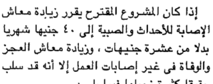
كانت هذه هى التعديلات الجديدة على قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى يسرى على جميع العاملين لدى الغير سواء فى القطاع الحكومى أو القطاعين العام والخاص أما بالنسبة للتعديلات الجديدة على قانون التأمين على أصحاب الأعمال رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠وقانون التأمين على العاملين بالخارج فهذا سيكون مجاله فى العدد القادم بإذن الله.

مشروع قانون تعديل قوانين التأمين الاجتماعى

- **يسلب حقوقا عديدة للعمال**
- **يأخذ بقواعد تصفية بوليصة التأمين على الحياة وتطبيقها علي المعاش المبكر**
- **ألغى نظام التأمين علي عمال الزراعة المؤقتين المطبق منذ ٢٢ سنة**



بقلم :
عبد الحليم القاضى



إذا كان المشروع المقترح يقرر زيادة معاش الإصابة للأحداث والصبية إلى ٤٠ جنيها شهريا بدلا من عشرة جنيهات ، وزيادة معاش العجز والوفاة فى غير إصابات العمل إلا أنه قد سلب حقوقا كثيرة نجملها فيما يلى :

أولا : إن هذا المشروع يسلب حقوقا مكتسبة قانونا للعمال مقررة منذ عشرات السنين منها :

١- زيادة المدة الموجبة لاستحقاق المعاش فى التقاعد أو بلوغ سن الستين إلى ١٨٠ شهرا بدلا من ١٢٠ شهرا (م١٨بند١) معنى ذلك إذا كان المؤمن عليه ليس له مدة اشتراك ١٨٠ شهرا لا يستحق معاشا دائما يحصل على دفعة واحدة ، فى حين أن له الحق فى المعاش حاليا .

٢- زيادة المدة الموجبة لاستحقاق المعاش المبكر إلى ٣٠٠ شهر (٢٥سنة) بدلا من ٢٤٠ شهرا (أى ٢٠ سنة) وهذا يعوق نظام الخصخصة (م١٨بند ٥) وهذا الاقتراح يعوق سياسة الخصخصة التى تنتهجها الدولة .

٣- استحقاق المعاش فى حالتى الوفاة أو ثبوت عجز كامل بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء الخدمة أو بلوغ سن الستين بعد انتهاء الخدمة بشرط أن تكون مدة اشتراكه ١٨٠ شهرا (١٥ سنة) بدلا من ١٢٠ شهرا فى القانون الحالى أى عشر سنوات (م١٨بند٦) ، هذا يعنى حرمان هذه الفئة من حق المعاش طالما كانت مدة اشتراكهم لاتصل إلى ١٨٠ شهرا فى حين أنه لها الحق فى المعاش حاليا إذا كانت مدة اشتراكهم ١٢٠ شهرا .

٤- سلب المشروع حقا آخر للمؤمن عليهم فى حالة استحقاق المعاش المبكر إذ قرر تخفيض المعاش المستحق عن كل من الأجر الأساسى والأجر المتغير بنسبة ٥٪ (دون حدود) .

فالقانون الحالى يقرر تخفيض معاش الأجر الأساسى بالنسب الآتية :

(١) ١٥ ٪ إذا كانت سن المؤمن عليه أقل من ٤٥ سنة

(٢) ١٠ ٪ إذا كانت سن المؤمن عليه أقل من ٥٠ سنة

(٣) ٥٪ إذا كانت سن المؤمن عليه أقل من ٥٥ سنة

(٤) لا يخفض المعاش إذا بلغ سن المؤمن عليه ٥٥ سنة أو أكثر

والتعديل المقترح يقرر تخفيض المعاش عن الأجر الأساسى حتى السنوات التى لا يخفض عنها المعاش حاليا (٥٥ سنة فأكثر) ومعنى ذلك أن العامل الذى يطلب المعاش المبكر فى ٤٥ سنة يخفض معاشه بنسبة ٧٥٪ من قيمة المعاش بدلا من ١٠ ٪ حاليا .

وكذلك بالنسبة للأجر المتغير إذ لا يصرف معاش هذا الأجر قبل بلوغ سن الخمسين فى القانون الحالى ، ولكن المشروع أجاز صرف المعاش عن الأجر المتغير قبل هذه السن فإذا تقاعد المؤمن عليه فى سن ٤٥ سنة فيصبح المعاش مخفضا بنسبة ٧٥٪ .

إن هذا التعديل لا يراعى البعد الاجتماعى للتأمينات الاجتماعية ولا الدور السياسى لها .

والتعديلات المشار إليها لا مبرر لها طالما أن المركز المالى على أساس الوضع الحالى به فائض يزيد على ٣٠ مليون جنيه .

٥- أضيفت فقرة أخيرة للمادة ١٤٠ تقضى بسقوط دعوى المطالبة بكل معاش لم يتم صرفه فيما يزيد على السنة السابقة على تاريخ المطالبة .

وهذا النص يتنافى مع مبدأ التقادم الخمسى المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة، وكذلك المدنى

٦- ورد فى تعديل المادة ١٥٠ إلغاء ميزة يتمتع بها المؤمن عليهم فعلا أو حكما وهو التزام جهاز التأمينات الاجتماعية بأداء الحقوق التأمينية كاملة ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم فى الهيئة المختصة .

ونظرا لعجز الهيئة عن تحصيل الاشتراكات المستحقة على بعض أصحاب الأعمال أو التزامهم بالاشتراك عن عمالهم فإن المشروع المقترح قرر أن يكون التزام الهيئة الناشئة عن ثبوت علاقة العمل على أساس الحد الأدنى لأجر الاشتراك ثم للمؤمن عليه الرجوع على صاحب العمل فيما زاد على الحد الأدنى المشار إليه وعليه أن (يدوخ) بين المحاكم للحصول على حقوقه من صاحب العمل بدلا من قيام الهيئة طبقا للقانون الحالى بالرجوع على صاحب العمل بمستحقاتها التى ترتبت على أداء حقوق العامل .

(ثانيا): بالنسبة العقوبات المقترحة يلاحظ ما يلى :

١- إن المشروع شدد العقوبة على من يحصل على أموال الهيئة ... ألخ (م١٧٩) وذلك بعقوبة الحبس والغرامة ، فى حين أن عقوبة الذى لم يقم بالاشتراك فى الهيئة عن أى من عماله الخاضعين لأحكام القانون بالغرامة فقط(م١٨١)

٢- لم ينص مشروع تعديل القانون على عقوبة أصحاب الأعمال الذين لا يشتركون عن عمالهم بأجور تقل عن أجورهم الفعلية (التهرب من الاشتراك عن الأجر الفعلى) .

ثالثا : بالنسبة للتعديلات المقترحة على قانون التأمين على أصحاب الأعمال (١٠٨ لسنة ١٩٧٦) يلاحظ ما يلى :

١- إضافة حائزى الأراضى الزراعية التى تبلغ مساحتها فدانا فأكثر إلى المنتفعين بالتأمين على أصحاب الأعمال ويقترح أن تكون مساحة الحيازة ثلاثة أفدنة فأكثر .

٢- زيادة مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش فى حالتى انتهاء النشاط لثبوت عجز المؤمن عليه أو وفاته بعد سنة من تاريخ انتهاء نشاطه أو بلوغه السن بعد انتهاء النشاط إلى ١٨٠ شهرا بدلا من ١٢٠ شهرا فى القانون الحالى .

٣- استحقاق المعاش عند بلوغه سن ٥٥ سنة لانتهاء النشاط على أن تكون مدة اشتراكه فى التأمين ٣٠٠ شهر بدلا من ٢٤٠ شهرا فى القانون الحالى وفى هذا سلب لحق مكتسب قانونا .

٤- قرر المشروع خفض المعاش الذى يستحق قبل بلوغ سن ٦٥ سنة بنسبة ٥٪ عن كل سنة

أقل من سن الخامسة والستين معنى ذلك أن من يتقاعد فى سن الخامسة والخمسين (بسبب انتهاء النشاط مثلا) يخفض المعاش بنسبة ٥٠٪ فى حين أن التخفيض طبقا للقانون الحالى ٥٪ فقط ، وفى هذا سلب لحق مكتسب قانونا .

رابعا : ألغى المشروع نظام التأمين الشامل رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الذى يسرى على عمال الزراعة المؤقتين وعمال التراحيل ومن فى حكمهم ، معنى ذلك أنهم حرموا من حق المعاش ، ويخضعون بالتالى لنظام الضمان الاجتماعى ، وهذا يؤدى إلى زيادة كبيرة فى أعباء الضمان الاجتماعى على الدولة .

ملاحظة أخيرة

إن زيادة القيود على استحقاق المعاش بزيادة المدة الموجبة لاستحقاق وخفض المعاش المبكر لا مبرر له طالما أن المركز المالى للتأمينات لا يوجد به أى عجز ، وكذلك فإن إلغاء نظام التأمين الاجتماعى (التأمين الشامل) على عمال الزراعة وعمال التراحيل ومن فى حكمهم الذين يصل مجموعهم إلى ٦ ملايين عامل يعتبر ردة ونكسة للتأمين الاجتماعى محليا ودوليا ، ولا مبرر له طالما لا يوجد عجز فى المركز المالى للتأمينات الاجتماعية طبقا لآخر تقدير مالى (٢٠٠٠/٦/٣٠) .

إن واضعى المشروع قد نقلوا تصفية وثيقة التأمين على الحياة إلى نظام التأمين الاجتماعى والفرق أن وثيقة التأمين على الحياة فيها جانب تجارى فعند التصفية يراعى ما حصل عليه المنتج من عمولة وتعادل على الأقل الاشتراكات عن سنتين كما تراعى الأرباح التى تؤدى للمساهمين وهذان الأمران لا يوجدان فى التأمينات الاجتماعية ،وقد أثير هذا الموضوع عندما كنت أعد مشروع التأمينات الاجتماعية لدولة الكويت وتمسك الخبير الأكتوارى وهو مصرى بأن يأخذ بتخفيض المعاش المبكر بالقاعدة المطبقة فى وثيقة التأمين على الحياة ورفض اقتراحه لأن تخفيض المعاش المبكر له بعد اجتماعى ، وفى ظل ظروف البلاد الاقتصادية ومشكلة البطالة سيظل المعاش المبكر مبدأ تتمسك به الدولة ، ولا يمكن الأخذ بما تقرره شركات التأمين فى تصفية بوليصة التأمين على الحياة .

وقد رفعت مذكرة بهذا الخصوص إلى الأستاذ الدكتور رئيس الوزراء وكان رده إلى الاتحاد العام لنقابات العمال أنه سيتم طرح مشروع القانون عند وضعه فى صورته الأولى وذلك من خلال مختلف وسائل الإعلام ومع كل الجهات المخاطبة بأحكامه ، ومنها بالطبع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، حيث إنه الجهة ذات العلاقة المباشرة بهذا القانون وقال سيادته نحن كعادتنا دائما - نتشاور مع الاتحاد بشأن كل ما يخص النشاط الاجتماعى والاقتصادى والعمالى لأعضائه .

حول إلغاء القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠

أعدت وزارة التأمينات مشروعا بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ومن بينها إلغاء القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتأمين على عمال الزراعة المؤقتين وعمال التراحيل والباعة السريحة وبعض الفئات الأخرى ، بحجة أن المؤمن عليه يساهم فى هذا النظام بجنيه واحد شهريا ويحصل على معاش يعادل ٨٠ جنيها شهريا ، والحقيقة أن التأمينات الاجتماعية تمول عادة باشتراكات من أصحاب الأعمال والعمال والحكومة ونظام التأمين الشامل المقترح إلغائه يمول بالاشتراكات الآتية :

١- المبالغ التى تدرج فى الموازنة العامة سنويا لتمويل المعاشات التى يكفلها هذا القانون .

٢- المبالغ التى يخصصها بنك ناصر الاجتماعي

٣- نسبة لاتجاوز ٢٪ من الاشتراكات السنوية المحصلة وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٤- مبلغ يعادل نصف رسوم تراخيص مراكب الصيد بكافة أنواعها

٥- رسم مقداره جنيه يفرض على تراخيص العمل بكافة أنواعها عند استخراجها أو تجديدها .

٦- رسم يفرض على مالكى الأراضى الزراعية قدره ٢٥ قرشا سنويا عن كل فدان أو جزء منه من الأرضى الصالحة للزراعة وخمسة جنيهات عن كل فدان أو جزء من أراضى الحدائق .

٧- رسم مقداره مائتا مليم عن كل وحدة قياسية (قنطار - أردب- طن) من المحاصيل الزراعية التى يتم تصريفها عن طريق القطاع الحكومى والقطاع العام والقطاع الخاص .

٨- اشتراك شهرى قدره جنيه يؤديه المؤمن عليه

٩- مبالغ الإعانات والزيادات التى تلتزم الخزانة العامة بأدائها لأصحاب المعاشات والمستحقين وكذلك القيمة الرأسمالية للمعاشات التى يتم تحويلها من الأنظمة الأخرى .

١٠- ريع استثمار هذه الأموال

معنى ذلك أن تمويل هذا التأمين لايتم بجنيه واحد من المؤمن عليه كما يتم تصوير ذلك للرأى العام .

وإذا كان هناك عجز فى إدارة هذا النظام من غياب التوعية التأمينية والاتصال بالجهات الملتزمة قانونا بتحصيل اشتراكات هذا النظام فليس معنى ذلك إلغاء النظام كلية .

ويلاحظ أن الحقوق التأمينية (معاش الشيخوخة والعجز والوفاة ومصاريف الجنازة بلغت ٧٠،٥٢٤،٨١٠ جنيهات فى سنة ٢٠٠٠ فى حين أن الاشتراكات بلغت ٥٨،٨١٨،٩٣٧ جنيها فى نفس العام أى أن هناك عجزا فى هذا النظام يعادل ١١،٧٠٥،٨٧٣ جنيها وهذا العجز يمكن تغطيته بإحدى الوسيلتين الآتيين:

١- هناك فائض فى الحساب الإكتوارى لصندوق التأمين على العاملين بالقطاع العام والخاص يجاوز ٣٠ مليون جنيه

٢- زيادة أجر الاشتراك للمؤمن عليهم الخاضعين لهذا التأمين من جنيه إلى جنيهين وهذا يحقق ٧٢ مليون جنيه فى السنة على أساس أن عدد المؤمن عليهم طبقا لهذا القانون حوالى ٦ مليون مؤمن عليه .

هذا وقد صرحت وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية أن هناك مشروع تطبيق قانون التأمين على أصحاب الأعمال والمشتغلين لحسابهم على هذه الفئة ومعنى ذلك أن أجر الاشتراك لعمال الزراعة المؤقتين وعمال التراحيل وغيرهم سيكون طبقا لأدنى شريحة وهى مائة جنيه يعادل ١٥ جنيها شهريا وهذا يعتبر سلبا لحقوق ستة ملايين عامل ينتفعون بنظام التأمين الشامل .

بمناسبة مهرجان القراءة للجميع

احتفالية ثقافية فنية فى محكى القلعة

تضافرت جهود الهيئة العامة للكتاب والثقافة الجماهيرية مع باقى أنشطة وزارة الثقافة بمناسبة مهرجان القراءة للجميع لإقامة هذه الاحتفالية الثقافية الفنية لأول مرة هذا العام على مسارح القلعة ، فى هذا الجو التاريخى حيث تفوح الأصالة وعبق التاريخ الضارب فى أعماق الزمان، فكانت الأمسيات الشعرية والعروض المسرحية والفنون الشعبية وهى تحاكى الزمن والتاريخ ، كان يجب أن نتوقف قليلا أمام أحد العروض المسرحية التى قدمت من خلال هذا المهرجان الثقافى الكبير ، فوقع الاختيار على العرض المسرحي"ساعة فى قلبك"لما يحتوى على بعد نقدى اجتماعى لبعض الظواهر الاجتماعية والأساليب التى تشكل مساحة كبيرة فى تكوين الإنسان على مدى حياته الطويلة من لحظة مولده إلى مالانهاية.

■ لقطة من عرض ساعة فى قلبك

استطاع المخرج **"شريف دسوقي"** أن يضع يده على الداء تاركا لنا اختيار الدواء ، فوقف قليلا أمام البحر يلتقط من أمواجه المتلاطمة صراعات العادات والتقاليد البالية التى تعج بها حياتنا الأسرية، ومن عمق البحر استخرج أو استلهم البعد الفنى للقضايا المطروحة من خلال العرض المسرحى تجاوزاً لكلمة قضايا لأنها بالفعل هى ظواهر أو سلوكيات أو صفات اجتماعية سلبية تعودنا عليها بل أحيانا أحببناها وعشقناها وتحمسنا لها دون وعى إنسانى وبعد سيكولوجى لهذه الظواهر الاجتماعية التى يدركها أكثر علم النفس الاجتماعى فى تنشئة الطفل.

فلو وضعنا أنفسنا أمام ظاهرة الأم وهى تدلل طفلها وتقول له أبصق على وجه أبيك ، فيفعل الطفل مغيبا عن شكل السلوك وأبعاده المشينة، وعلى الوجه المقابل يرحب الوالد بهذه الفعلة ضاحكاً . . ابنى . . أو ظاهرة غريبة عانينا منها كثيرا ونحن صغار عندما كانت الأم تقوم بتخويف أبنائها بأبورجل مسلوخة لكى لاينزلوا إلى الشارع حتى يتولد الرعب والخوف الشديد داخل الطفل، فينشأ ضعيفا هشا تؤثر عليه مشاهد الرعب الخيالية التى يصنعها خياله بشكل سوداوي، أو ظاهرة الغش داخل لجان الامتحانات وأثرها السلبى على المجتمع بتخريج جيل جديد يعتمد أساسا على عدم الوعى والاجتهاد لمفردات الحياة وأبعادها العلمية والمعرفية.

وعزف المخرج على هذه التنويعات الفنية بعرضه المسرحى الجميل وما أكثرها من مشاهد سلبية نجابهها فى حياتنا اليومية، إذ يتعرض للتنشئة الجنسية والخوف الذى مازال يعانى منه المجتمع الشرقى بطباعه، فإذا سألت البنت الأم عن شيء ما تجد الجواب"عيب" دون إيضاح لما تقع فيه البنت من أخطاء لاتدرك ماهيتها لعدم الوقوف على أبعادها من جانب الأسرة، فكانت الصورة أو هذا المشهد معبرا تعبيرا جيدا عندما تسأل الممثلة ، لماذا تحمل المرأة فى بيت زوجها ولا تحمل فى بيت أبيها!.

وتتعدد المشاهد بتعدد الدلالات الفنية ، فالعرض المسرحي"ساعة فى قلبك" عرض غير تقليدى لأنه لايحمل أبعاد النص المسرحى الأرسطى العقدة والحل والذروة والنهاية المفتوحة أو غير المفتوحة، النص خال طبعا من التفاعل الدرامى للحدث لأن الحدث غائب عن القضية المطروحة، فالعرض ماهو إلا عدة مشاهد متتالية صاغها المخرج أو المؤلف والتي تتمثل في مجموعة الفنانين الذين اشتركوا فى المسرحية ، فهو تأليف جماعى ، ونسجل تقديرنا لاختيار هذه الأفكار وتجسيدها من خلال مشاهد منسجمة مع بعضها البعض خالية من النفور أو الفتور ، ولكن اتسمت بالإيقاع السريع والمتنوع ، لذلك نجد المتلقى يتجاوب من بداية العرض المسرحى حتى آخر مشهد متأثرا أو مؤثرا بالخطاب المسرحى الذى أصبح الجمهور فاعلا من خلال مردوداته وانطباعاته أثناء العرض.

استخدم المخرج المشهد السينمائى بشكل جيد يدعم الرؤية الفنية للعرض المسرحى ويؤثر فى الدراما بشكل يضيف أبعادا وأفكارا متضافرة داخل سياق المشهد المسرحى ، وكما بدأ المخرج بالبحر وأمواجه المتلاطمة كانت أيضا النهاية القاتمة عندما نزل البحر تاركا اليابس "المجتمع" رافضا له شكلا وموضوعا فرحا بمصارعة الأمواج التى تتمثل فى الهروب الحقيقى للواقع ليترك خطابه المسرحى مشيرا لما ضمنه هذا الخطاب من قضايا أو سلوكيات أو ظواهر اجتماعية تشوبها سلبيات يجب أن نقلع عنها ، ونعنى بُعد الحياة الاجتماعية بكل ماتحمل من إيجابيات تضيف ثراء أو غنى لحياة الإنسان.

يبقى أن نشكر مجموعة العمل الذين اشتركوا فى هذا العرض الجميل الذى استحق الإشادة من الجمهور الممثلة **"دعاء عبد الله"** التى استطاعت أن تحقق انسجاما فنيا معبرا من خلال تنقلها من شخصية لشخصية أخرى بشكل ممتع ومبهر أيضا الممثلة **"إيمان إمام"** التى استطاعت برشاقتها وخفة ظلها أن تؤكد موهبتها من عدة شخصيات تقمصتها واستطاعت أن تكون موفقة فى أبعاد الشخصية بدون تكلف ، فكانت على خشبة المسرح طبيعية جدا، بعيدة كل البعد عن التمثيل ونتمنى لها مستقبلا باهرا، الممثل **"ياسر ياسين"** الذى كان ناجحا وموفقا على خشبة المسرح ، الممثل **"محمد عبد القادر"** عاش دوره بشكل جيد ، يبقى أن نشكر الملحن **"وائل السيد"** و **"عبد الرحمن يوسف"** والمخرج المتميز **"شريف دسوقي"** أملين لهم مستقبلا واعدا على الساحة الفنية.

جمال عمر

رسالة خطيرة يحملها

تقرير التنمية الإنسانية العربية

لا نعرف كيف استقبل المسئولون فى الأقطار العربية ، تلك "الرسالة" التى جاءت فى "تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٢" الذى أصدره "برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالاشتراك مع الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، والذى أعلن فى أوائل يوليو الماضى من مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى القاهرة .. لا نعرف كيف استقبل المسئولون العرب هذا التقرير ، لكننا نعرف أن كثيرين من الكتاب المصريين والعرب تناولوه بالتحليل والتعليق ، دون أن نسمع-أو نقرأ -أى "رد فعل مسئول" خاصة لتلافى الاخفاقات العربية التى أوردها التقرير منتقدا إياها بشدة ، لأنها تعوق بناء التنمية الإنسانية

عزت سامى

- **التنمية الإنسانية فى المنطقة العربية أقل بكثير من مستوى غناها وثرائها ! !**
- **عوائد البترول العربى . .هل هى نعمة أم نقمة . . وأين تذهب ؟ !**
- **الناتج المحلى الاجمالى لجميع الدول العربية يقل عن دخل اسبانيا وحدها ! !**
- **هل يحتاج المواطن العربى إلى ١٤٠ سنة لمضاعفة دخله ؟ !**
- **حجم البطالة فى الدول العربية ١٢ مليون عاطل . . ويصل إلى ٢٥ مليونا عام ٢٠١٠ !**
- **العولمة .. كيف تصبح أداة لخدمة المصالح العربية ؟ !**
- **إنتاجية العامل العربى متدنية وتتجه إلى الانخفاض . . لماذا ؟ !**
- **٣ نواقص أساسية تسبب اخفاق التنمية فى الوطن العربى**
- **الاحتلال الإسرائيلى أكبر عقبة فى مسيرة الأمن والتقدم بالمنطقة**

كشف التقرير عن انجازات عديدة حققتها الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة فى مجالات التنمية البشرية -خاصة فى مجالات الصحة، والتعليم . . إلخ- لكن رغم ذلك هناك "**اخفاقات**" أخرى **منها -على سبيل المثال- تدنى إنتاجية العمل فى العالم العربى ، وتضاؤل الناتج المحلى للفرد إلى نصف مثيله فى كوريا - مثلا.**

وأرجع التقرير هذه الاخفاقات إلى ثلاثة عناصر أساسية هى : الافتقار إلى الحرية -وعدم تمكين المرأة من المشاركة والافتقار إلى المعرفة والقدرات الإنسانية.

وبدون توافر هذه العناصر الثلاثة تستحيل التنمية الإنسانية الحقيقية التى تركز على الإنسان وقدراته باعتباره أفضل استثمار لتحقيق التنمية التى أصبحت ضرورة ملحة لمواجهة عصر العولمة.

كما أشار التقرير إلى أن الاحتلال الإسرائيلى غير المشروع للأراضى العربية ، كان -ولايزال- يمثل أحد أكبر العقبات التى تعرقل مسيرة الأمن والتقدم فى المنطقة العربية.

إنتاجية العامل

وحذر التقرير من أن إنتاجية العامل العربى مازالت متدنية وتتجه إلى الانخفاض ، ومن أهم المؤشرات على ذلك :

-انخفضت إنتاجية عناصر الإنتاج بمعدل سنوى يعادل ٢,٠٪ خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٠. . فى الوقت الذى تسارعت فيه فى مناطق أخرى من العالم.

-تضاءل الناتج المحلى للفرد إلى نصف مثيله فى كوريا . . بينما كان أعلى من معدل الناتج المحلى للفرد فى منطقة النمور الأسيوية عام ١٩٦٠.

-انخفضت إنتاجية العامل الصناعى العربى من ٣٢٪ من إنتاجية مثيله فى أمريكا الشمالية عام ١٩٦٠ إلى ١٩٪ منها عام ١٩٩٠ ، ولا زالت تتدني!.

وأشار التقرير إلى أن الانخفاض فى إنتاجية العامل صاحبه تدهور فى الأمور الحقيقية ، مما أدى إلى تفاقم الفقر.

انخفاض الناتج المحلي الاجمالي

فقد تعرض التقرير إلى **الاقتصاد وتحدى التشغيل الكامل ومحاربة الفقر** فذكر أن الناتج المحلى الاجمالى لكل الدول العربية يبلغ مامقداره ٥٣١,٢ بليون دولار أمريكى ، بما يقل عن دخل دولة أوروبية واحدة -كأسبانيا التى يبلغ ناتجها المحلى الاجمالى ٥٩٥,٥ بليون دولار أمريكى !!.

الفقر وانخفاض الدخل

وتتسم الدول العربية بانخفاض مستوى الفقر المدقع فيها ، مقارنة بجميع مجموعات الدول النامية الأخرى ، ورغم ذلك مازال واحد بين كل (٥) من العرب يقل دخله عن دولارين فى اليوم ، ومازال "**فقر القدرات**" أكثر استشراء بسبب ارتفاع نسب الأمية وانحسار فرص التعليم والتعلم.

البطالة وفرص العمل

وقدر التقرير حجم البطالة السافرة فى الدول العربية بما لايقل عن ١٢ مليون عاطل عن العمل - فى عام ١٩٩٥- بما يوازى ١٥٪ من قوة العمل . . محذرا من أنه "إذا استمرت هذه الاتجاهات ، فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو ٢٥ مليونا بحلول عام ٢٠١٠".

وقال التقرير أن هناك "**عراقيل مؤسسية**" أمام خلق فرص العمل ، وذلك على صعيد الدول العربية ككل ، حيث إن أسواق العمل تقليدية ومجزأة وغير قادرة على أداء وظائفها المفترضة ، مما يجعل آلية تداول الأيدى العاملة ضعيفة وغير فاعلة .. كما أن تدابير التصحيح الهيكلى لم تهتم حقا بالإصلاح الهيكلى ، الذى يضمن بناء أسواق كفوءة وقادرة على المنافسة ، أى الاصلاح الذى يضمن الشروط الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادى.

وأشار التقرير إلى أن فريق العمل الذى أعد هذا التقرير ، أجرى مقابلات مع شريحة كبيرة من الشباب العربى ، ووجد أن فرص العمل والتعلم هى كل مايشغل هذه الشريحة ، وأن مما يثير القلق أن ٥١٪ من المراهقين ، و٤٥٪ من المراهقين الأصغر سنا أعربوا عن رغبتهم فى الهجرة ، معبرين بشكل واضح عن عدم رضاهم عن الأوضاع الحالية والفرص المستقبلية فى وطنهم الأم.

أين عائدات النفط ؟!

على أن التقرير يشير إلى أن الدول العربية تتوافر لها قاعدة اقتصادية قوية لتحسين التنمية الإنسانية ، فالمردود لكل فرد أعلى منه فى معظم المناطق النامية ، والمعروف أن الدول العربية الغنية تدين بثرائها للنفط ، ولكن التقرير يشير إلى أن هذا الأمر هو "**نعمة ونقمة**" فى الوقت ذاته ، حيث لا يعاد استثمار عوائد النفط بشكل دائم ومنتج فى هذه الدول ، أو فى المنطقة العربية ، لذلك فإن النمو الاقتصادى لبعض الدول العربية غير النفطية التى تملك اقتصادا أكثر تنوعا وأقل اعتمادا على النفط **-كمصر مثلا-** قد نمت اسرع نسبيا خلال العقود الثلاثة الماضية بالمقارنة مع الدول النفطية .. والحقيقة هى أن الفكرة الشائعة عن ثراء المنطقة العربية بسبب الثروة النفطية العربية ، هى فكرة خاطئة!

الحاجة إلي زيادة نمو الاقتصاد

ويشير التقرير إلى أن الناتج الاجمالى المحلى للدول العربية مجتمعة والذى قدر بـ ٥٣١,٢ بليون دولار فى عام ١٩٩٩ ، بما لم يصل إلى دولة أوروبية واحدة كأسبانيا مثلا -التى حققت ناتجا اجماليا محليا فى ذات العام بلغ ٥٩٥,٥ بليون دولار . . ويوضح أن الاقتصاد العربى ككل يحتاجّ أن ينمو بمعدل ٥٪ سنويا على الأقل ، لاستيعاب العاطلين عن العمل حاليا والداخلين الجدد إلى سوق العمل ، بينما النمو الحالى هو بمعدل ٣,٣٪ فقط **وفى عام ١٩٩٨ انخفضت القدرة الشرائية للمواطن العربى بحوالى ١٣,٩٪ بالمقارنة مع المواطن فى الدول الصناعية الكبرى .**

الديمقراطية وأخلاق العمل

وبالإضافة إلى النقص فى الموارد البشرية المؤهلة للاستفادة من الاستثمار فى التقنية ، فإن التقرير يشير إلى أن عدم وجود حكم ديمقراطى وكفء يشكل عقبة رئيسية فى وجه النمو الاقتصادى . . كما يشير إلى ضرورة تطوير "**أخلاقيات العمل**" كإحدى التحديات التى تواجه الدول العربية فبدون هذه الاخلاقيات سيبقى الفساد الناتج عن ضعف الدعم القانونى والمؤسسى للمشروعات الربحية سائدا .

التعاون العربي .. ضرورة بقاء

ويؤكد التقرير ضرورة التعاون العربى للبقاء والمنافسة ، حيث تمتلك الدول العربية مايلزم للحصول على مستويات معيشية جيدة لجميع مواطنيها ، **ولكنها تحتاج إلى تحقيق التكامل الاقتصادى وتقوية أواصر التجارة بين الدول العربية للتغلب على التبعية والضعف ، وجعل العولمة أداة تخدم المصالح العربية ، وتحتاج المنطقة إلى تعاون إقليمى أكبر بسبب الحجم الصغير لمعظم أسواقها المحلية والنفوذ الكبير الذى يمكن أن تحققه جبهة موحدة فى العلاقات التجارية مع كتل تجارية أخرى كالاتحاد الأوروبى .**

ويخلص التقرير إلى أن وجود منطقة تجارية عربية حرة ، هو خطوة للاتجاه الصحيح ولكن بشرط أن تفى بوعودها .

خطوات يتعين اتخاذها

وتحت عنوان "**الطريق إلى الأمام**" يتحدث التقرير عن خطوات

يتعين اتخاذها فيذكر أن المنطقة العربية تملك موارد النمو، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو **:أين يجب استثمار هذه الموارد للحصول على أفضل تأثير"**

ويحدد التقرير **"مجالات"** يرى أن تتصدر سلم الأولويات الاستثمارية التي يجب الاستثمار فيها وهي :الحكم الصالح-وتحرير الصوت العربي -وبناء القدرات المعرفية العربية-وخفض نسبة الفقر باستخدام الطاقات الإنسانية ، مع وجود مؤسسات عامة فعالة لضمان النمو الاقتصادي .

العلوم والثقافة والبحث

ويطالب بالاستثمار في مجال العلوم والثقافة والبحث والتطوير، وزيادة حصة البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمـــالي من مستواها المتواضع الحالي والذي يقل عن ٠.٥٪ (نصف في المائة) لتصبح ٢٪ في نهاية العقد الحالي .. ويشير إلى أن المنطقة العربية تستطيع أن تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير من خلال التركيز في مجال البحث والتطوير على الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وكذلك المتعلقة -على سبيل المثال - **بندرة المياه، والنفط، والصحة، إلخ . . كما يجب على الحكومات والمؤسسات أن تستقطب خبرات مليون عربي مؤهل يعملون في الدول الصناعية.**

الاستثمار في الكوادر البشرية

وهناك أيضا أولوية أخرى ، هي الاستثمار في الكوادر البشرية المتخصصة في مجال الكمبيوتر وفي تطوير برمجيات اللغة العربية لتساعد في نشر التعليم والتدريب للبالغين والتعلم مدى الحياة وربط هذا كله مع الحاجة الحقيقية لسوق العمل.

ويرتبط تحقق نمو اقتصادي مستدام وعادل ، بشكل وثيق بكل من **"آلية"** وأهداف التنمية الإنسانية ، إذ أن تحقيق نسب نمو اقتصادي مرتفعة، شرط ضروري ، ولكنه ليس كافيا لمواجهة تحدي التشغيل والتوظيف الكامل للقدرات البشرية والمكافحة الفقر .

ويؤكد التقرير على الحاجة إلى تعبئة إمكانات القطاع الخاص من خلال سياسة مرنة ومحفزة ، وبيئة ضبط حميد .. مع ضرورة خلق ظروف تمكن من العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص ، والقطاع الاكاديمي في مجالات البحث والتطوير ، بحيث يتم التركيز على مجالات البحث والتطوير التقني كثيفة المهارات البشرية عوضا عن تلك كثيفة رأس المال ، وخاصة في مجال العلوم المعلوماتية مثل التقنية والرياضيات والفيزياء والنظريات الاقتصادية.

ويجب أن تتخلى الحكومات عن معظم النشاطات الإنتاجية بينما تقوم على تقوية دورها التعظيمي لضمان الانفتاح والتنافس على المستوى الاقليمي والعالمي . ذلك أن الأسواق المحلية أصغر من أن توفر قاعدة متينة لتنمية مستدامة تعتمد على الخدمات والصناعة.

ولهذا السبب ، فإن التعامل المجدي مع العولمة يتمثل في الانفتاح والاندماج البناء في الاقتصاد العالمي بحيث تشارك في تشكيلة الدول العربية مجتمعة-من ناحية-وتستفيد منه ، من ناحية أخرى .

ضرورة التكامل العربي

ومن هنا ، فإن الهدف من التكامل العربي ، هو ضمان القدرة على المنافسة والبقاء في عالم اليوم ، والذي يتطلب :

إما خلق اتحاد جمركي ، أو سوق مشتركة ويمكن أن يجلب تعاون العرب قيمة إضافية إذا ماتم التركيز في المنطقة على عدد قليل من مراكز التميز المتخصصة حيث تتوافر طاقات متوفقة ، ويشمل ذلك **"تحلية المياه"** في دول الخليج العربي ، **"وبرمجة الكمبيوتر"** في مصر والأردن ولبنان -وصناعة الفوسفات في المغرب وتونس - والبتروكيماويات-في المملكة العربية السعودية.

الحرب ضد الفقر

ويؤكد التقرير أن شرعية الدول ومؤسساتها ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرتها على حشد الموارد في الحرب ضد الفقر ، ويقتضي ذلك اعتماد نهج التنمية الإنسانية وتخفيض نسب الفقر كمحور أساسي من محاور خطط التنمية الاقتصادية **كما يجب إلغاء السياسات المثبطة لخلق الوظائف في خطوة نحو التشغيل الكامل ، ومن بين الإجراءات الضرورية مراقبة سوق العمل ، والمساعدة في اتخاذ إجراءات لصالح اطلاق القدرات البشرية الكامنة من خلال التعليم والتدريب وأنظمة الرعاية الصحية ، وإعادة هيكلة المؤسسات.**

التكافل الاجتماعي

ويشير التقرير إلى أن هناك اختلافات هائلة بين الدول العربية في مستوى التنمية البشرية، ولكن على الرغم من ذلك ، فإن التفاوت في الدخل داخل البلدان العربية ليس صارخا أو يعزى ذلك إلى أن السياسات الاجتماعية والتكافل الاجتماعي في المجتمع العربي وتقاليد مساعدة الفقراء . . بأشكالها السياسية والدينية ، ساهمت في وضع حد للفقر المدقع في الدولة العربية مقارنة مع اقاليم أخرى في الدولة النامية . . ولكن ؟!

تحديات

ولكن يوضح التقرير أن تحديات تحقيق التنمية الإنسانية العربية كبير ، حيث تشير التقديرات إلى أن عدد السكان في العالم العربي سيصل إلى ٤٠٠ مليون ، وربما ٤٥٠ مليون نسمة خلال العشرين سنة القادمة!.

كما تعاني المنطقة العربية -منذ الآن- من نقص في مصادر المياه ، وطبقا لتقارير البنك الدولي ، فإن هناك ١٥ دولة عربية -من مجموع ٢٢ دولة-تقع تحت خط الفقر في المياه (أقل من ألف متر مكعب للشخص في السنة).

وهناك **-ماهو أخطر-**فلا شك أن العجز في القدرات البشرية ، وفي توظيفها ، خطير . .فهناك ٦٥ مليون عربي راشد لايزالون أميين ، وثلث هذا العدد من النساء ولا يزال عشرة ملايين من الصبيان والبنات خارج النظام التعليمي .

ولا يستخدم الانترنت إلا ٠.٦٪ فقط من العرب ، ولا يرقى الانفاق على البحث والتطوير التقني إلى "سبع" واحد إلى سبعة من المعدل العالمي **أما نسبة البطالة في العالم العربي ٥٪ فهي أعلى نسبة في الدول النامية ، كذلك فإن عدد الأطفال والشباب في المنطقة العربية أكبر من أية منطقة أخرى في العالم ، ومعدل العمر السكاني أقل بكثير من المعدل العالمي حيث نجد أن ٣٨٪ من السكان في الوطن العربي تحت سن ١٤ سنة.**

والخلاصة

الخلاصة . . في تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول التنمية الإنسانية العربية هي كما يسجل التقرير .

لقد تمكنت المنطقة العربية من تخفيض معدل الفقر وعدم المساواة بشكل كبير في القرن العشرين وتستطيع أن تحقق ذلك مرة أخرى في القرن الحادي والعشرين .

ولكن هناك نواقص أساسية تعيق التنمية الإنسانية في المنطقة -فلم تتطور الدول العربية بالسرعة التي تطورت بها مناطق أخرى . . ويعود ذلك بشكل رئيسي لافتقار المؤسسات الحكومية للشفافية والمساءلة .. وكذلك عدم تمكين المرأة من المشاركة في العمل وفي الحياة السياسية والمهنية حيث إن هذه المشاركة أقل مما هي عليه في بلدان العالم الأخرى .. وعدم تناسب المقدرات والمعرفة الإنسانية مع الدخل.

وباختصار .. يقول التقرير أن التنمية الإنسانية في المنطقة العربية لا ترقى إلى مستوى غناها وثرائها !

هل الفساد ظاهرة موجودة فى المجتمع المصرى بدرجة تدعو للقلق أم أنه عبارة عن حالات فردية يمكن اجتثاثها فور ظهورها ؟إن الرشوة والمحسوبية وغيرها من مظاهر الفساد فى المجتمع نهى عنها الدين والعرف والأخلاق بل إن من بين المبادئ الستة لثورة يولية عام ١٩٥٢ هو القضاء على تلك الظاهرة.. ونحن فى الذكرى الخمسين لتلك الثورة نتابع هذه الأيام حالات خطيرة من حالات الفساد ، ومنها على سبيل المثال بعض رجال الأعمال الذين يقترضون ملايين الجنيهات ويهربون ، ورشاوى بالملايين يتقاضاها عدد من الموظفين فى الحكومة .. الكل يتحدث حتى عن صغار الموظفين الذين يتلاعبون فى الإجراءات ويعطلون أصحاب المصالح من المواطنين حتى يحصلوا على رشوة أو أى شكل وبأى مسمى .. فى الوحدات والمحليات وصور الفساد التى بلغت ذروتها سواء فى استخراج رخص المبانى أو العوائد .. وامتدت هذه الظاهرة للأسف لبعض أجهزة الإعلام ، وخاصة التليفزيون .

■ عبدالوهاب محجوب

كيف نحمى المجتمع من ظاهرة الفساد؟

يتساءل الناس إذا كان الموظف البسيط هو الذى يتطلع إلى حفنة من الجنيهات لإنهاء الإجراءات الحكومية فلماذا ينحرف كبار الموظفين والمسئولين فى الحكومة ؟؟

رغم أن الأبواب مفتوحة للحصول على الآلاف من الجنيهات تحت مسمى المكافآت وبدلات جلسات اللجان ، حتى أننا أصبحنا نسمع أن مسئولا يتردد أنه يتقاضى راتبا ومكافآت وحوافز تصل إلى ٦٠ ألف جنيه شهريا وينفى هذا المسئول هذا الرقم ومعقول أنه يحصل على ٣٠ ألف جنيه فقط وبالرجوع إلى الماضى القريب أنه منذ ١٥ عاما فقط نجدأن **الحد الأقصى لدخل الموظف فى الحكومة والقطاع العام لم يتعد ٤١٦ جنيها فقط وتشمل المرتب والمكافآت والحوافز وبدل جلسات وخلافه وظل هذا الحد الأقصى يتزايد إلى أن وصل إلى تلك الأرقام الفلكية.**

٦٠ ألف جنيه سنويا

بأن زيادة الدخول وحدها الأقصى صدر بها القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ فى شأن الحد الأعلى للأجور وما فى حكمها فى الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات .

وفى كل عام يصدر رئيس الوزراء قرارا بزيادة الحد الأعلى لتلك الأجور والتى وصلت فى العام الحالى إلى ٦٠ ألف جنيه سنويا عبارة عن مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل فى الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى سواء حصل على هذه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى .

ومع ذلك نسمع به يحصل فى الشهر الواحد على ٦٠ ألف جنيه فكيف تتحقق هذه المعادلة؟! الدولة فى واد والتنفيذ فى واد آخر لذلك يتساءل الناس عن قانون من أين لك هذا ولا جدوى ؟!

وهؤلاء الذين يحصلون على الأرقام الفلكية فى الدخول عدد كبير منهم ينغمسون فى ظاهرة الرشوة والفساد وهذا ما كشفته تقارير الرقابة الإدارية وما نشرته وسائل الإعلام مؤخرا حتى أن القانون قد لحق بعدد من المسئولين من الوزراء وكبار المسئولين .

رأي الخبراء والمسئولين

ونحاول فى هذه العجالة أن نستعرض رأى الخبراء والمسئولين حول هذه الظاهرة الخطيرة وهل أصبحت قاعدة عامة تنتشر فى مختلف مواقع العمل الوطنى أم ظاهرة متوقعة .. وكيف نقضى عليها.

المخالفات والإنحرافات ليست قاعدة عامة

وحول ظاهرة الفساد والانحرافات فى الآونة الأخيرة قال المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بأنها ليست قاعدة عامة .. وعلى الرغم من توالى قضايا الفساد والانحراف إلا أن القاعدة بخير والوضع سليم وأن أكثر من ٩٠ فى المائة من المسائل المالية صحيحة .

وقال رئيس جهاز المحاسبات فى تصريحات صحفية على هامش اللقاء التدريبى الذى ينظمه الجهاز بالتعاون مع المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة .

إن هناك نحو ٧ ملايين موظف فى الحكومة والإدارة المحلية والمؤسسات والأجهزة العامة من الشركات ، غير أن هناك بعض المنحرفين يجب محاسبتهم .

وأضاف أن هناك مسائل ومخالفات يتم حلها عن طريق الجهاز وتستجيب لها الجهة الإدارية ولا يحتاج الأمر إلى الإحالة للنيابة العامة ، أو النيابة الإدارية مؤكدا أهمية التنسيق والتعاون بين الأجهزة الرقابية .

وأشار إلى أن الجهاز المركزى يرسل ولأول مرة فى تاريخه تقاريره إلى هيئة الرقابة الإدارية

وأكد أهمية البلاغات التى تأتى من أفراد الشعب كمصدر من المصادر العديدة لضبط قضايا الانحرافات مشيرا إلى أن القضايا الأخيرة التى ضبطتها الرقابة الإدارية كانت نتيجة بلاغات من أفراد الشعب من ذوى الضمائر الحية الذين لديهم حس وطنى .

وأوضح أن الدستور يشير إلى أنه بالإضافة إلى الأجهزة الرقابية فإن أفراد الشعب من ذوى الضمائر الحية يمكنهم التوجه إلى الأجهزة الرقابية فى الدولة مثل الرقابة الإدارية أو مباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية للإبلاغ عن قضايا الانحراف . ونوه بأن تقارير الجهاز المركزى تعتبر مصدرا من ضمن المصادر العديدة لضبط الانحرافات المالية ومنع العدوان على المال العام .

الرشوة من الكبائر

وإذا نظرنا إلى موقف القيم والأديان بالنسبة لتلك الظاهرة نجد أن الأديان السماوية قد اعتبرتها من الكبائر وأقصر الطرق للطرد من رحمة الله .

واتفق العلماء على أن الرشوة فى الحكم ورشوة المسئول هى عمل حرام ، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عباده عن أكل الأموال بغير سبب مشروع لتحصيل ما لايحق لهم وهذا إثم عظيم يجب تجنبه .

ويرفض الدكتور إبراهيم عبد العليم أستاذ الشريعة بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة تسمية الرشوة بأسماء أخرى كالإكرامية ،

والرشوة من أعمال استغلال المنصب أو الموقع أو المسئولية ، ولا يجوز وصفها بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان ويكفى أن يشعر مرتكبها بأثم يحيك فى صدره ويتحرج منه و يخفيه ويخشى أن يطلع عليه الناس فإذا طالته يد القانون فيعاقب على الرشوة التى لا يوجد فيها أى وجه من المشروعية ، فالإثم إثم والمعصية معصية .. الرشوة يطلبها ويقبلها من يستغل منصبه وهو يبرر لنفسه قبولها بأن ظروف المعيشة هى التى تضطره لذلك ولا يتذكر أنه قد أفلح من أسلم ورزق كفافا وقنع به ، فهذا يحدث من نفوس ضعيفة .

أما الدكتور رفعت العوضى أستاذ الاقتصاد الإسلامى فيقول ، إن الرشوة محرمة بنص القرآن الكريم خاصة للحكام ، والحاكم هنا هو كل شخص يتولى المسئولية وهناك أسباب لانتشارها وطرق مواجهتها فالرشوة لسببين هما ضعف القانون أو التشريع أو الملاحقة القانونية والثانى هو ضعف الوازع عند الإنسان . والوازع هو التربية الأخلاقية التى غابت عن حياتنا الاقتصادية ولذا يجب أن تكون مادة أساسية فى كل المؤسسات التعليمية وأن تلتزم بمبادئها المؤسسات المهنية والأكاديمية التى يجب أن يكون لها دستورها الأخلاقى ، خاصة المؤسسات الإعلامية التى يجب أن تعمل على نشر العنصر الأخلاقى بين الجماهير فإذا قمنا بهذه المسئولية الأخلاقية لدى الجميع فإننا نكون قد بدأنا مواجهة أولى لقضية الرشوة وهنا تبدأ المواجهة الثانية عن طريق القانون الذى يجب أن يكون حازما وأن تقف الدولة كلها فى مواجهة هذه الظاهرة التى حرمتها الشريعة وحرمها القانون .

مواجهة أزمة الضمير

وفى دراسة تحليلية للدكتور أحمد المصرى لدور الإدارة فى مواجهة الفساد والإدارة فى مواجهة أزمة الضمائر يقول فيها إن هناك تجاوزات عديدة فى المعاملات والأداء الإدارى فى مختلف القطاعات فى مصر وبصفة خاصة فى منظمات الأعمال والمشاركة مع العديد من المنظمات الأجنبية دون البحث عن هوية هذه المنظمات وأهدافها الحقيقية كذلك شوهد فى الأوساط الاقتصادية من يجيد فن المراوغة والتلاعب بل وامتد ذلك إلى الأعمال الحكومية والمعاملات العادية حتى أخذت تشكل الأزمة .

التغير في أنماط السلوك

وتشير الدراسة إلى أن الناس تسلك سلوكا بعينه وتمتنع عن سلوك آخر لاعتقاد راسخ فى ضمائرهم بأن هناك حلالا وحراما والسلوك السوى أفضل بكثير من السلوك السيء وكلما ضعفت عند الناس عقيدتهم وديانتهم كلما فسدت أنماط سلوكهم واليقين عند الإنسان ضعيف الإيمان هو بالضرورة شر أكثر منه خير .

التحول إلي المادية

وتقول الدراسة إن ظاهرة الفساد تزداد فى المجتمعات المادية التى تجعل المادة والمال هى الهدف الأوحد للناس ، فنجد الكثير من الناس يلحقون الضرر بالمجتمع بقصد أو بغير قصد ولا يرعون الله سبحانه وتعالى فى تصرفاتهم والمادية المطلقة ليست عند من يملك المال وحده بل أن المادية المطلقة تتواجد عند فاقدى المال أى الفقراء والذين لا يجدون السبيل لكسب الحلال وبهذا نجد اللصوص والمرتشين من صغار القوم أكثر عددا عنهم فى الأغنياء من الناس وهناك من يسعى إلى تعميم المادية والجرى المستمر للحصول على المال سواء بالشرف أو الأمانة أو بالغش والخديعة والاختلاس ، **وهؤلاء أكثرخطورة فى مجتمع الأعمال وعلى الإدارة الواعية أن تعى مثل هذه النفوس المريضة بالمادية والمصالح الشخصية على حساب الغير .**

الإدارة ومواجهة الفساد

والإدارة لها دورها فى مقاومة الانحراف والفساد فالإدارات ذات الكفاءة والنزاهة لاتقبل الانحراف والفساد .

وهناك الإدارة المرنة والقادرة على التعامل الخطير وإدارة سلبية تنسحب من المواجهة .

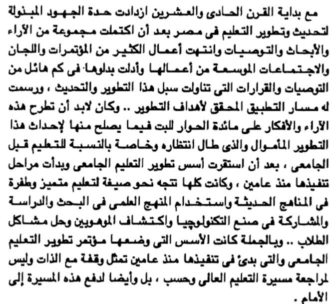
والنوع الأول يقبل التحدى ويتصدى لكل انحراف ويطيح بكل منحرف ولايقبل المساومة أو المفاوضة مع من هو مشكوك فى ضميره وذمته ، أما النوع الثانى فهو أقل حدة فى التعامل ويستطيع أن يتنازل عن بعض حقوقه فى سبيل إنجاز أهدافه وقد يحتاط لنفسه من الوقوع فى الأخطاء والعقاب وينطبق عليه المثل القائل " اللى تغلب به العب به " وقد لاتسلم الجرة فى كل مرة وضميره قابل للتجاوب مثل ما حدث فى قضية البنوك .

أما النوع الثالث ، فهو لايقاتل ولا يرغب فى الاستمرار أو المواجهة ويفضل الانسحاب وقد يكون البعض منه على مستوى من الضمير الحى والكفاءة فى العمل ولكنه لايقابل ولا يجابه المواقف الصعبة.

آراء وأفكار

على مائدة الحوار لبحث أسس

تحديث المشروع القومى للتعليم



مع بداية القرن الحادى والعشرين ازدادت حدة الجهود المبذولة لتحديث وتطوير التعليم فى مصر بعد أن اكتملت مجموعة من الآراء والأبحاث والتوصيات وانتهت أعمال الكثير من المؤتمرات واللجان والاجتماعات الموسعة من أعمالها وأدلت بدلوها فى كم هائل من التوصيات والقرارات التى تناولت سبل هذا التطوير والتحديث ، ورسمت له مسار التطبيق المحقق لأهداف التطوير .. وكان لابد أن تطرح هذه الآراء والأفكار على مائدة الحوار للبت فيما يصلح منها لإحداث هذا التطوير المأمول والذى طال انتظاره وخاصة بالنسبة للتعليم قبل الجامعى ، بعد أن استقرت أسس تطوير التعليم الجامعى وبدأت مراحل تنفيذها منذ عامين ، وكانت كلها تتجه نحو صيغة لتعليم متميز وطفرة فى المناهج الحديثة واستخدام المنهج العلمى فى البحث والدراسة والمشاركة فى صنع التكنولوچيا واكتشاف الموهوبين وحل مشاكل الطلاب .. وبالجملة كانت الأسس التى وضعها مؤتمر تطوير التعليم الجامعى والتى بدئ فى تنفيذها منذ عامين تمثل وقفة مع الذات وليس لمراجعة مسيرة التعليم العالى وحسب ، بل وأيضا لدفع هذه المسيرة إلى الأمام .

أحمد عبد الرحمن

مع بداية هذا العام كانت الجهود كلها تتجه نحو البت فى حصيلة الآراء والخطط والأفكار الجديدة التى انبثقت عن كثير من المؤتمرات والاجتماعات الموسعة التى عقدت لتحديث التعليم قبل الجامعى ووضع الإطار الشامل لبرنامج التحديث الوطنى للتعليم باعتباره أساسا للتنمية البشرية ،وتم عقد عدة اجتماعات رئاسية ووزارية ومتخصصة برئاسة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك وكبار رجال الفكر والعلم ، وكان من أهم هذه الاجتماعات ما عقد فى أشهر فبراير من هذا العام ثم فى أبريل وأخيرا فى شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٠٢ **وتناولت بالبحث والدراسة حصيلة ماقدم إليها من خطط وبرامج وآراء حول أساليب وأسس تطوير التعليم قبل الجامعى وضرورة الارتقاء بنظام الثانوية العامة، وكذا تطوير التعليم الفنى وتحسين مستوى إخراج الكتب المدرسية، والاهتمام بغرس القيم فى المناهج التعليمية وخاصة بالتعليم الابتدائى ، كما طرحت دراسة مبدأ استبدال المجموع فى الثانوية العامة بالمجموع التراكمى لسنوات المرحلة الثانوية الثلاث إلى غير ذلك مما سنعرضه فى هذا التحقيق عن تفاصيل وآراء ومقترحات كانت محور البحث والنقاش فى هذه اللقاءات الهامة.**

حول تحديث المشروع القومي لتطوير التعليم

ومن خلال المناقشات التى دارت فى هذه الاجتماعات الموسعة والتى رأس بعضها الرئيس محمد حسنى مبارك لأهميتها ، ورأس البعض الآخر د. عاطف عبيد، وقد أكد الرئيس مبارك على ضرورة الارتقاء والتحديث والتطوير لنظم التعليم العام والفنى وتحسين مستوى إخراج الكتب المدرسية والاهتمام بغرس القيم فى المناهج التعليمية خاصة فى التعليم الابتدائى ، وناقش سيادته مع وزير التعليم الرؤية القومية لمستقبل التعليم فى مصر وعلى ضوء ما استمع إليه من وزير التعليم كانت له عدة توجيهات مركزة على عدد من المبادئ وطرح عدة رؤى للمستقبل بما يخدم الأجيال القادمة ، وحتى نكون ملتزمين كدولة بتخطيط علمى من أجل الأجيال القادمة .

وفى الاجتماع الموسع الذى عقد مؤخرا فى ٣ يوليو الماضى استعرض الرئيس محمد حسنى مبارك برنامج التحديث الوطنى للتعليم وأكد على أننا نواجه تحديات فى التطوير وأن الزيادة السكانية لها انعكاساتها على العملية التعليمية ولابد من تخريج أجيال قادرة على أن تندرج فى سوق العمل وتتاح لها فرص العمل ،وأشار إلى أن دور رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع فى المشاركة فى النهوض بالتعليم وتنمية عناصره من تطوير وتحديث ، كما أشار إلى أن للأسرة دورا مهما فى استثمار التعليم من مجرد شهادة إلى اكتساب مهارة وثقافة ،وطالب سيادته بتحويل التعليم من الحفظ والتلقين إلى أسلوب حافز للطالب على القراءة والبحث وفتح الباب لأبنائنا للحوار وطرح الأفكار والمناقشة والاستنتاج وتحمل الخطأ والصواب ، كما طالب سيادته بتطوير المعلم ليصبح مؤهلا يعيش عصره ليلعب دوره فى تعليم الطلاب ، كما طالب بالمرونة فى تحديد موعد بدء الدراسة والامتحانات وحسب ظروف كل محافظة وتوسيع نطاق الخدمات التعليمية وتوفير كل أطراف العملية التعليمية للوصول إلى مستوى الجودة المطلوب .

وقد قدم الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم تقريرا عن انخفاض نسبة التسرب بين البنين والبنات والاهتمام بالأنشطة غير المنهجية والصيفية لشغل أوقات فراغ الطلاب وتخفيف التوتر فى الشهادات العامة وخاصة شهادة الثانوية العامة التى عرض سيادته شكلا جديدا لها يتفق – كما يقول – مع ما طالب به الرئيس مبارك وقد ناقش رئيس الوزراء فى منتصف أغسطس المنصرم مع الوزراء المعنيين بقضية التعليم الإجراءات التى تم الاتفاق عليها ، خاصة وأن العام الدراسى الجديد على الأبواب ..

وبداية نتساءل عن الشكل

الجديد المقترح للثانوية العامة ؟

الشكل الجديد للثانوية العامة

فى الاجتماع الأخير لبحث تحديث المشروع القومى للتعليم فى مصر عرض وزير التعليم شكلا جديدا للثانوية العامة يتفق كما يقول مع ماطالب به الرئيس مبارك من إعداد نظام جديد للثانوية العامة يتفق وروح العصر وينهى حالة التوتر الذى تسببه هذه الشهادة للمجتمع كله ، هذا الشكل سيمكن الطالب من الحصول على جزء من درجاته فى الثانوية العامة من خلال أنشطة مختلفة على مدار العام الدراسى ، ويخصص الجزء الآخر من مجموع الثانوية لامتحانات نهاية العام ، وستكون مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ، وسيكون مجموع الطالب متضمنا درجاته فى السنوات الثلاث أى مجموع تراكمى ، وبعد أن تتم الموافقة عليه ويقره الرئيس حسنى مبارك سيعرض على مؤتمر تطوير التعليم الثانوى الذى سيعقد خلال هذا العام لوضع آليات التنفيذ لهذا النظام بالتفصيل .

ويقول الدكتور حسين كامل بهاء الدين : إن هذا النظام الجديد للثانوية العامة والذى بدأنا نسير عليه فى تطوير التعليم حاليا هو أن يكون هناك نوع من الإنسيابية بين التعليم العام والتعليم الفنى ، وبين التعليم الثانوى والتعليم العالى ، وبين التعليم بشكل عام وبين سوق العمل ، ومن هنا سوف نعطى الفرصة للبدء فى تجربة نظام المدرسة الشاملة بهدف تحقيق هذا الاتجاه لأن فكرة المدرسة الشاملة لم تأخذ حقها فى التجديد قبل ذلك ، وهذا يتفق وتوصية مجلس الشورى فى هذا المجال ، سوف نبدأ فى تطبيق التجربة فى حدود ما بين ١٠ إلى ١٥ مدرسة نجمع فيها المواد النظرية والمواد التطبيقية .

وعن خطة تطوير التعليم قال سيادته إنها تشمل بناء ٢٠٠٠ مدرسة حكومية سنويا و٣٠٠ مدرسة نموذجية و٣٠٠ مدرسة تعاونية ، وسيتم توفير ١٥٠ ألف جهاز كمبيوتر جديد للمدارس ، وعما تم من إنجازات خلال الشهور الستة الأخيرة قال الوزير إنه قد تم بناء عدد ٣٧٠ مدرسة واستكمال طرح وإسناد ٢٠٠٠ مدرسة حديثة ، وعن التطوير التكنولوجى الذى تحقق فى استكمال التوسع الرأسى فى المدارس البالغ عددها ٢٥ ألف ومائة مدرسة حيث تم تزويد المدراس بعدد ٧٣٤٥ جهاز حاسب آلى كما تم تزويد ١٥٤٠ مدرسة بأجهزة بث القنوات التعليمية والتليفزيونية ليصبح عدد المدارس المجهزة ١٧ ألف مدرسة

ويشير إجمالا بعد ذلك إلى ملامح الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ والمكونات الرئيسية لها التى تركز على تحسين التعليم الثانوى والاستثمار فى الطفولة المبكرة ودعم الإنجازات التى تحققت فى مسيرة إصلاح التعليم خلال السنوات العشر الأخيرة حيث أكد على خطة الوزارة فى تدعيم تكنولوجيا التعليم وذلك من خلال تكثيف نشر المعلومات المطورة والبث الفضائى للقنوات التعليمية والتعليم الألكترونى وكمبيوتر لكل عشرة طلاب ، كما شملت الخطة التعليم المتميز للجميع والارتقاء بنطام التعليم فى مصر للمستوى العالمى .

كما عرض أيضا كيفية الارتقاء بمستوى التدريب خلال الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ .

وانتهى الوزير فى حديثه عن تحديث التعليم قبل الجامعى إلى أن ذلك يقوم على أساس مواد إجبارية ومواد اختيارية وعملية وتنمية المهارات العلمية والاعتماد على التقديم المستمر وعلى أسلوب البحث فى مواد التخصص .ثم طرح الوزير خطة تنمية وتدعيم تعليم المرأة فى الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ والتى تستهدف تعليم جميع فتيات مصر بحلول عام ٢٠٠٥ وسد الفجوة بين الريف والحضر من أجل التوسع فى إدخال التقنيات الحديثة .

وفى النهاية دفعت كل هذه الاتجاهات والأفكار والمقترحات والتوصيات الخاصة بتحديث التعليم الثانوى أمام اللجنة الوزارية لتطوير التعليم فى الشهر المنصرم برئاسة الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء حيث استعرضت بدقة كل الإجراءات التنفيذية لتطوير التعليم قبل الجامعى فى ضوء نتائج الاجتماع الموسع الذى عقده الرئيس حسنى مبارك مؤخرا فى هذا الشأن وقد ناقشت اللجنة كذلك تطورات تنفيذ نظام التامين الصحى على التلاميذ ونظام التغذية فى المدارس ، ومتابعة نظم الإشراف على العملية التعليمية بمدارس القرى بهدف الارتقاء بمستوى التعليم وبرامج إدخال مواد دراسية تتعلق بالبيئة السائدة فى كل محافظة ، كما استعرضت اللجنة أفضل الأساليب للقضاء على الأمية ومنع التسرب من المدارس وخاصة فى القرى ، وكذلك موضوع المبانى التعليمية القديمة بالقرى والمدن فى مختلف المحافظات ، كما ناقش المجلس الإجراءات الكفيلة بالقضاء على الدروس الخصوصية.

كلمة أخيرة

وبعد .. فلم يتسع المجال لعرض كل الآراء والأفكاروالمقترحات التى عرضت فى الاجتماعات الموسعة والتى جرت مناقشتها خلال الاجتماع الذى رأسه الرئيس محمد حسنى مبارك وأبدى بعض الملاحظات والتوجيهات بشأنها ،

ونفس الأمر بالنسبة للاجتماعات التى تمت برئاسة رئيس الوزراء لوضع ملاحظات وتوجيهات الرئيس موضع البحث والتنفيذ.. ولم يبق للإلمام بأهمية وخطورة وضرورة تحديث وتطوير المشروع القومى للتعليم فى مصر إلا أن نقف أمام نماذج من هذه الملاحظات والتوجيهات التى يتوقف عليها فعلا نجاح عملية تحديث التعليم الذى هو المدخل الرئيسى لتحديث مصر كلها وبعث حضارتها وتاكيد أصالتها العلمية والثقافية .

ومن هذه الملاحظات والتوجيهات نقف عند الآتى فى كلمة أخيرة .

- أشار الرئيس إلى أن مصر قد حققت طفرة كبيرة فى مجال التعليم ولكننا فى حاجة إلى وقفة لكى نضع سياسات مستقبلية تحقق الآمال والطموحات وإلى أن التطوير والتحديث لا يتحقق إلا بالتصميم والأخذ بما حققه العالم ، وأن تتولى العناصر ذات الخبرة والقدرة والرؤية حتى يمكن التوصل إلى تحقيق مستوى جودة تتوافر له الخبرة والقدرة.

- فى مجال التعليم نواجه تحديات لابد أن نضعها فى الاعتبار وفى مقدمتها المشكلة السكانية وانعكاساتها على العملية التعليمية وجميع قطاعات العمل الوطنى ، وعلى توفير المستوى اللائق للمعيشة . .

- ضرورة أن يحقق التحديث والتطوير الوصول إلى المعايير الدولية وإعداد قوة عمل ذات ميزة تنافسية وتخريج أجيال قادرة على أن تندرج فى سوق العمل .

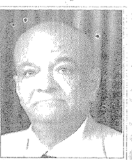
- أهمية العملية التعليمية باعتبارها أساس الحفاظ على مقومات الوطن ودعم قدرة المجتمع وإقامة الدولة الحديثة ، وأن كل بناء مرتبط بالأساس بقدرتنا على تعليم الأجيال حتى يمكن بناء مجتمع ديمقراطى واقتصادى قومى وبناء جيل من الشباب لديه إمكانيات التعامل مع التطور العالمى والتطور التكنولوجى والبحث العلمى وأهمية ثقافة التعليم التى ترمى إلى تغيير نظرة المجتمع إلى الثوابت التى عايشها ومارسها فى العملية التعليمية والتخلص من السلبيات ، وخلق قناعة جديدة بالتغيير والمقارنة مع ما يجرى فى العالم من تطور وأن يتم ذلك من خلال المناقشة والحوار أهمية دور المجتمع بكل مؤسساته ورجال الأعمال والجمعيات فى المشاركة فى تنمية عناصر التعليم وفى مقدمتها تطوير وتحديث وإنشاء المدارس الجديدة .

- التأكيد على أن نجاح العملية التعليمية تتوقف على تأهيل المعلم وتدريبه ورفع مستواه حتى يستطيع أن يؤدى دوره بكفاءة واقتدار .

وكثير غير ذلك من الملاحظات والتوجيهات الجادة والهامة التى يتوقف عليها الإسراع بتحديث المشروع القومى للتعليم فى مصر والتى سوف نعود لاستكمالها قريبا بإذن الله .

يحدث هناك .. ولا يحدث هنا !!

شىء من الاقتصاد



بقلم:
عبد اللطيف عبد الكريم

●● ما كنت أود أن أعود إلى هذا الموضوع الذى كتبت فيه أكثر من مرة ، لولا أمرين اثنين.. الأمر الأول هو أن أهل الكهف وما أكثرهم فينا ومعنا تحسبهم أيقاظا وهم نيام ، وأضعف الإيمان أن يحاول المرء إيقاظهم بلدغات قلم متكررة بدلا من لدغات ثعابين أو حيات سامة رقطاء ، والأمر الثانى هو أن مجلة (بيلاند) السويسرية الشهيرة كأنها صفعتنا على خدودنا دون أن تستثنى منا فردا واحدا بما نشرته فى الشهر الماضى فى تحقيق صحافى موثق عن نخبة مختارة من رجال الأعمال العرب ضمن ثلاثمائة شخصية عالمية هم من الأكثر ثراء فى هذا العالم ولهم حسابات وأعمال مالية وتجارية فى أوروبا وأمريكا يتضخم حجمها ويعلو شأنها فى سويسرا ، وكان من أهم من ذكرتهم المجلة سليمان العليان (٨٢ عاما) وهو سعودى الجنسية وترتيبه الخامس فى قائمة أثرياء الكون ويمتلك أربعين مؤسسة مالية وإنشائية ويقيم حاليا فى مقاطعة (لوشيرن) السويسرية والثانى فى القائمة كان هشام النشرتى (٤٤ عاما) وهو مصرى الجنسية ورصيده حاليا ٢ مليار فرنك ويقيم فى مقاطعة (دى فود) وأغلب استثماراته فى الأعمال الفندقية ويملك عدة فنادق فى لوزان وچنيف ،

كما يتصدر القائمة عبد العزيز السليمان ويقيم منذ ثلاثين عاما فى جنوة ويملك أكبر حصة فى فندق (انتركونتيننتال) العالمى ويتصدر القائمة الشيخ محمد الخريج(٣٥سنة) ويقيم مع أسرته فى إيطاليا وهو سعودى الجنسية من جدة وله مؤسسة قابضة ضخمة تملك معظم أسهم مجموعة (هويا) الإيطالية العملاقة التى تسيطر على كل شبكة الاتصالات فى إيطاليا وهناك تيمور الرضا وعبد الله الرضا وهما شقيقان سعوديان يستخدمان ملايين الفرنكات السويسرية التى فى قبضتهما فى مجالات النفط والأغذية والمقاولات والتجارة ، وهذه الشخصيات أخترتها من بين قائمة كبيرة بعضها فى لندن وبعضها فى نيويورك وواشنطن وبون وغيرها وذكرتها هنا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر راجيا لهم المزيد والمزيد من الازدهار وعائذا برب الفلق من شر حاسد لهم إذا حسد !!

فأمثال هؤلاء هم مبعث زهو وفخر للعرب جميعا إذ يؤكدون للعالم أن فى العرب عناصر ديناميكية عالية تنتقل وتتحرك وتعمل وتركب الصعب وتثبت وجودها أينما حطت وحلت وتحسم أهم المنافسات الاقتصادية العالمية لصالحها !!

ولكن يظل السؤال اللغز غصة فى الحلق والذى هو أين هؤلاء وأولئك الأثرياء العرب فى الداخل والخارج مما يقدمه أثرياء اليهود الصهاينة إلى دولة إسرائيل من مساندة مالية وعينية ومعنوية وبشرية منذ نشأتها وحتى هذه اللحظة بل ومن قبل أن تقوم كدولة ومنذ كانت جنينا فى رحم الاحتلال البريطانى وفى رحم احتكارات القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

فالأسرائيليون ظلوا يحملون على أكتافهم زكائب فارغة يجولون بها خارج دولة إسرائيل وسرعان ما يعودون بها مكتظة بأموال الهبات والمنح والإعانات والضرائب الاختيارية التى فرضوها على أنفسهم طواعية لصالح إسرائيل بينما العرب الأثرياء لا يقدمون إن قدموا شيئا سوى هتافات التحذير :(**اضبط ، هناك لوبى صهيونى**) ولا يجدون من يقول لهم : (**ولماذا لا تقيمون لوبيا عربيا مع أن كل إمكانات هذا اللوبى بين أيديكم ؟!**) ومع ذلك فسوف أسمح لنفسى أن أتوقف عن الاستمرار فى تبكيت الذات لأن استمرار التبكيت يصبح حافزا سلبيا بينما الحديث عن إيجابيات الآخرين يصبح حافزا إيجابيا لمن يؤمنون بأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم !!

●●● وكاذب ابن كاذب من يقول إن هناك معجزة إسرائيلية أو عبقرية صهيونية أو ذكاء عبريا موروثا ، ولكنه الولاء العرقى والدينى ورغبة المستضعفين المشتتين الغريزية فى التجمع ليكونوا قوة والعقيدة القومية رغم الشتات والاقتصاد الخيرى الذى يلزم به أثرياء اليهود أنفسهم رغم حرصهم الشديد وحبهم المفرط للمال ، وهنا لا أستطيع أن أتجاهل ما قدمه اليهود الأسلاف لإقامة إسرائيل وما يقدمه الآن أحفادهم لضمان بقائها واستمرارها وتحقيق توسعاتها الأفقية والرأسية ومن هؤلاء الأسلاف عائلة روتشيلد الكبير وعائلات ليمان - فاريورج - جوجنهايم- زيليجمان - فولسفون- لازار- هوميتيس - شارلز كلور- دريفوس- سكيف- تون- ليب - بلوفنتال -ساكس - شيكوريل الكبير - جاكوب فيتس والتى خرج منها أكثر من سيناتور أمريكى - أبافورتاس- وعائلة سيمون فايزنيتال مؤسس أكبر شبكة إرهابية صهيونية تناسلت فى فيينا ولذا أطلقوا على فيينا (مدينة الفضائل العشرة) **وعائلة وليامز جون جد تشينى نائب رئيس الأمريكى الحالى - وعائلة ماراتون الزنجية التى عاشت فى الفقر والحضيض ولم ينخرط فى التعليم العالى منها سوى ثلاثة منهم كوندا ليزا التى تدين بالتوارنجيلية وتمزج الدين اليهودى بالمسيحى وجميع أفرادها منافقون وملكيون أكثر من الملك ومنهم عم كونداليزا المثال الشعبى توماس الذى أقام تمثالا فى صحن داره لسيده الأبيض الذى كان يعذبه يوميا ضربا بالسياط .**

●● ولنعود إلى أهمهم وأعنى عائلة روتشيلد ، فمجموعة روتشيلد أسسها أشقاء خمسة من الأسرة آمنوا أشد الإيمان بالصهيونية وبدولة يهودية وقاموا بتوزيع أنفسهم فى خمس مدن عالمية أطلقوا عليها (المدن الذهبية) وهى لندن وباريس ونابولى وفيينا وفرانكفورت كما أعلن آل روتشيلد أنهم سوف يكونون بمثابة حكومة صهيونية عالمية إلى أن تقوم حكومة الدولة الموعودون بها والتى سوف يسمونها إسرائيل أو (يهوذا) اجترارا للماضى العبرى المجيد الذى بدده صراع ولدى سليمان !!

وقد أحكم روتشيلد فرع لندن قبضته على شركات شل واللويدز للتأمين البحرى وعلى مناجم الذهب فى جنوب أفريقيا وعلى شركات الرصاص والزئبق فى كل العالم ،كما امتلكت روتشيلد معظم أسهم شركة قناة السويس عند إنشائها وإلى أن تم تأميمها ولهذا قامت أسرة روتشيلد بالاتفاق مع إيدن وجى موليه وبن

جوريون ومعهم نورى العيد رئيس وزراء العراق قبل الثورة العراقية على أن تتحمل الأسرة ٧٥٪ من تكاليف العدوان الثلاثى ١٩٥٦ : وحين ظهر أول عجز فى الموازنة الإسرائيلية قال بن جوريون(لاتنزعجوا من هذا العجز ولا تعيدوا الحديث عنه طالما أبناء روتشيلد على مقربة من إسرائيل ينفذون وصايا أبيهم وجدهم ويستمعون إلى همساتنا يقيسون حركات نبضنا ويراقبون مسار الدماء فى عروقنا) .

يضاف إلى ذلك ما قدمته شركة (مورجان) الأمريكية وشركة (فيكرز) وشركة(أمبريال كيميكال أندستريز) الإنجليزية وشركة (متال جزيلشافت) وشركة (بوش) الألمانية التى يباع أكثر إنتاجها فى الدول العربية والتى علق رئيسها على ضرب الفلسطينيين بالأسلحة الحية بقولته المتهكمة الساخرة : **من قال إن اليهود يعتدون ؟ .. العرب هم الذين يريدون أن يصبحوا قتلى والذى لا يريد من العرب أن يستضيف ملاك الموت عليه ألا يبقى فى أرض إسرائيل التى يسمونها فلسطين !!)**

●●●وملوك المال الصهاينة لا ينتظرون أن يدعوهم أحد للتبرع بالمال ولكنهم يرفعون شعار (الاقتصاد الخيري) ويسبقون الخير ذاته إذا كان ذاهبا إلى إسرائيل .

إنهم ينشئون جمعيات خيرية اقتصادية تحمل اسم (جمعيات البحوث العالمية) تتظاهر بأنها تقوم بأنشطة فى الأبحاث واكتشاف أعماق التربة وغيرها مما يجافى حقيقتها !!

ولكن - أيها العربى الأبى النائم فى العسل تغط فى أحلامك السعيدة بينما أنت جالس فوق ثروات وثروات من البترول والمياه والمعادن وكل الموارد الطبيعية التى خلقها الله .. أرجوك .. اضبط ساعتك السويسرية أواليابانية والتى لم تستطع أن تجعلها عربية على الساعة العاشرة والدقيقة العشرين من صباح كل يوم ماعدا يوم السبت ويوم الأحد .. فجأة سوف يدخل خمسة رجال أشداء شديدو الأناقة مفرطو الطول القاعة الذهبية فى ممر بنك روتشيلد فى قلب لندن والتى شيدوها على أحدث وأجمل طراز .. افتح عينيك جيدا أيها العربى إذا كانت لديك قوة إبصار .. سوف ترى مكتبا ضخما يجلس خلفه ممثل البنك وأمام المكاتب الأربعة الأخرى يجلس ممثلو بنكين وممثلو أكبر شركتين لتجارة الذهب وسترى الأعلام الإسرائيلية وهى ترفرف فوق هذه المكاتب **وفوق رؤوسهم ثلاث خرائط عليها دولة إسرائيل وقد امتدت من الفرات إلى أرض جاشان التى هى مدينة منيا القمح فى محافظة الشرقية .** واضبط ساعتك مرة أخرى أيها العربى الأبى فى تمام العاشرة والنصف .. أى بعد عشر دقائق من المرة الأولى .. سوف تنزل الأعلام وتبدأ الصفقات المالية الصهيونية .. فى تلك اللحظة يكون الخمسة الكبار قد أحكموا قبضتهم من خلف مكاتبهم على كل أسواق الذهب فى العالم وحين يحتاج الأمر إلى التشاور مع غيرهم من الصهاينة فيما وراء البحار يتم إعادة رفع الأعلام الإسرائيلية من جديد لترفرف وحين تصل الأوامر بوقف الصفقات يتم غلق الأبواب وتسدل الستائر السوداء على النوافذ .. ومحظور أن ينحرك بنك إنجلترا إلا بأمر بنك روتشيلد ولا يحتاج صهيونى واحد فى قلب لندن أوفى قاعها إلى جنسية بريطانية بمثل تلك الطريقة التى يتسول بها المليونير المصرى محمد الفايد !!

وتصبح أرقام تجارة الذهب هى أهم وأخطر أسرار الخمسة الكبار والذين لا ينسون أبدا الدولة صاحبة الضمير الغائب والتى تقلب الأسود أبيض والتى وكأنها تعيش وتتنفس لصالح إسرائيل وهى الولايات المتحدة الأمريكية والتى يسمحون لها فى هذه اللحظة وحدها بأن تحقق مكاسب اقتصادية لا مثيل لها على سبيل رد الجميل وعلى أن تستمر فى تقديم كل خضوعها وإذعانها واستسلامها لكل ما هو صهيونى ، وحديثنا لم ينته .. فنحن مازلنا فى قلب لندن .. فما بالكم دام عزكم لو أننا انتقلنا إلى قلب واشنطون حيث يوجد أخطر رجال الأعمال اليهود ومنهم خلفاء إخوان ليمان ، وإخوان لازار وإخوان جولدمان وإخوان ساكس وشركاه وغيرهم من أصحاب المقامات الرفيعة فى النشاط الاقتصادى الأمريكى ، ولأن أصحاب أهم الشركات الأمريكية صهاينة فإنهم يعملون على أن يزيدوا الديك الرومى الأمريكى غرورا وصلفا وانتفاخا وإيحاء له بالعظمة والجبروت إذ يضيفون إلى أسماء شركاتهم الأمريكية كلمة (جنرال) للتدليل على القوة منها (جنرال دايتمكس) و(جنرال موتورز) و(جنرال اليكتريك) وكلها تعتبر فى الوقت نفسه المورد الرئيسى بل والوحيد لأسلحة البنتاجون ولكل أسلحة الجيش الأمريكى ، وهم يبذلون ما يفوق الخيال من أجل دعم إسرائيل وزيادة رقعتها انتقاصا من رصيد مساحات غيرها وتغطية كل احتياجاتها الحربية والمدنية .

● ثم ما بالكم دام فضلكم لو أننا قفزنا من فوق ظهور خيولنا العربية التى فقدت فروسيتها ووهنت سرعتها وأغمدنا سيوفنا فى الرمال وقفزنا قفزا إلى ألمانيا لنرى حجم التفعيل الصهيونى داخل المجتمع الألمانى بواسطة رجال الأعمال الصهاينة إلى الحد الذى أصبح توظيف رءوس الأموال فى اقتصاد إسرائيل يعتمد على تغلغل الاستثمارات الألمانية فى الشرق الأوسط وفى شمال أفريقيا وبعض جنوبها وفى شرق آسيا .

●●●ولقد ظلت التبرعات الخيرية من رجال الأعمال اليهود الألمان اختيارية وتلقائية لم يحث عليها أحد حيث يتم أداؤها إلى الخزانة الإسرائيلية أولا بأول مصحوبة بالتعويضات الألمانية عن المحارق النازية المزعومة لليهود ، ويجهل العرب الذين مازالوا نائمين فى العسل حقيقة علاقة ألمانيا بأسرائيل ويجهلون أن أدناور مستشار ألمانيا الأسبق والذى نال تصفيقا وإعجابا عربيا جما كان عضوا فى لجنة متابعة (دويتشن بنك) الصهيونية الألمانية نظير مكافأة ضخمة اشترته بها الصهيونية ويجهل العرب النائمون فى العسل والذين لم يضبطوا ساعاتهم بعد على موعد أذان الفجر مكتفين بأذان العشاء أن أهم البنوك الألمانية وهى بنوك (برلسيتز بنك) و (فرانكفورتر بنك) ، (ليوبولد زيلجمان بنك) ، (سلامون بنك) جميعها تصب فى مجرى قناة اقتصاد إسرائيل ، ويجهل العرب النائمون فى العسل كذلك أن أمريكا وإنجلترا قد سهرتا الليالى من أجل إنشاء كارتل خيرتى (بالتاء) الصهيونى الشهير فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو الكارتل الذى كانت مهمته الوحيدة تمويل عمليات الإرهاب الصهيونى ضد الفلسطينيين وقد تطورت أعمال ذلك الكارتل إلى أن أصبح بعد ذلك هو الممول الرئيسى لمشتروات السلاح الإسرائيلى وللصناعات الحربية الإسرائيلية ومن المثير للسخرية أن هذا البنك من أكثر وأشد المنادين لشعار الاقتصاد من أجل السلام فى الشرق الأوسط .

وأصحاب الملايين الصهاينة لا يقفون عند حد التبرع لإسرائيل ولكنهم يقومون بسد أى عجز فى ميزان المدفوعات الإسرائيلى وفى تمويل إسرائيل بالسلاح الذى يساعدها على تصعيد عدوانها واستمراره وعلى تصفية نداءات التحرر فى العالم الثالث والتى وصف الرئيس الأسبق ريجان كل المنادين بها من العرب بأنهم مجانين لا يجدى معهم العلاج !!

وكل المؤشرات تؤكد أن كل رجال الأعمال الصهاينة والذين يتمتعون بأكثر من جنسية يستغلونها هم الذين يتحملون تكاليف ممارسة إسرائيل لكل شرورها فى العالم العربى وهم يغضبون كثيرا إذا أطلق إنسان على ما يقدمونه إلى إسرائيل اسم مساعدة أو تبرع أو عمل خيرى فقد اختاروا لذلك اسما آخر ، هو (ضريبة الوطنية الإسرائيلية) وأحيانا يسمونه (ضريبة العودة) !!

●● أقول كلماتى هذه وأنا أناشد العرب النائمين فى فراشهم الوثير من المحيط إلى الخليج وأهتف مناديا .

يا أيها المدثر العربى : اضبط ساعتك على أذان الفجر ولا تنتظر حتى يؤذن لصلاة العشاء!!

يأيها المدثر العربى : إذا كنت لم تتعلم من الزمان فتعلم منهم !!

فليس يصح أبدا أن يظل ما يحدث هناك لا يحدث هنا !!!

استراتيجية التشغيل
من خلال معايير العمل الدولية فى ظل المتغيرات الحديثة

فى البداية لابد أن نفرق بين استراتيجية وسياسة التشغيل، فالاستراتيجية بمعنى التوجهات العامة التى يراد اتباعها فى مسألة التشغيل مع وضع افتراضات لما يمكن أن يحدث فى المستقبل فى ظل المتغيرات الحديثة وتقدير الاحتمالات والعوامل المؤثرة عليها والتى يجب أخذها فى الاعتبار عند رسم السياسات التى ترمى إلى مواجهة هذه الاحتمالات.. أما السياسة فيعنى بها المسار الذى تأخذه الدولة أو الحكومة لتحقيق الأهداف التى حددتها فى هذا الموضوع ويشمل ذلك الخطط والتشريعات والنظم والإجراءات المختلفة.

بقلم:
سميرة أبو مسلم
مدير مستويات العمل
بوزارة القوى العاملة والهجرة

وفى هذا الشأن أقرت منظمة العمل الدولية وثيقتين اثنتين حول سياسة العمالة تضعان المسألة فى منظورها الواسع، وتقومان على مفهوم النمو الاقتصادى أو تأخذان فى الحسبان دور العنصر البشرى فى عملية التطوير الاقتصادى فبموجب الاتفاقية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤بشأن سياسة العمالة التى تنص على أن تلتزم كل دولة مصدقة على الاتفاقية بأن **"تعلن وتتابع-كهدف أساسي-سياسة إيجابية نشطة ترمى إلى تحقيق العمالة الكاملة المنتجة المختارة اختيارا حرا كما يجب أن تستهدف هذه السياسة تحقيق مايلي:**

أ) توفير فرص العمل لجميع الأفراد المتاحين له والساعين إليه.

ب) أن يكون هذا العمل منتجا بقدر مايمكن.

ج) أن تتوافر للأفراد حرية اختيار العمل.

د) أن تتوافر لكل عامل أفضل فرصة ممكنة لشغل الوظيفة التى تتناسب مع قدراته ومؤهلاته، وأن يستخدم مهاراته ومواهبه فيها دون النظر إلى العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين . كإلخ"

وتنص الاتفاقية أيضا على أنه يجب أن تضع سياسة العمالة فى اعتبارها مرحلة التنمية الاقتصادية ومستواها والعلاقات المتبادلة بين أهداف العمالة والأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

كما تقضى الاتفاقية بوجوب التشاور مع ممثلى أصحاب العمل والعمال بشأن سياسة العمالة وضمان تعاونهم الكامل فى صياغة مثل هذه السياسات وكسب تأييدهم لها.

ولئن كانت التوجهات الواردة فى الاتفاقية قد وردت بشكل عام فإن التوصية رقم ١٢٢لسنة ١٩٦٤ تكمل الاتفاقية بالأحكام العامة الأكثر تفضيلا وتحديدا فبعد أن تحدد أهداف سياسة العمالة فإن التوصية تبين المبادئ العامة لهذه السياسة وتتناول الإجراءات العامة والانتقائية المطلوب اتخاذها فى إطار سياسة العمالة.

هذه الإجراءات تهدف على وجه الخصوص تجنيب التقلبات الموسمية، ومنع حدوث تفاقم البطالة الكاملة والجزئية الناتجة عن التغيرات الهيكلية، وزيادة وتسهيل تكييف الإنتاج ، والاستخدام لهذه التغيرات، كما أن الاهتمام يتركز على بطالة الشباب والأقاليم المتأخرة والمناطق الجغرافية، التى تتأثر بتغيرات الهياكل الاقتصادية للبلاد.

وفي عام ١٩٨٨ صدرت الاتفاقية رقم ١٦٨ والتوصية رقم ١٧٦ بشأن تعزيز العمالة والحماية من البطالة وبمقتضي هذه الاتفاقية تتخذ كل دولة عضو تدابير مناسبة من أجل تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية.

والسؤال هنا هو كيف يتم وضع أو تطوير استراتيجية تعالج مشكلة البطالة؟

يتم ذلك من خلال وضع استراتيجية قومية للاستخدام تشمل مجموعة من السياسات المتوسطة والطويلة الأجل،**على النحو التالي:**

-وضع استراتيجية كثيفة التشغيل.

-لقد تراجعت القطاعات التقليدية فى استيعاب العمالة فمثلا.

الزراعة قد تقلص دورها فى استيعاب العمالة، وتراجع دور الصناعة التحويلية كمستخدم للعمالة كما حدث ركود فى قطاع التشييد، والقطاع الحكومى لم يعد قادرا على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين.

المخرج إذن هو فى القطاع غير المنظم كمجال رئيسى للاستخدام.

ولذلك يجب عند وضع استراتيجية للاستخدام أن يتم التركيز على عدة محاور رئيسية فيها:-

-الاهتمام بجودة الإنتاج للاستغناء عن الواردات وبهدف التصدير.

-تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

-تنمية الصناعات الريفية والخدمات الإنتاجية.

-الاهتمام بمشروعات توليد الدخل التى تكمل الدخول الضعيفة.

-الاهتمام بالقطاع التعاونى وتشجيعه بما يساعد على خلق فرص عمل للحرفيين وبصفة خاصة فى مجال التنمية الريفية.

ولكى يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية لابد من اتخاذ التدابير التالية:-

١- تطوير قاعدة معلومات القوى العاملة وأسواق العمل.

٢- الربط بين الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية.

٣- الاهتمام بالتصنيع من خلال رفع مستوى المهارات داخل هذا القطاع ورفع الإنتاجية.

٤-توفير الائتمان بشروط ميسرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٥- إنشاء المدن الجديدة والتجمعات الصناعية.

٦ - تشكيل لجنة فنية ثلاثية تسمى **"لجنة التنمية والاستخدام وتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن الهيئات الحكومية المعنية بالاستخدام وممثلى منظمات أصحاب الأعمال والعمال وعدد من الخبراء والباحثين وتكون مهمة اللجنة:-**

-القيام بمسح شامل للدراسات والبحوث المتعلقة بالاستخدام.

-إجراء مجموعة من البحوث والدراسات الميدانية فى بعض المجالات المتعلقة بالاستخدام مثل عمل المرأة.

-صياغة تفاصيل استراتيجية الاستخدام واقتراح السياسات والخطط والبرامج المنفذة لها.

ثانيا : تطوير مكاتب الاستخدام

لمعالجة مشكلة البطالة أصدرت منظمة العمل الدولية العديد من الاتفاقيات وفيها الاتفاقية رقم

٢لسنة١٩١٩ التى نصت على أن تقـوم الدول المصدق عليها بإنشاء مكاتب التوظيف العامة المجانية التى تخضع لرقابة سلطة مركزية، وأن تشكل هذه الدول لجانا تضم ممثلين لأصحاب العمل والعمال كى تقدم مشورتها فى الأمور المتعلقة بإدارة هذه المكاتب ، وأما فى حالة وجود مكاتب توظيف عامة وخاصة فإنه يجب اتخاذ الخطوات التى من شأنها تنسيق أنشطتها على المستوى القومي.

وتتناول الاتفاقية رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٣ بشكل أكثر شمولية هذه المكاتب وتنص هذه الاتفاقية على أنه خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية تجاه الدولة العضو ومع التحفظ بالنسبة لبعض الاستثناءات تلغى مكاتب التوظيف بأجر التى تدار بقصد الربح.

واستثناء على إلغاء هذه المكاتب تجيز الاتفاقية للسلطات أن تسمح باستثناءات لبعض فئات من الأشخاص يتم تحديدها بدقة من قبل التشريعات الوطنية، كما أنها يجب أن تخضع بصفة خاصة لإشراف السلطة المختصة وأن تحصل على ترخيص سنوى يكون تجديده خاضعا لإرادة السلطة المختصة، وأن لايتم تحصيل رسوم أو نفقات إلا على أساس"تعريفه" تقدمها هذه المكاتب للسلطة المختصة وتعتمدها.

كما لايجوز لهذه المكاتب أن تعين أو ترشح عمالا للعمل خارج الدولة إلا بتصريح من السلطة المختصة وطبقا للشروط التى تحددها القوانين واللوائح النافذة . . **كما جاءت الاتفاقية رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٩ تعترف صراحة بأن فكرة إلغاء مكاتب التوظيف بأجر بقصد الربح ، لايمكن قبولها إلا فى حالة وجود إدارة عامة للتوظيف تكون قادرة على الاضطلاع بالمهام والوظائف التى تقوم بها هذه المكاتب.**

أما المعايير المحددة لتنظيم مكاتب التوظيف فقد وردت فى **الاتفاقية رقم ٨٨ بشأن تنظيم إدارة التوظيف لعام ١٩٤٨** وطبقا للمادة الأولى منها على كل عضو تسرى عليه هذه الاتفاقية أن يحتفظ بإدارة عامة تشرف على التوظيف مجانا ويكون الواجب الأساسى لهذه الإدارة أن تكفل بالتعاون إذا اقتضى الحال مع الهيئات العامة والخاصة المعنية أفضل تنظيم ممكن لسوق العمل باعتبار ذلك جزءا لايتجزأ من البرنامج القومي لتحقيق العمالة الكاملة والعمل على تنمية الموارد الإنتاجية والانتفاع بها ، أما بشأن الاتفاقية رقم ٨٣ حول نفس الموضوع فقد أتت بتحديدات حول التنظيم العام لإدارة التوظيف، والمعلومات عن سوق التشغيل وميزانية القوى العاملة و توجيه العمال نحو الوظائف المتاحة وانتقال العمال والتعاون الدولى بين إدارات التوظيف.

وانطلاقا مما تقدم فإنه يجب الاستمرار فى تطوير مكاتب الاستخدام وأن يشمل التطوير مايلي:-

١- تطوير مكان الخدمة من خلال تجهيز هذه المكاتب بالأجهزة المناسبة مثل الكمبيوتر - الفاكس-التليفون-آلات تصوير-مكاتب حديثة وأثاث متطور.

٢- تطوير أداء الخدمة من خلال:-

-وضع علامات إرشادية داخل مكان العمل توضح طريقة وأسلوب أداء الخدمة.

-وضع التعليمات فى أماكن واضحة.

-وضع توقيتات زمنية مناسبة لأداء الخدمة.

-اتخاذ التدابير اللازمة لمتابعة أداء الخدمة.

٣-وضع نظام حوافز مجزية للعاملين:

-نظرا لأن العنصر البشرى هو الذى سوف تكون عليه المسئولية الأولى فى أداء الخدمة، لذلك يجب الاهتمام بتوفير الأجر المناسب له والحوافز التى تشبع احتياجاته.

٤-وضع آلية اتصال بين مكاتب الاستخدام ومنشآت الأعمال وتوفير الثقة المتبادلة بين الطرفين، بما يحقق توفير فرص العمل للمنشآت الطالبة فى الوقت المناسب وتزويد هذه العمالة بالمهارات اللازمة.

٥- وضع آلية اتصال بين مكاتب الاستخدام ومراكز التدريب المهني، بما يؤدى إلى توفير فرص التدريب وفقا للاحتياجات التدريبية لبعض المنشآت.

٦- وضع آلية اتصال لمكاتب الاستخدام ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال لمناقشة وضع السياسات التى تكفل تحقيق الاستخدام الكامل للعمالة المصرية.

ثالثا : النهوض بالعمالة :-

١- التدريب:

اهتمت منظمة العمل الدولية بالنهوض بالعمالة من أجل التقدم الاجتماعى ورفاهية الشعوب فأصدرت العديد من الاتفاقيات والتوصيات بشأن تنمية الموارد البشرية وذلك منذ عام١٩٢١ فقد صدرت أول توصية حول التعليم الحرفى رقم ١٥ لسنة ١٩٢١ ثم توالت الاتفاقيات والتوصيات فى هذا الشأن حتى عام ١٩٧٥ بصدور الاتفاقية رقم ١٤٢ والتوصية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٥ **فبمقتضى هذه الاتفاقية والتوصية أوجبت على الدولة العضو أن تتبنى وتطور سياسات وبرامج كاملة ومنسقة للتوجيه والتدريب المهنى وذلك بإقامة مراكز لهذا الغرض** بصفة خاصة بواسطة الإدارات العامة للاستخدام، لوجود علاقة وثيقة بين التوجيه والتدريب المهنى وبين الاستخدام ، كما يجب أن تأخذ هذه السياسات والبرامج فى حسبانها.

أ) الاحتياجات والإمكانيات والمسائل فى موضوع الاستخدام على الصعيدين الإقليمى والوطني.

ب) درجة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج) العلاقة القائمة بين أهداف تنمية الموارد البشرية.

وتطبق هذه السياسات والبرامج بالطرق الموائمة مع الظروف الوطنية وأن تشجع وتساعد كل الأشخاص على قدم المساواة ودون أى تفرقة، فى تطوير واستخدام كفاءتهم المهنية لمصلحتهم الذاتية وتحسب طموحاتهم مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع.

كما تناولت التوصية رقم ١٥٠ لسنة١٩٧٥ هذا الموضوع بشكل مفصل وأكدت على النهوض بالمساواة فى الفرص فى التدريب والاستخدام بين المرأة والرجل ، والعمال المهاجرين، وتدريب الأشخاص العاملين فى التدريب والتوجيه المهني، البحوث، والجوانب الإدارية، المراجعة الدورية ، التعاون الدولى فى مجال تخطيط وصياغة وتنفيذ برامج التوجيه والتدريب المهنى بمشاركة المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الاقليمية والدولية، والمنظمات الوطنية غير الحكومية.

تطوير مراكز التدريب المهنى

على الرغم من توافر إمكانيات التدريب الرسمية وغير الرسمية إلا أنها غير مستقلة استقلالا كاملا، ولا يرتبط بعضها باحتياجات سوق العمل، **كذلك فإن غياب سياسة تدريبية شاملة لمصر قد أدى إلى نقص التنسيق وتنافر أنشطة التدريب مما أدى إلى تفاقم تلك المشكلات، وتبقى المشكلة الأساسية فى مجال التدريب قائمة طالما كان هناك نقص فى المدربين والمدرسين ونقص فى الموارد المالية وعدم ملائمة أدوات التدريب وأجهزتها للمتغيرات التكنولوجية الحديثة.**

وينبغى صياغة سياسة قومية للتدريب تراعى مايلي:-

-أن تلائم هذه السياسة أسواق العمل المصرية واحتياجات الطلب الخارجي وأن تتسم بالمرونة الكافية التى تمكنها من مواجهة المتغيرات الطارئة فى أسواق العمل.

-أن يتسع التدريب ليشمل التدريب من أجل العمل بأجر ويمتد إلى تدريب من يعمل لحسابه.

-الاهتمام بنظام التلمذة الصناعية باعتباره من أنسب النظم لتدريب العمال.

-الاهتمام ببرامج رفع مستوى المهارة والعناية بإعادة التدريب خاصة بين الخريجين وموظفى الحكومة.

-العناية بالتوجيه المهنى باعتباره عنصرا حيويا فى سياسة التدريب.

الصندوق الاجتماعى للتنمية

هل يصبح علاجا لمشكلة الشباب العاطل ؟

الظروف الاقتصادية العصيبة التى يمر بها مجتمعنا المصرى حاليا ، كان للشباب النصيب الأكبر فى تحمل آثارها فى شكل غول البطالة التى يعانى منها أكثر من مليونى شاب ، وهى ولاشك أحد أسباب الانحراف والفساد ، وتعمل الحكومة على إيجاد حلول لهذه المشكلة منها على سبيل المثال لا الحصر استصلاح الأراضى وإقامة المدن الصناعية وكذلك المشاريع الصغيرة ، وقد يكون للصندوق الاجتماعى للتنمية دور مميز فى رعاية هذه المشروعات الصغيرة لتتيح للشباب فرص عمل حرة لتعود عليه بالرخاء وتنتشله من البطالة ، وتعود على الوطن بعائد اقتصادى وقد تضاربت الأقوال على حقيقة الوضع عن طريق الالتقاء بعدد من الشباب أصحاب المشروعات الصغيرة أو التى أقامها لهم الصندوق ، وكذلك الوقوف على رأى المسئولين فى الاستراتيجية الجديدة للصندوق.

مروى بدر الدين

■ **فى جلباب أبى**

نشأ الشاب محمد جمال عثمان أحمد المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعى وسط عالم المال والتجارة .. حيث كان والده يمتلك محلا لتجارة الأدوات الكهربائية بالعتبة فعشق محمد التجارة والعمل منذ الصغر، وتسربت فنونها إلى نفسه من خلال تردده على محل والده ، وكان طبيعيا أن يتجه الشاب بعد أن حصل على الثانوية العامة إلى دراسة المحاسبة وإدارة الأعمال بكلية التجارة ليصقل موهبته بالعلم والدراسة .

وجعل من محل والده معملا لتطبيق ما يحصله بين جدران الكلية من نظريات اقتصادية.

وما إن تخرج محمد جمال من الجامعة حتى تحركت فى داخله الرغبة فى اقتحام مجال التصنيع مستفيدا من خبرته ودراسته بكل ما يتعلق بتصنيع الأدوات الكهربئية .. وعندما جمع كل ما يتعلق بتصنيع الأدوات الكهربائية من معلومات اتجه إلى الصندوق الاجتماعى الذى ساعده فى إعداد دراسة جدوى مالية واقتصادية .. وحصل على قرض قيمته ٥٦ ألف جنيه بشروط ميسرة .. ليبدأ رحلة جديدة تكمل رحلة والده الطويلة بتصنيع الأدوات الكهربائية بكافة أنواعها وبتصميمات متنوعة ترضى كافة الأذواق .. واضعا نصب عينيه الجودة العالية والسعر المناسب ، وبدأت خطوات النجاح من خلال معارض الشباب التى شارك فيها والتى يقيمها الصندوق الاجتماعى .. حيث لاقى إنتاجه إعجاب كل من شاعده لما يتميز به من ذوق رفيع وتصميمات رائعة وجودة عالية وسعر تنافسى .. لتتفتح أمامه قنوات التسويق المتنوعة إضافة إلى التسويق من خلال محل والده الذى يقع فى سوق الأدوات الكهربائية وأنظمة الإضاءة بالعتبة.

وقد شارك محمد جمال فى الأسبوع المصرى فى معرض أيتم بروسيا من خلال الصندوق الاجتماعى ، وقد لاقى إنتاجه إقبالا كبيرا مما فتح أمامه الباب لغزو الأسواق الخارجية والتصدير إلى الخارج .

كما شارك فى العديد من المعارض المحلية والخارجية أيضا من خلال الصندوق مما دفعه إلى تحقيق المزيد من النجاح والتعرف على المنتجات المنافسة والسعى المستمر لتطوير إنتاجه وزيادة قدرته على المنافسة كماشارك فى



المشروع الصغير أمل أخير لشباب فقد حلم الوظيفة !!

دورة تدريبية على إدارة المشروعات باليونان من خلال الصندوق أيضا.

ويدعو محمد جمال شباب الخريجين إلى عدم التردد فى اقتحام مجال العمل بعد التسلح بالخبرة اللازمة فى المجال الذى يتفق مع استعداد كل منهم .. والتأنى فى إعداد دراسة الجدوى المالية والاقتصادية ،، والإصرار على النجاح بإعلاء قوة الإرادة والتغلب على أى عقبة بهدف تحقيق الحلم والمستقبل المرضى .

■ سر الصنعة

لم يجد صعوبة فى الإلمام بأسرار الصنعة فقد نشأ وترعرع بين الجلود والخيوط والمغراز وموديلات الأحذية المختلفة حيث كان والده يمتلك محلا صغيرا للأحذية بمدينة طنطا لذا لم يجد على النشرتى أفضل من صناعة الأحذية لتحقيق ذاته وطموحاته .. وبعد أن أنهى دراسته واختار العمل الحر طريقا لحياته فكر فى تحويل محل والده الصغير إلى مصنع لأحذية النساء وبعد أن تأكد من خلال خبرته التى اكتسبها من والده وكذا من خلال دراسته للسوق .. أن أحذية النساء والبنات تمثل أعلى نسبة مبيعات لظروف نفسيه واجتماعية يعلمها الجميع خاصة إذا تميزت المنتجات بالجودة وجمال ورقة التصميم إضافة إلى السعر المناسب .. والأهم مواكبة أحدث خطوط الموضة .

ويقول على النشرتى حصلت على قرض من الصندوق بمبلغ عشرة آلاف جنيه عام ١٩٩٤ ساعدنى على وضع قدمى على بداية الطريق الصحيح حيث أقمت مصنعا صغيرا لأحذية النساء على مساحة ٧٨م٢ يضم حوالى ١٢ عاملا ومع نمو المشروع ارتفع حجم إنتاجى بشكل كبير واستطعت رغم زحام السوق أن أجد لى مكانا مرضيا من خلال الحرص على الارتقاء المستمر بجودة المنتج .. شاركت فى معرض الشباب والرياضة ومنتجات التصدير وحصلت على شهادة تقدير من خلال مشاركتى المتميزة .

كما شاركت فى معرض (أخبار اليوم) للمنتجات المتميزة فى مسقط ووجدت إقبالا كبيرا على إنتاجى .. واكتشفت من خلال هذه المشاركة وجود تعطش كبير فى السوق الخليجى للإنتاج المصرى المتميز من الأحذية .. وأقوم ببعض الاتصالات من أجل تصدير إنتاجى إلى الأسواق العربية .. لكن **أعترف أننى وغيرى من الشباب أصحاب المشروعات الصغيرة مازلنا فى حاجة إلى مزيد من التدريب على أساليب التصدير حتى نستثمر نتائج مشاركتنا فى المعارض الخارجية أفضل استثمار .**

■ الأصالة والتراث

نشأ وترعرع عامر عباس رشيد ابن الحرانية وسط عالم يعشق التراث يحيطه صناع مهرة يتسابقون لإبراز ملامح مصر الحضارة على منتجاتهم من السجاد اليدوى الحريرى والصوفى ، حتى باتت الحرانية اسما يعنى الأصالة والتراث والتغنى بحب الوطن بأسلوب فنى بديع وبعد أن شرب عامر الصنعة وفك رموزها فكر فى إقامة شركة لإنتاج السجاد اليدوى لتقديم منتجات متطورة تحمل ملامح البيئة المحلية وتعكس ثراء التراث العربى والإسلامى وبالفعل حصل عامر على ٤٧ ألف جنيه قرضا من الصندوق الاجتماعى وبدأ فى تنفيذ مشروعه آخذا فى الاعتبار الالتزام بالجودة العالمية للمنتج وإدخال تصميمات جديدة لتمثل كل سجادة لوحة فنية متكاملة ومع تشغيل الأنوال بدأت ثمار النجاح لمنتجات جميلة حازت إعجاب عشاق التراث من العرب والمصريين إضافته إلى الفنادق والقرى السياحية والسفارات ، شارك عامر رشيد فى العديد من المعارض من خلال الصندوق الاجتماعى منها معرض المنتجات بستان فرانسيسكو ومعرض الشباب والرياضة إضافة إلى المعرض الدائم للصندوق الاجتماعى بميدان المساحة بالدقى وبعض المعارض التى تقام على هامش المؤتمرات المختلفة .

وحول نوعية المنتجات قال إنه يقوم بإنتاج السجاد الحريرى حيث يستغرق إنتاج السجادة الواحدة من ٦–٨ أشهر والسجادة الصوف من ١–٢ شهر والقطن من ١–٥ أشهر والجيلان من ٢–٥ أشهر ويصل متوسط الطاقة الإنتاجية للمشروع ما قيمته ٢٠ ألف جنيه شهريا ويصل أقصى طاقة ٣٠ ألف جنيه شهريا وعدد العاملين بالمشروع ١٠ عمال دائمين و١٥ عاملا مؤقتا ويضم المشروع عددا من الأنوال اليدوية وتشمل الخامات الصوف والقطن والحرير خيوط خاصة وألوان الصباغة .

مما سبق يتضح أن لدينا تجارب مشرفة ولكن كما نعلم أصابع الإنسان ليست مثل بعضها فمثلما توجد المشروعات الناجحة هناك أيضا مشروعات متعثرة ، ويحكى لنا (س.ع) أحد أصحاب المشروعات المتعثرة الذى رفض ذكر اسمه أنه بعد التخرج حاول أن يجد لنفسه فرصة عمل ولكن كل محاولاته باءت بالفشل وقد نصحه أحد أصدقائه أن ينشئ مشروعا خاصا به وعرضه على الصندوق الاجتماعى وكانت هذه بداية قصته مع الصندوق وقد حصل على قرض قيمته ٤٠ ألف جنيه لإنشاء مشروع للأثاث ويحكى هذا الشاب قصته قائلا : اشترى الصندوق الأجهزة

والأدوات وبدأ المشروع فى الإنتاج ، ولكن فوجئت بمشكلة كبيرة وهى أن الصندوق هو الذى يشترى كل تجهيزات المشروع وطبعا ثمنها كان أغلى من السوق ولو كان الصندوق تركنى أشترى هذه الآلات بنفسى لكنت اشتريتها بأسعار أقل كثيرا ، وهذا كلفنى أموالا كثيرة من القرض ، وهناك مشكلة أخرى كانت سبب تعثرى وهى ركود السوق فالإقبال على الشراء بشكل عام فى الفترة الأخيرة أصبح منخفضا للغاية ، ولذلك لم أستطع سداد قرض الصندوق بعد مرور بعض الشهور من بداية المشروع ، **وبالطبع أصبحت هناك مشكلة بينى وبين الصندوق ثم تصعيدها إلى القضاء وخسرت المشروع ، وبدلا من أن يكون المشروع سببا فى سعادتى كما تصورت أصبح سببا فى شقائى ولا أعرف مصيرى حتى الآن وما هى الإجراءات التى سوف يتخذها الصندوق ضدى.**

هذه المشكلة وضعناها أمام مصدر مسئول بالصندوق لنعرف منه ما هى الإجراءات التى سوف تتخذ ضد المتعثرين ، وقد أكد المصدر أن **المتعثرين سوف يتم تقسيمهم لنوعين إما تعثر إرادى أو تعثر غير إرادى .**

التعثر الإرادى يكون نتيجة إهمال للمشروع أو تبديد أمواله وهذا النوع سوف يواجه بحسم لأنه أضاع من خلال تبديده فرصة لاستثمار نفس الأموال فى قروض أخرى لشباب جاد .

أما التعثر اللإرادى الناتج عن حالة السوق أو الكساد أو قلة المهارات الإدارية أو الفنية فسوف يعمل الصندوق على مساندة تلك الحالات والعمل على إنجاحها فى المرحلة القادمة ولن توجه ضده أى إجراءات قانونية .

ويتم الآن إنشاء لجنة تقوم بمراجعة شاملة لجميع ملفات الشباب المستفيدين المتعثرين أولا بهدف مساندتهم وإنهاء مشاكلهم القضائية ، ثانيا للتعرف على المشاكل التى سببت التعثر للمساعدة على تفاديها فى المستقبل ، وللعلم فإن حالات التعثر تتراوح بين ٦٪ إلى ٨ ٪ من عدد القروض التى وصلت إلى ١٦٦،٣٨٦ مشروعا .

وأضاف نفس المصدر، قرر الصندوق مؤخرا عدم تمويل بعض أنواع المشاريع نظرا لانتشارها حيث إن هذا الانتشار يؤدى إلى التضارب لأن العرض يكون أكثر من الطلب ومن هذه المشاريع الجلود والأثاث فى دمياط .

ويضيف المصدر أن نجاح المشروع يعتمد بقدر كبير على مهارة صاحب المشروع وخبرته وفهمه للمنتج ومعاييره وأسعاره إلى جانب قدرته على تسويق هذا المنتج ،ومن الضرورى أن يكون المنتج على قدر عال من الجودة حتى يمكن تسويقه .

وهناك اعتبارات لاختيار المشروع الصغير للمستفيد وهى أن يتمتع بجدوى واقتصادية ، وأن يكون قادرا على توفير فرص عمل جديدة بتكلفة مناسبة ، وأن يستخدم تكنولوجيا ملائمة مكثفة العمالة كلما أمكن ، كما يجب أن يكون للمشروع قدرة على الاستمرار والتوسع ، وأن يراعى مشاركة المرأة كلما أمكن .

وألا يتعارض مع اشتراطات ومتطلبات المحافظة على البيئة ، وعلاوة على ذلك من الضرورى أن يلبى حاجة المجتمع من السلع وأن تكون منتجات المشروع ذات جودة عالية وبأسعار منافسة وعليها طلب فى الأسواق .

■ حاضنات الصندوق

والصندوق يوجد به حاضنات وهى ليست مكانا تتوافر فيه مجموعة من الخدمات المشتركة ولكن الخاصة هى منظومة من الأنشطة المتكاملة التى توفر المناخ المناسب لدعم المنشروعات الصغيرة بها ، وكذلك لبعض المشروعات خارجها وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية متواصلة فى المناطق المحيطة ، وفى داخل الحاضنة يقوم المستفيدون بسداد مقابل معقول نظير لستغلالهم المكان المخصص لمشروعاتهم لمدة محدودة حتى تخرجهم من الحاضنة ، ويتم تحديد هذا المقابل بحيث يكون فى البداية أقل من سعر السوق ويتم زيادته تدريجيا .

والحاضنات هى مؤسسات تنموية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب أفكار المشروعات الطموحة الذين لا تتوافر لهم الموارد الكافية لتحقيق طموحاتهم ومساعدتهم على تأسيس هذه المشروعات وذلك بتوفير بيئة متكاملة تقدم خدمات ودعم يؤديان إلى تطوير هذه المشروعات وزيادة معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية إلى الحد الذى يضعها على بداية طريق النمو دون الحاجة إلى مساعدة خارجية .

■ خطة الصندوق

وحول الخطة الجديدة للصندوق بعد تولى الاستاذ هانى سيف النصر الأمين العام الجديد للصندوق أكد نفس المصدر أنه قد تم عقد اجتماع لمجلس إدارة الصندوق **برئاسة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الصندوق وحضور الاستاذ هانى سيف النصر ، وقد تم اعتماد ميزانيته التى تبلغ ٢،٧ مليار جنيه .**

وتعتمد استراتيجية العمل الجديد على تحويل الصندوق من مجرد شبكة للضمان الاجتماعى إلى شبكة للضمان الاجتماعى والاقتصادى مرتبطة بالحياة الاقتصادية **لتوفير المزيد من فرص العمل المستقرة والمنتجة للشباب ، وتتضمن ثلاثة برامج متوازنة هى :**

المؤسسة الوطنية لدعم وتنمية المشرعات المتناهية فى الصغر والصغيرة والمتوسطة والتى تنتهج طرقا جديدة فى مجال التمويل منها المشاركة وإعادة الإقراض من خلال مؤسسات التأجير التمويلى بالإضافة إلى التيسير على المتعثرين بإلغاء جزء من الفوائد وأصل الدين وزيادة فترات السماح وإعادة الجدولة .

وبرنامج للتسويق والإدارة لتدريب المستفيدين على الأساليب الحديثة للإدارة وإكسابهم المهارات الفنية بالإضافة إلى إقامة المعارض والتعامل مع الشركات التسويقية.

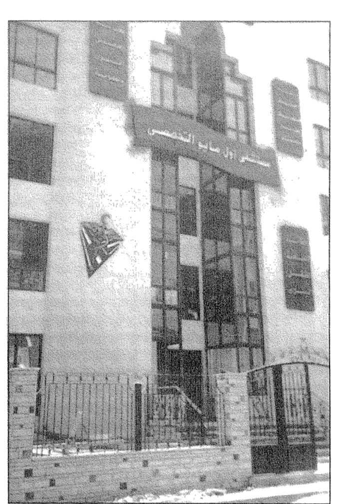
أما البرنامج الثالث فهو مختص بمشروعات إقامة البنية الأساسية ومشروعات تنمية المجتمع وتنمية الموارد البشرية .

وقد تم خلال الاجتماع استعراض ما حققه الصندوق خلال العشرة أعوام السابقة ، حيث تم تمويل مشروعات أشغال عامة وتنمية مجتمع ومشروعات لخدمة البيئة وتنمية البشرية بمبلغ مليار و٥،٦٥ مليون جنيه بينما تم تمويل ١٧١،٩٢٧ مشروعا صغيرا بإجمالى ٣ مليارات و٤٧٦ مليون جنيه وفرت ٦٣٨ ألف فرصة عمل.

وحول تمويل المرحلة القادمة للصندوق الاجتماعى للتنمية أكد السيد الأمين العام محمد هانى سيف النصر أنه يعمل الآن على فتح نوافذ جديدة مع مؤسسات الدولة والجهات المانحة وخاصة بعد الخطوة الهامة التى قامت بها الحكومة المصرية وتخصيص ٢٥٠ مليون جنيه لاستكمال المرحلة الثالثة التى سوف تنتهى عام ٢٠٠٣ وتخصيص مليون جنيه للمرحلة الرابعة التى سوف تستمر ٥ سنوات مما يؤكد أن الحكومة المصرية تعتمد على الصندوق الاجتماعى للتنمية بشكل أساسى فى الخطط التنموية القادمة ، **ومما يعطى الثقة للدولة المانحة والمؤسسات الدولية فى الدور الهام الذى يقوم الصندوق الاجتماعى فى تنمية المجتمع المصرى اقتصاديا واجتماعيا .**

اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بمحافظة القليوبية

تقيم صرحا طبيا كبيرا .. ينتظر الافتتاح!!



● تكاليف إنشاء المستشفى أكثر من ثلاثة ملايين جنيه ومطلوب ١٠ ملايين لتجهيزه بالمعدات الطبية

فوق أرض القليوبية شيد أكبر صرح طبى بمدينة بنها أقامته اللجنة النقابية المهنية للعاملين بالنقل البرى بالقليوبية لخدمة الأعضاء وأسرهم وتمتد خدماته لكل المواطنين.. الصرح الطبى يضاهى أكبر المستشفيات فى مصر، ومن المتوقع افتتاحه فى أقرب وقت بعد أن يتم تجهيزه على أعلى مستوى .. أنه أصدق صورة لعطاء رجال العمل النقابى وعنوان للجهد المخلص الذى يبذله ا لنقابى محيى أمين عبد الباقى رئيس اللجنة التى تضم فى عضويتها نحو ٨٠ألف سائق، فرد لهم الجميل عملا وتخطيطا وإنجازا سيتحدث عنه بكل فخر كل النقابيين وسيزهو به كل أبناء القليوبية .. أنه إضافة جديدة من أجل صحة المواطن المصرى .. ولكن رغم مضى سنوات فمازال المستشفى يترقب ساعة الافتتاح بعد استكمال معداته الطبية وتجهيزه لاستقبال المرضى.

■ ذهبت "العمل" إلى أرض النزهة -أهدأ وأرقى المناطق فى مدينة بنها- هناك شاهدنا الصرح الطبى الكبير يقف شامخا يجمع بين جمال المعمار والتشييد .. بين بساطة التصميم وفخامة التنفيذ.. ومن يذهب إلى هناك الآن يشده المبنى الفخم الذى تم بناؤه خلال فترة زمنية قياسية.

■ فى لقاء مع النقابى محيى أمين رئيس اللجنة النقابية للنقل البرى بالقليوبية حدثنا عن قصة الصرح الطبى الذى شيدته النقابة.. قال:

●● إن فكرة إنشاء المستشفى جاءت من أن السائقين فى مجتمعنا لايستفيدون من التأمين الصحى ، فالتأمين الصحى حق لكل العاملين بالوزارات والشركات وأصحاب الأعمال وعمال القطاع الخاص وحتى طلبة المدارس يستظلون بمظلة التأمين الصحي، ولكن للأسف مازالت مظلة التأمين الصحى بعيدة عن رؤوس السائقين !!.

فماذا يفعل السائق الذى يقع -لاقدر الله- فريسة المرض؟! .. إن النقابة تقدم شهريا نحو ٢٠ ألف جنيه إعانات للسائقين المرضى أو لمن يمرض من أسرهم .. لهذا كان لابد ان نبحث عن حل جذرى لهذه المشكلة ولم يكن أمامنا إلا ان نعتمد على أنفسنا ، وأن نسعى لإقامة مستشفى لعلاج أعضاء النقابة وأسرهم .

■ وأضاف رئيس اللجنة النقابية

●● لأننا نسعى لخير الجميع كان توفيق الله حليفنا .. تصادف أن شركة مصر لحليج الأقطان دخلت فى خطة الخصخصة وبدأت تعرض بعض أراضيها للبيع ، ومن حسن الحظ أن الشركة كانت تملك شونة لمحلجها فى مدينة بنها ، وقسمت الشركة أرض الشونة إلى ٦ قطع وعرضتها للبيع وبمجرد أن علمنا بهذا أسرعنا إلى الشركة وتقدمنا بطلب لشراء هذه الأراضى ونجحنا فى شراء خمس قطع بثمن إجمالى ٥٩٢ ألف جنيه قمنا بسدادهم بالكامل وتحرر عقد بيع وتم تسجيله ووضعنا أيدينا على الأرض التى سيقام فوقها هذا الصرح الطبى الذى عشنا نحلم به

■ وأضاف رئيس اللجنة:

●● بدأنا دراسة العطاءات وسابقة الأعمال ، واستقر الرأى على تفويض من رسى عليه العطاء وهو المكتب الهندسى للتصميمات المعمارية بمدينة بنها ، وبدأ المكتب فى التنفيذ فأعد تصميم المشروع، وعمل الماكيت الخاص لتكون أول مستشفى تخصصى للعاملين بالنقل البرى بمحافظة القليوبية ، ولتكون صرحا نفتخر به جميعا ، ففيها كل التخصصات،

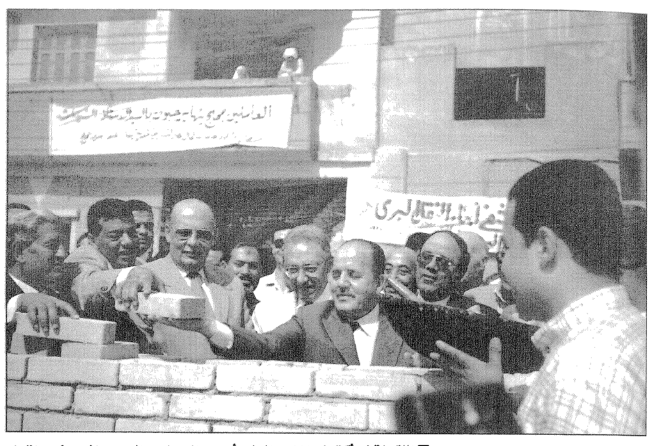
وفى أكتوبر ١٩٩٨ أقامت اللجنة احتفالا كبيرا حضره الوزير أحمد العماوى ، ومحافظ القليوبية، والنقابى الكبير السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ورئيس النقابة العامة للنقل البرى، وحشد كبير من كبار المسئولين التنفيذيين والشعبيين ورجال النقل البرى بالقليوبية، حيث تم وضع حجر الأساس للمشروع الكبير الذى تم بناؤه خلال فترة زمنية قياسية كانت موضع إعجاب الجميع.

■ أضاف رئيس اللجنة:

●● الصرح الطبى الكبير الذى أطلق عليه "مستشفى أول مايو التخصصي" ليكون مفخرة لكل عمال النقل البرى ، قد وصلت تكاليف إنشائه الى أكثر من ثلاثة ملايين جنيه .. المستشفى يضم بدروم ودور أرضى وأربعة أدورار متكررة تسع ٩٠ سريرا .. البدروم يضم غرفة المولد الكهربائى، واللوحات الكهربائية .المطبخ ، ثلاجة الحفظ،

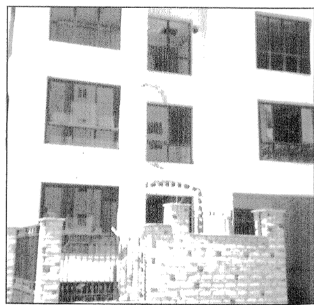


مبنى المستشفى من الأمام



■ اللقطة فى أكتوبر ١٩٩٨ .. الوزير أحمد العماوى والسيد راشد رئيس اتحاد العمال والنقابى محيى أمين رئيس اللجنة يضعون حجر الأساس

ثلاجة تجميد، غرفة العمال، غرفة تجهيز الموتى "المشرحة" .. والدور الأول يضم غرف الأطباء، مدير المستشفى، الصيدلية، الحسابات، السكرتارية، محل هدايا وزهور، غرفة أشعة، عيادات الباطنة والأسنان والجراحة



مبنى المستشفى من الخلف

العامة والنساء والعظام .. والدور الأول العلوى يضم وحدة غسيل الكلى، وحجرات الأطباء والممرضات، وبنك الدم، الأشعة العلاجية، وغرفة العمليات البسيطة وعيادات الرمد والجلدية والتناسلية والمخ والأعصاب والقلب والمسالك البولية والأمراض الصدرية، بالإضافة الى أماكن انتظار المرضى .. والدور الثانى علوى يضم غرفة العمليات، غرفة إفاقة، غرفة تعقيم، غرفة نوبتجية ممرضات، غرفة أطباء .. والدور الثالث العلوى مخصص لإقامة المرضى حيث يضم غرفتين سعة كل منهما ٢ سرير، وثلاثة عنابر بكل منها ٥ أسرة، وأربعة أجنحة سعة كل جناح سريرا للمريض وسريرا للمرافق .. والدور الرابع العلوى يضم حضانات للمبتسرين، وحجرة انتظار، واستراحة أطباء، وغرفة ممرضات، وغرفتين مزدوجتين سعة كل منها ٢سرير، وثلاثة عنابر كل منها ٥ أسرة، وأربعة أجنحة سعة كل جناح سرير للمريض وسرير للمرافق.

النقابى محيى أمين رئيس اللجنة النقابية يعلن :

• المستشفى ستجهز بوحدة تفتيت حصوة بدون جراحة .. ووحدة رنين مغناطيسى .. وعيادات خارجية فى كل التخصصات وسيعمل بها أكفأ أساتذة الطب

• مستشفى أول مايو لعمال النقل البرى فى خدمة كل أبناء القليوبية لأننا جميعا أبناء مصر ونعمل من أجل حياة أفضل للمواطنين

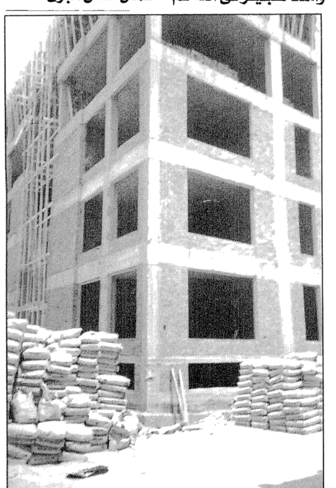
■ مبنى مستشفى أول مايو الذى شيد على أحدث طراز وبتصميم يخدم أغراضه يقف - للأسف - خاويا .. عن سبب هذا قال رئيس اللجنة:

•• الصرح الطبى الذى انتهى بناؤه وتشييده فى أروع صورة كان من المقرران يستقبل المرضى من أعضاء النقابة وكل أبناء محافظة القليوبية ، ولكن اتكاليف الإنشاء استنفذت كل موارد اللجنة وبقى استكمال تجهيزه بالمعدات الطبية والمقدر لها فى دراسة إنشاء المستشفى مايقرب من ١٠ ملايين جنيه حيث ستضم وحدة تفتيت حصوة بدون جراحة، ووحدة رنين مغناطيسي، فضلا عن أجهزة الأشعة العادية والمقطعية ومعامل التحاليل الطبية.

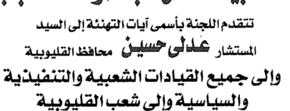
■ وأضاف :

•• الصرح الطبى الكبير الذى شيدته اللجنة النقابية المهنية للعاملين بالنقل البرى بالقليوبية لن يكون قاصرا فى خدماته على أعضاء النقابة فقط بل ستمتد لتشمل كل أبناء محافظة القليوبية .. إننا جميعا أبناء مصر .. وكلنا نعمل من أجل حياة أفضل للمواطن المصرى وأن أبناء القليوبية بجميع طوائفهم أخوة لنا نستقبلهم بكل الترحيب فى الصرح الطبى الكبير الذى شيدناه من أجل صحة أفضل لكل المواطنين.

لقد انتهينا من تنفيذ الجانب الأساسى لمشروع المستشفى - إقامة المبنى - وأملنا كبير فى الله ثم فى كل يد مخلصة أن تسهم معنا لنرى هذا الصرح العملاق الذى ستتحدث عنه الأجيال القادمة ؛ وعن عظمة عمال النقل البرى .



خلال شهور كان العمل يجرى على قدم وساق لتشييد أكبر صرح طبى .. والآن بعد أن تم هذا البناء بصورة أذهلت كل من شاهد المبنى بقى السؤال : متى تفتح المستشفى أبوابها أمام المرضى الباحثين عن علاج ؟

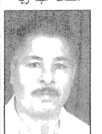


اللجنة النقابية لعمال البناء والأخشاب بقليوب





سيد طه حسن



محمد عبد ربه

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى السيد

المستشار **عدلى حسين** محافظ القليوبية

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية وإلى شعب القليوبية

بمناسبة

العيد القومى للقليوبية



عواد محمد حسن

عبد النبي حسين

كما يسعدها أن تتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

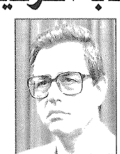
سيد طه حسن رئيس النقابة العامة

رئيس اللجنة	الأمين العام	نائب الرئيس
محمد عبد ربه	**عواد محمد حسن**	**إبراهيم الشلقانى**

م. الأمين العام	أمين الصندوق	م. أمين الصندوق	مستشار اللجنة
محمد عواد محمد	**عبد النبى حسين**	**محمد حسن مغاورى**	**أحمد كركر**

الأعضاء : عبد الهادى أبو سريع - عبد الحليم محمد - سيد أحمد كركر - نبيل فكرى - محسن عبد الله عبد الله

النقابة الفرعية لعمال الزراعة والرى - محافظة القليوبية



المستشار عدلى حسين



أحمد العماوى



م. محمد عبدالحليم

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى السيد المستشار **عدلى حسين** محافظ القليوبية

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية وإلى شعب القليوبية بمناسبة

العيد القومى للقليوبية

كما يسعدها أن تتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

م. محمد عبد الحليم رئيس النقابة العامة

رئيس النقابة الفرعية

طلعت التلاوى

فى مسيرة نصف قرن من عمر الزراعة

أيام مصر الخضراء !

إذا كانت ثورة يوليو المجيدة قد قامت لتحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضاء على الفساد والرشوة والإقطاع ، فهى بلاشك قامت أيضا ببناء دولة لديها من القوة الاقتصادية ما يمكنها من تحقيق الرخاء والرفاهية لشعبها ، ويضمن لها سبل الارتقاء والتقدم فى المستقبل .. ولأننا فى الأساس بلد زراعى ، فقد كانت الزراعة فى صدارة هذه الأولويات والاهتمامات ومن ثم ، أشرق على مصر فجر يوم جديد بانطلاقة زراعية كبرى جاءت مع الثورة واستمر فيض عائدها حتى الآن وسيظل .وسنتناول في هذه المناسبة مناسبة العيد الخمسيني لقانون الإصلاح الزراعي ، والذي أصبح يطلق عليه " عيد الفلاح" قضية استصلاح الأراضي ، وكذلك الآثار الإيجابية العظيمة لبناء السد العالي وكذلك الآثار الإيجابية لاستخدام الميكنة الزراعية ، خاصة في عمليات استصلاح الأراضي

تحقيق :
محمد رمضان

د. عبد السلام جمعة مدير مركز البحوث الزراعية السابق ومستشار وزارة الزراعة حاليا يقول :بدأ استصلاح الأراضى فى مصر قبل عام ١٩٥٢ بنشاطات فردية من جانب كبار الملاك ، وبعض الشركات الأجنبية ، التى تولت استصلاح مساحات متفرقة متاخمة لمصادر المياه المتاحة ، وتركز دور الدولة فى استصلاح الأراضى التى تم تخصيصها لأصحاب المعاشات ، وخريجي الجامعات والمعاهد العليا .

وبقيام، ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأت الدولة فى ممارسة نشاط استصلاح الأراضى فى المساحات البور المتخللة للأراضى القديمة ، حيث تم استصلاح نحو ٧٨.٨ ألف فدان حتى عام ١٩٦٠ ، بمعدل سنوى قدره حوالى ٩.٨٥ ألف فدان .

ومع بداية الستينيات بدأ عهد البلاد بالتخطيط ، فوضعت أول خطة بمصر (٦٠/٦١، ٦٤/٦٥) ، وبلغ ما تم استصلاحه من الأراضى في هذه الخطة ٥٣٦.٤ ألف فدان بمعدل سنويا قدره ١٠٧.٣٥ ألف فدان .

كما تم فى الخطة الثانية (٦٥/٦٦-٦٩/٧٠) استصلاح ٥٥.٢ ألف فدان سنويا بإجمالي عام عن الفترة ٢٢٠.٨ ألف فدان ، ويلاحظ انخفاض معدل الاستصلاح عن المرحلة السابقة بسبب ظروف حرب ١٩٦٧وماتلا ذلك من تدهور فى الأحوال الاقتصادية للبلاد وكذلك فترة الجمود فى استصلاح الأراضى من عام ٧٠/٧٩ نتيجة لاستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية ، ومتطلبات حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

واقتصر دور الدولة على استكمال للأراضى التي تم استصلاحها

ويضيف الدكتور عبد السلام أن ما بلغ استصلاحه عام ١٩٨٢ حوالي ٤٣.١٠ ألف فدان لتصل المساحة المزروعة لنفس العام ٦.١٥٥.٤٣٦ مليون فدان ومع زيادة اهتمام الدولة باستصلاح الأراضي وصل جملة ما استصلح عام ١٩٩١ نحو ١٨٦.٥٠ ألف فدان وبلغ معها جملة المساحات المزروعة للأراضي ٧.٣٢٥.٦٩١ مليون فدان والجدير بالذكر أن جملة الأراضي المستصلحة من عام ١٩٨٢ وحتي عام ٢٠٠٠ بلغ ٢.١٦٧.١٣٠ مليون فدان وليصل جملة المساحة المزروعة لنفس العام ٨.٣٢٢.٥٦٦ مليون فدان

وتستهدف خطة الدولة حتى عام ٢٠١٧ استصلاح مساحة تصل إلى ٣.٤ مليون فدان ، موزعة على عدة مناطق فى محافظات الجمهورية وتعتمد على المياه النيلية ، ومياه النيل المختلطة بمياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية .

هذا وقد أثبتت دراسات الأراضى إلي توفر مساحات تتجاوز ٨ ملايين فدان صالحة للزراعة ، وذلك للتوسع الأفقى فى استصلاح الأإضى الزراعية وتساهم عملية التوسع الأفقي في الزراعة ، فى إعادة توزيع سكان مصر على خريطتها ليصبح المعمور السكانى ٢٥٪ على الأقل من المساحة الإجمالية بدلا من ٥٪ حاليا .

نهر العطاء .. والإنجاز العظيم

يحدثنا د. سامى الفيلالى وكيل وزارة الزراعة لشئون الأرض والمياه والبيئة عن الإنجاز الأكبر فى مجال الزراعة وهو تشييد السد العالى فى مطلع الستينيات ، وما ترتب عليه من استصلاح المزيد من الأراضى والاستفادة من موارد المياه يقول : كان نقطة تحول كبيرة فى تاريخ الزراعة المصرية ، وقد جنت مصر ثماره بعد إتمام المرحلة الأولى من تشييده ، وتزايدت آثاره مع بداية السبعينيات حيث برزت مزاياه طوال الثمانينيات ، ووقى البلاد من سنوات القحط التى عانت منها معظم دول أفريقيا ، وأدى إنشاؤه إلى توسع أفقى فى استصلاح أكثر من مليون فدان بالاعتماد على مياه السد العالى .

كما أمكن تحويل حوالى ٩٥٠ ألف فدان من رى الحياض إلى الرى الدائم وترتب على ذلك زيادة المساحة المحصولية بزراعة الأراضى الزراعية بأكثر من محصول سنويا ، فارتفعت معها المساحة المحصولية وذلك على الرغم من فقد مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية نتيجة التوسع العمرانى وحركة التشييد فى البلاد.

وقد حمى السد العالى البلاد من خطر الفيضانات العالية وأمنها من كوارث الفيضانات المنخفضة ، مثلما حدث أعوام ٦٤-٦٥-٦٦-٦٩-٧٥ واستطاع السد العالى حماية البلاد من آثار الفيضانات التى كانت ستدمر جسرى النهر والمنشآت المقامة عليهما ، كما حمى البلاد من نقص شديد فى موارد مياه النهر ، وخاصة عام ٨٤-٨٥ حيث بلغ إيراد النهر الطبيعى عند أسوان ٣٤ مليار متر مكعب .

والجدير بالذكر أن حصة مصر من مياه النهر تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب سنويا ، وتعتبر هذه السنوات من سنوات الشح الشديدة .

ولولا السد العالى لتعرضت ملايين الأفدنة للبوار ، ومرت هذه الفترة دون أن يشعر أحد بأخطارها .

ويرجع ذلك إلى ماتم تخزينه فى بحيرة السد العالى خلال الستينيات والسبعينيات ، وقد تم سحب ما يبلغ ٧١ مليار متر مكعب من المخزون المائى لمواجهة النقص فى المياه خلال فترة الثمانينيات .

وتم الآن تحسين حالة الصرف فى الأراضى الزراعية بضبط عملية توزيع المياه وتصريفها فى



عبدالناصر يراجع مع المهندس صدقى سليمان وعدد من المهندسين والخبراء خطط إنشاء السد العالى

• السد العالى .. الإنجاز العظيم الذى حمى ملايين الأفدنة من أخطار الفيضان وشبح البوار والجفاف

مجرى النهر وفروعه ، وإنشاء شبكة المصارف الضرورية ، ابتداء من المصارف العامة ، وحتى المصارف الحقلية .

وقد بدأ تنفيذ برنامج موسع للصرف المغطى فى منتصف السبعينيات .

ويضيف د. الفيلالى قائلا: إن الدراسات الحالية تركزت على كيفية تدبير موارد مائية إضافية لاستخدامها فى رى الأراضى الجديدة ، وقد قدرت بحوالى ١٢.٧ مليار متر مكعب حتى عام ٢٠١٠ .

يستخدم منها ٢.٥ مليار متر مكعب للشرب واحتياجات المصانع .

والقدر الأكبر ١٠.٢ مليار متر مكعب تخصص للتوسع الأفقى فى استصلاح الأراضى الجديدة .

ويأتى الاهتمام الحالى بإيجاد مصادر أخرى للمياه سواء للشرب أو للزراعة أوالصناعة لتناقص متوسط نصيب الفرد سنويا من مياه النيل ، حيث بلغ عام ٧٠ حوالى ١٦٥٢ متر مكعبا ، وهبط فى عام ٨٩ إلى ١٠٤٧ مترا مكعبا سنويا ، أى بنسبة انخفاض تبلغ ٣٧٪ ووصول نسبة الانخفاض إلى ٥٠٪ عام ٢٠٠٠ فلا يتجاوز نصيب الفرد حوالى ٨٤٠ مترا مكعبا فى السنة مالم نستطع زيادة مواردنا من المياه ، من داخل أو خارج حدودنا ، مع العلم بأن تناقص نصيب الفرد من المياه العذبة يؤدى إلى تناقص نصيبه من الأراضى الزراعية .

لذا كان اللجوء إلى استخدام المياه الجوفية حيث أوضحت الدراسات أن جملة ما يستخدم منها فى شتى الأغراض ، يصل إلى حوالى ٢.٢ مليار متر مكعب فى الدلتا ،والوجه القبلى .

وتدل الدراسات الحديثة على أن حجم المياه الجوفية المعد للاستخدام يصل إلى ٢.٧ مليار متر مكعب لأغراض الشرب والرى ، مع المحافظة على وضع الاتزان المائى الحالى .

ونحن فى المرحلة الحالية نسعى إلى تشغيل الخزان الجوفى بمحافظات القليوبية ، والشرقية ، والدقهلية والبحيرة ، لرى حوالى نصف مليون فدان ، وكذلك توفير مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٠٥ لمياه الشرب والرى بمحافظات الدلتا ، وإمكانية التوسع فى حدود ٢.٥ مليار متر مكعب فى الوادى الجديد ، وشرق العوينات حتى



د. سامى الفيلالى



م. رشاد عبدالسلام

عام ٢٠١٠ لاستصلاح حوالى ١٥٠ ألف فدان علاوة على المحافظة على المساحة المزروعة حاليا وتقدر بحوالى ٤٣ ألف فدان ، وزراعة ١٢٠ ألف فدان بشرق العوينات .

ويشير د. الفيلالى : إلى إمكانية استخدام ١٠ مليارات متر مكعب من مياه الصرف ، بخلطه بنسبة ١:١ مع المياه العذبة .

وقد تضمنت الخطة الخمسية ٩٢/٨٧ مشروعات ضخمة للتوسع فى إعادة استغلال مياه الصرف فى الرى وتتمثل فى :

– مشروع ترعة السلام لرى حوالى ٤٠٠ ألف فدان بمياه النيل المخلوطة مع مياه الصرف ،

المقدر استخدامها سنويا بحوالى ١.٤٦ مليار متر مكعب .

- ومشروع التوسع الأفقى بمنطقة وسط الدلتا لاستصلاح حوالى ٩٤ ألف فدان ، وتحتاج لمياه صرف تبلغ حوالى ٧٠٠ مليون متر مكعب وقد بلغ جملة مياه الصرف المستخدمة بوسط الدلتا عام ٩٢ حوالى ١.٤ مليار متر مكعب .

وكذلك يتم الاستفادة من مليار متر مكعب من مياه الصرف بمشروع ترعة النوبارية ، وأيضا ٤١٠ مليون متر مكعب بمنطقة الفيوم .

وذلك للتوسع الأفقى فى استصلاح الأراضى الزراعية .

استخدام الميكنة الزراعية

واستطرد سيادته قائلا :وانطلاقا من سياسة وزارة الزراعة فى ضرورة الاستفادة من إدخال العلم ، والتكنولوجيا إلى عالم استصلاح الأراضى فقد تحقق ذلك باستخدام الميكنة مما كان له أكبر الأثر فى توفير الوقت والجهد ، وتحقيق نتائج أفضل ، وهنا يشير المهندس الزراعى رشاد عبد السلام رئيس قطاع الميكنة الزراعية بوزارة الزراعة إلى أن الميكنة هى فى الأساس عبارة عن تأدية العمليات الزراعية بواسطة معدات أو آلات زراعية ميكانيكية ، تعتمد على القدرة المحركة الميكانيكية فى تشغيلها مع بذل أقل مجهود بشرى أو حيوانى .

وقد بدأ الاستخدام الفعلى للميكنة الزراعية فى مصر أوائل الثمانينيات بإنشاء قطاع الميكنة الزراعية التابع لوزارة الزراعة بهدف :

أولا : خفض تكاليف الإنتاج نظرا لإرتفاع أجر العمالة الزراعية لنقصها الشديد ، وخاصة فى فترة أواخر السبعينيات .

ثانيا : زيادة إنتاج الفدان من الأراضى الزراعية وتحسين نوعية الإنتاج .

ثالثا: رفع المستوى المعيشى والصحى للمزارع

رابعا : تحديد القوى البشرية من العمل اليدوى المضنى فى الحقل وتحديد عمالة الحيوان فى العمل المزرعى ، وتحويله إلى حيوان منتج للحم واللبن ، وكذلك إمكانية زيادة التوسع الزراعى الأفقى بتكاليف اقتصادية للمساحات الكبيرة

أما عن الصعوبات التى تواجه استخدام الميكنة فيتحدث المهندس رشاد بأنها تنحصر فى شقين :

الأول: يرجع إلى العوامل البيئية حيث ملاءمة سطح الأرض لاستخدام الميكنة الزراعية من عدمه .

الثاني : استخدام الميكنة الزراعية يجب أن يتناسب مع حجم الحيازة الزراعية ، وإحداث توافق بين العمل الآلى والبشرى والحيوانى - حيث واجهت الميكنة صغر مساحة الحيازات للأراضى الزراعية نتيجة توزيع الأراضى بعد الثورة على الفلاحين .

حيث بلغ عدد الحيازات عام ١٩٥٠ ١٠٠٣٠٢٣ ووصلت عام ١٩٨٢ إلي ٢٨٦٤٤١٢ وزادات حتي بلغت عام ٢٠٠٠إلى ٤٦٩٦٣٧٢

ماذا عن تطور الميكنة الزراعية ؟

يجيب سيادته قائلا : الزراعة بدأت أول الأمر بالاعتماد الكامل على العمالة البشرية فى جميع العمليات الزراعية بدءا من تجهيز الأرض للزراعة وحتى الحصاد ، وأدى ذلك إلى انخفاض الإنتاجية للأراضى الزراعية ، وانخفاض إنتاجية العامل البشرى .

ثم ظهرت الآلات الزراعية مثل الفأس والمنجل ، واستطاع الإنسان من خلالهما رفع إنتاجيته عن المرحلة السابقة ، وأعقب تلك المرحلة استئناس الإنسان للحيوان بديلا عن جهده العضلى واكتفى بقيادتها واكتشف الإنسان المحراث البلدى ، ثم ظهرت آلآت الحش وآلآت الحصاد ، وظهرت السواقى التى يقودها الحيوان لنقل مياه الرى إلى الأراضى الزراعية .

وتطورت حتى وصلت فى عصرنا إلى الآلات الزراعية والجرارات الزراعية وآلآت الحصاد ، والدرس الميكانيكية وتمثل دور الإنسان فى تحويل وضبط وقيادة وصيانة الآلة الزراعية .

ويضيف م. رشاد : من كل ذلك يمكننا القول - على سبيل المثال - إن المحراث البلدى يحرث فدانا واحدا فى اليوم ، بينما يحرث المحراث الميكانيكى ثمانية أفدنة يوميا .

وتروى الساقية ١/٦ فدان فى اليوم ، فى حين أن ماكينة الرى التى قوتها ٦ حصان تروى خمسة أفدنة يوميا .

ويؤدى استخدام الميكنة الزراعية إلى خفض كبير فى تكاليف استصلاح الأراضى ، وتجهيزها للزراعة بنسبة تتراوح بين ٥٣٪ إلي ٧٣٪ من قيمة إجمالى التكاليف باستخدام الطرق الزراعية التقليدية .

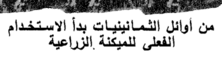
كما أن استخدام الميكنة يؤدى إلى ارتفاع الغلة الغذائية فى مختلف المحاصيل ،مثل زيادة محصول القمح بنسبة ٢٧٪ والفول البلدى بنسبة ١٥٪ والذرة الشامية بنسبة ١٣٪ من إنتاجيتها السابقة بالأساليب الزراعية القديمة وأدى استخدام آلة الرى الميكانيكية إلى رفع كفاءة استخدام مياه الرى بحوالى ٦٠٪ ووفرت الميكنة ٨.٨٢ يوم عمل للفدان فى زراعة الأرز ، أى حوالى ثلث عدد العمال اللازمين للفدان .

وتعتبر فترة الثمانينات مرحلة النهضة فى استخدام الميكنة الزراعية

الميكنة والإنتاج الزراعى

ويقول المهندس عبد السلام : لقد سجلت الميكنة زيادة فى إنتاجية الفدان من المحاصيل عام ٢٠٠٠ بلغت نحو ١٤ ٪ نتيجة عمليات خدمة التربة ونحو ١٣٪ نتيجة الزراعة فى الميعاد المناسب ، ٤٪ نتيجة لاستعمال تقاوى محسنة ٩٪ نتيجة تقليل الفاقد فى عملية الحصاد ٨٪ نتيجة تحسين كفاءة الصرف ٢٪ نتيجة تسوية سطح التربة ، ٥٪ نتيجة التكثيف الزراعى وكذلك تم توفير الفاقد في التقاوى الزراعية الناتج عن استخدام أسلوب الزراعة اليدوية ، بالإضافة إلى ضمان نسبة مرتفعة من الإنبات لوجود البذور على عمق ثابت ، ومسافات متساوية .

وقد أدى استخدام الزراعة الآلية إلى توفير التقاوى لكافة المزروعات مثل توفير ٣٨.٥ ٪ من محصول القطن ٣٣.٣ من محصول الأرز ، و٤٠٪ من القمح ، و٦٠٪ من الذرة ، كل ذلك وفر فى التقاوى بالميكنة الحديثة ، عن مثيلتها بالزراعة اليدوية ،وعلى جانب آخر بالنسبة لأثر الميكنة على الإنتاج الحيوانى **يقول م. رشاد** : إن الهدف من استخدامها هو إحلال العمل الآلى محل العمل الحيوانى فى أداء مختلف العمليات الزراعية ، وبذلك يتحول الحيوان إلى الدور الرئيسى له وهو إما إنتاج اللحم أو اللبن بالنسبة للأبقار والجاموس ، أو المساعدة فى النقل (بالنسبة للخيل والبغال والحمير) وهو دور فى غاية الأهمية .

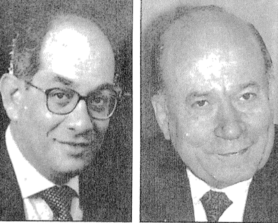


من أوائل الثمانينيات بدأ الاستخدام الفعلى للميكنة الزراعية

فى قطاع الحاصلات الزراعية

المصـــدرون يتساءلون: إلى متى نفتقد الترويج والدعاية؟ المسئـــولون يجيبون: هناك حلول لجميع المشكلات !

أولى الرئيس محمد حسنى مبارك رعاية خاصة للقطاع الزراعى منذ أن تولى مسئولية قيادة مسيرة العمل الوطنى . وقد حدد سيادته معالم استراتيجية الزراعة المصرية فى إطار مبدأ " من لا يملك قوته .. لا يملك حرية قراره " والتى أعلنها أمام ممثلى ١٣٠ دولة فى " مؤتمر الصندوق الدولى للتنمية الزراعية " بروما .. كما أكد الرئيس فى ذلك الوقت على أن قضية التصدير بصفة عامة هى قضية حياة أو موت من حيث تكامل السياسات بين المنتج الصناعى والمنتج الزراعى – نوعا وكما – وربطه بالأسواق الخارجية فضلا عن قدرة المنتج الزراعى على المنافسة فى إطار الشراكة الأوروبية ، والكوميسا ، ومنظمة التجارة العالمية ، والاتفاقيات الثنائية مع العالم العربى ./. وفى هذا التحقيق نتعرف على أبعاد هذه الاستراتيجية الخاصة بالمنتج الزراعى وما الذى حققته فى مجال زيادة التصدير.



د. يوسف والى — د. يوسف بطرس غالى

■ تحقيق: **هـويدا غنيم**

فى البداية يقول د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة :

تبدأ أهم الإنجازات التى تحققت فى قطاع الزراعة فى عهد الرئيس مبارك بزيادة مساحة الأراضى الزراعية من ٦.٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ ، إلى ما يقرب من ٨.٢ مليون فدان الآن ، نتيجة دخول مساحات كبيرة من الأراضى تم استصلاحها ، وزيادة المساحة المحصولية من ١١.٢ مليون فدان ١٩٨٢ إلى حوالى ١٥.٥ مليون فدان الآن ، وكذلك زيادة قيمة الإنتاج الزراعى من ٥.٧ مليار جنيه منذ عام ١٩٨٢ إلى حوالى ٧٠.٣ مليار حاليا ، كما زاد إنتاج الحبوب من ٨ ملايين طن عام ١٩٨٢ إلى حوالى ١٨.٥ مليون طن الآن ، كما زاد حجم الخضر من ٩.٦ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ١٥.٥ مليون طن حاليا ، مع التطور فى إنتاج الفاكهة من ٢.٦ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى حوالى ٦ ملايين حاليا ، وزاد إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك كما زادت الإنتاجية بالنسبة للمحاصيل الغذائية والاستراتيجية مثل القمح الذى زاد من ٩ أرادب عام ١٩٨٢ إلى ١٨ أردبا حاليا للفدان ، وكذلك الذرة الشامية زادت من ١١ أردبا عام ١٩٨٢ إلى ٢٤ أردبا الآن للفدان وزاد إنتاج فدان الأرز من ٢.٤ طن إلى ٣.٨ طن وزاد إنتاج قصب السكر من ٣٤ طنا إلى ٥١ طنا للفدان وحققت مصر المركز الأول على العالم بالنسبة لإنتاجية الفدان فى قصب السكر ، والأرز ، والذرة الرفيعة والمركز الرابع بالنسبة لإنتاجية القمح وقد حققت مصر اكتفاء ذاتيا من الأرز والخضر والفاكهة ، والألبان الطازجة واللحوم البيضاء ، والبيض والأسماك ، بل حققت فائضا تصديريا لهذه الحاصلات وأصبحت المنتجات المصرية تغزو الأسواق الخارجية بنجاح فائق .

كانت مساحة زراعة الفاكهة ٤٠٠ ألف فدان أصبحت الآن ١.١ مليون فدان وكانت مساحة زراعة الفول ٢٧٠ ألف فدان .. زادت الآن إلى ٣٣٠ ألف فدان .

كما تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح رغم زيادة السكان بحوالى ٢٣ مليون نسمة ،

استراتيجية زراعية

ويستطرد د. والى فى حديثه مشيرا إلى أن أهم ملامح استراتيجية الزراعة المصرية حتى عام ٢٠١٧ هى :

– زيادة معدل النمو السنوى للإنتاج الزراعى من ٣.٤٪ سنويا إلى ٣.٨ ٪ ، خلال الخطة الخمسية الرابعة ، ثم إلى ٤.١ ٪ سنويا عن طريق التوسع الزراعى النباتى والحيوانى أفقيا ورأسيا .

– استصلاح واستزراع ٣.٤ مليون فدان جديدة ودخول مصر عصر المشروعات الزراعية العملاقة فى توشكى ودرب الأربعين ، وشرق العوينات ، وترعة السلام .

– الاستمرار فى تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية والاعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة واستخدام المصائد والفرمونات ، بما يقلل تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة وازدياد القدرة على المنافسة العالمية والتصدير من جهة والمحافظة على صحة الإنسان والبيئة من التلوث من جهة أخرى .

– زيادة قيمة الصادرات الزراعية من ٢ مليار جنيه سنويا ، إلى ٥ مليارات جنيه سنويا وذلك من خلال النفاذ إلى الأسواق فى إطار منظمة التجارة العالمية والمشاركة المصرية الأوروبية والأمريكية ، والكوميسا الإفريقية وخدمات التجارة الحرة العربية الكبرى .

- كذلك تشجيع الاستثمار الخاص المصري والعربى والأجنبى فى الزراعة ودعم مؤسسات البحث العلمي وخاصة الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجي والإرشاد الزراعي والائتمان الزراعى ، والتسويق الزراعي ودعم المنظمات الأهلية غير الحكومية.

آفاق التصدير

ويشير الدكتور يوسف بطرس غالي وزير التجارة الخارجية إلى أن استراتيجية تنمية الصادرات المصرية التي وضعتها وزارة التجارة الخارجية قد أولت صادرات الحاصلات الزراعية أهمية كبيرة إذ جاءت في المركز الثاني بعد المنسوجات في الاستراتيجية ولقد تضمنت مجموعة من البرامج لتنمية صادرات الحاصلات الزراعية شملت الإنتاج ، والمقاومة ، والضرائب ، والنقل ، والتسويق ، والمواصفات ، وتنظيم عملية الإنتاج ، وفحص الحاصلات الزراعية المصدرة للتأكد من سلامة المنتج وخلوه من الآفات ،وتنظيم عمليات الزراعة العضوية ، مع تخصيص مساحات كبيرة بالأراضي الجديدة للتصدير ، يعتمد فيها على الزراعة النظيفة ، مع تعديل قانون المعاملة الضريبية للأراضي الزراعية ، وحل مشاكل النقل وتخفيض تكلفة استيراد الشاحنات .

وبالرغم مما تم اتخاذه من إجراءات .. إلا أن المصدرين لازالت لديهم شكاوى وهم يطالبون بضرورة إيجاد الحلول المناسبة لها حتى ترتفع صادرات الحاصلات الزراعية إلى ما يزيد على مقرراتها الحالية .

مؤشرات مبشرة

ويستطرد وزير التجارة الخارجية مشيرا إلى أن هناك مؤشرات تبشر بالجهود المبذولة لزيادة تصدير الحاصلات الزراعية فبالنظر إلى تقرير وزارة التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٢، تبين أن هناك ارتفاعا فى نسبة صادرات المنتجات الزراعية بخلاف القطن قدره ٥٪ ليصل عائد هذه الصادرات إلى ٨٦ مليون دولار وذلك لارتفاع معدل تصدير الفواكه والحمضيات والتى تضاعفت لتصل إلى ١٤ مليون دولار .

كما ارتفعت صادرات القطن إلى ٤٦ ٪ لتصل إلى ١٨٦ مليون دولار ، مقابل ١٢٧ مليون دولار فى العام السابق كما ارتفع إنتاج القطن خلال الفترة المنقضية فى الموسم الحالى بنحو ١٪ ليصل إلى ٦٢٧٣ ألف قنطار مقارنة بنفس الفترة فى الموسم السابق .

حصص الاتحاد الأوروبى

ويشير التقرير إلى تطور الصادرات إلى أسواق حصص الاتحاد الأوروبى " الموقف حتى ٢٠٠٢/٦/٥) حيث أشارت الإحصائيات إلى استنفاد كامل الحصة المقررة فى كل من صادرات البطاطس المبكرة والبرتقال (بنوعيه) والبصل الطازج ، والفاصوليا الخضراء كما ارتفعت نسب الاستخدام لباقى الحاصلات الزراعية المصدرة ما بين ٤٪ للبصل المجفف و١٪ للثوم المجفف ومن ناحية أخرى بلغت نسبة الاستخدام لصادرات غزل القطن والمنسوجات القطنية ١١٪ ، و٨٪ على التوالى .

خطة شاملة للتطوير

ويقول اللواء محمد البنا رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات :

إن برنامج التطوير والتحديث الذى تنفذه الهيئة يأتى فى إطار استراتيجية وزارة التجارة الخارجية التى تستهدف التيسير على المصدرين والمستوردين ، وتنمية الصادرات المصرية للأسواق الخارجية وأنه قد تم اتخاذ العديد من الإجراءات للوصول إلى تحقيق هدف التحديث يأتى فى مقدمتها تأهيل العاملين فى بعض المعامل - وأهمها معمل الدخيلة - من خلال بعثات للخارج ، للتدريب على عمليات الفحص ، كما يتم حاليا إعداد برامج تدريبية على اللغة الإنجليزية والحاسب الآلى ، والدبلوماسية التجارية وكتابة التقارير الفنية ، والفحص المعملى كما تقوم الهيئة بتدريب بعض العاملين فى فرع الهيئة ببورسعيد وقد تم الاتفاق مع مركز معلومات مجلس الوزراء على إنشاء شبكة حاسب آلى لربط المقر الرئيسى للهيئة بفروعها على مستوى الجمهورية ، وبالجهات الرقابية المختلفة .

فتح أسواق جديدة

وفى مجال توعية المصدرين ومساعدتهم ، قال رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات إن برنامج التطوير تضمن إنشاء وحدة التدخل السريع لتلقى أية شكوى من المصدرين وتقديم العون فى العمليات التصديرية ، وكذلك الاستيرادية بالإضافة إلى قيام لجان إرشادية من الفروع بتقديم الإرشاد الفنى للمصدرين وبخاصة فى كيفية تعبئة السلع المصدرة ، وأهم المواصفات التصديرية لهذه السلع وذلك لتحقيق هدف الدولة فى زيادة الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة .

ويؤكد اللواء محمد البنا حرص الهيئة على تقديم المساعدة للأجهزة المختلفة ، وتجمعات رجال الأعمال وقد تم تفعيل ذلك فى بعض اللجان التابعة للمجالس السلعية مثل " لجنة البصل" التي قامت خلال الأيام الماضية بالتعامل مع قضية رفض بعض الشحنات من البصل إلى إحدى الدول العربية وقامت الهيئة بفحص البصل المرتجع لمعرفة أسباب الرفض ، لتلافى هذه المشاكل ، وعدم تكرارها وقد تضمن برنامج الهيئة أيضا تقديم الدراسات الخاصة بدراسة التكلفة للسلع المصدرة ، حتى يمكن تقديم مساندة للسلع ذات التكلفة العالية.

تحديث معامل الفحص

وحول تحديث المعامل استعرض **اللواء محمد البنا** الإجراءات التى تمت فى هذا المجال ، موضحا أنه بالنسبة للإسكندرية تم تخصيص مساحة ٢٠٠٠ متر مربع بالدخيلة لإنشاء معمل حديث متكامل لفحص واختيار السلع الغذائية ، يشمل ٤ طوابق وتبلغ تكاليف هذا المعمل ٥ ملايين جنيه ، كما يتم تجهيز ٤ معامل لكيمياء الأغذية والفحوص ومعمل حيوى وآخر للحوم والدواجن ، ويتم تجهيز هذه المعامل بالمواصفات القياسية المصرية .

وبالنسبة لبورسعيد فإنه قد تم اتخاذ الإجراءات الإدارية لإنشاء معامل غذائية وتجهيزها مع تخصيص مساحة ٣٦٠ مترا لإقامة معمل حديث متكامل لفحص واختيار السلع الغذائية وتحديث المعامل بالأجهزة الحديثة.

وفى دمياط تم إصدار التوجيهات لإنشاء معمل حيوى متكامل وسيتم تجهيزه خلال أربعة أشهر ويتم أيضا اتخاذ الإجراءات لإقامة معمل معتمد **بالعين السخنة** لاختيار وفحص السلع الغذائية وذلك كله يتطلب إعداد جميع المعامل بأحدث الأجهزة ويشمل ذلك كل معامل **القاهرة والسويس وسفاجا والسلوم والعاشر من رمضان** ، طبقا للمواصفات الدولية .

وفى ختام حديثه أكد **رئيس الهيئة اللواء محمد البنا أن** هناك تعاونا وتنسيقا مع الأجهزة المختلفة من أجل تفعيل القرار الجمهورى رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠ فى شأن تيسير إجراءات الفحص والرقابة على السلع المصدرة والمستوردة وهذا واضح من خلال المتابعة المستمرة من **جانب الدكتور يوسف بطرس غالى وزير التجارة الخارجية** لأعمال الأمانة الفنية المختصة ، والتى تضم جميع الوزارات والأجهزة المعنية .

النهوض بالصادرات الزراعية

ويتناول السيد خالد أبو إسماعيل " أحد كبار المصدرين للحاصلات الزراعية ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ، قضية التصدير قائلا :

إن الإجراءات التى تم اتخاذها فى مجال حل مشاكل صادرات الحاصلات الزراعية بالرغم من أنها بدأت تؤتى بنتائجها - إلا أن هناك المزيد الذى يجب اتخاذه .

وأضـاف خـالد أبو إسمـاعيل أن النتائج الإيجابية التى تحققت بفضل مساعدة وتشجيع الحكومة للمصدرين ماديا ومعنويا ، أسفرت عن زيادة كبيرة فى صادرات الحاصلات الزراعية وعلى سبيل المثال فقد زادت صادراتى من ١٨ ألف طن عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧.٩ ألف طن عام ٢٠٠١ ودخلنا أسواقا جديدة لأول مرة مثل **روسيا وسلوفاكيا وقطر** وإن نسبة الزيادة وصلت فى بعض الأصناف إلى ٥٠٪ ونتوقع زيادة الصادرات المصرية خلال الفترة المقبلة إلى مليار دولار .

وأشار **خالد أبو إسماعيل** إلى أن قانون حوافز التصدير سوف يحل الكثير من المشكلات التى كانت تواجه المصدرين خاصة ما يتعلق بالضرائب والجمارك ، وتعدد الجهات الإدارية التى تتعامل مع المصدرون .

بعض المشاكل

ويستطرد **خالد أبو إسماعيل** مشيرا إلى أن الحاصلات الزراعية تواجه مشكلة النقل الجوى والشحن وعدم وجود ساحات مبردة فى المطارات والموانئ وأن هذه المشكلات فى طريقها إلى الحل فهناك مساحة مبردة بمطار القاهرة يجرى إقامتها وسوف تفتتح خلال الشهور المقبلة كما تم الاتفاق بين بنك تنمية الصادرات ووزارة الطيران المدنى على توفير الفراغات اللازمة لشحن الصادرات المصرية للأسواق الخارجية فى أى وقت ، وهو ما يحل مشكلة كبيرة كانت تواجه المصدر المصرى .

كذلك فإن زيادة صادرات الحاصلات الزراعية ليست أمرا مستحيلا إذا تم اتفاق المصدرين ، وتطبيق نظام **"التاكسى ربيت "** على الحاصلات بما يؤدى إلى خفض التكلفة التصديرية لهذه المنتجات وتحسين موقعها التنافسى فى الأسواق الخارجية.

اتفاقية الشراكة

وأوضح خالد أبو إسماعيل أنه فى ظل اتفاقية الشراكة مع أوروبا سوف تزداد الصادرات الزراعية المصرية إذ إنه سوف تفتتح الأسواق أمام الحاصلات الزراعية وعلى الأخص منها البرتقال ، والبطاطس ، والزهور ويمكن أن تدفع بهذه الصادرات لتصل إلى نحو ٣ مليارات دولار .

كما أن اكتمال مشروعات التنمية الزراعية فى جنوب الوادى وسيناء سوف يوفر حجم إنتاج ذى مواصفات تصديرية من حيث التوقيت والنوعية .

ولا أستطيع أن أغفل أن مستقبل صادرات الحاصلات الزراعية فى مصر يمثل القاطرة التصديرية ، إذا ما تم توفير المناخ المناسب لنمو الصادرات ، وحل مشاكله ، كما أن هناك اتفاقا عاما بين المصدرين ورجال الأعمال والمستثمرين ، والمسئولين عن التصدير .

كما أن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة سوف تأتى ثمارها وينعكس ذلك على زيادة الصادرات بمعدلات غير مسبوقة ، كما أن هناك آفاقا واسعة نحو تحقيق المزيد الذى سيرفع من شأن الصادرات الزراعية فى السوق العالمية .

عفن البطاطس وتحديات التصدير

الدكتور سعد نصار محافظ الفيوم حاليا والعميد السابق لكلية زراعة الفيوم وأستاذ الاقتصاد بزراعة القاهرة الآن .. يقول :

إن مصر تتمتع بمزايا نسبية فى إنتاج الحاصلات البستانية وهى تشكل أهم صادراتنا الزراعية التى ارتفعت أخيرا إلى حوالى ٧٥ مليون دولار سنويا ، ولكننا نستهدف زيادتها باستخدام التقنيات الحديثة فى إعداد صادراتنا ومواجهة ما نتعرض له من تحديات " مثل قضية العفن البنى للبطاطس وإصابة الذبابة للموالح " وكلها أسباب تستخدم لتقييد دخول صادراتنا لدول الاتحاد الأوروبى ، ولبعض الدول الأخرى مثل السعودية التى تقتدى بالاتحاد الأوروبى فى هذا الصدد .

وأشار **الدكتور نصار** إلى أن مصر التزمت فى برنامج الإصلاح الاقتصادي برفع الدعم عن الإنتاج ولكنها تدعم السعر الزراعى لبعض المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح ، والذرة والقطن لصالح الفلاح الذى يتمتع بسعر توريد للحكومة يزيد على السعر العالمى ولكن الفجوة بين السعر المحلى والعالمى انخفضت بشكل كبير بعد ارتفاع سعر الدولار وانخفاض قيمة الجنيه المصرى إلى حوالى ٣٠٪ .

إن الحكومة تدعم صادراتنا الزراعية بحوالى ١٦٠ مليون جنيه سنويا فهى تدعم طن صادرات الأرز بحوالى ١٠٠ جنيه ، وطن صادرات الموالح بحوالى ٧٠ جنيها .

سيناريوهات الاتفاقية

ويستطرد الدكتور نصار :

– هذه الأرقام متواضعة إذا ما قورنت بالدعم الأوروبى والأمريكى لصادراتهما وهنا أطرح سؤالا :

من الرابح فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية " الجات سابقا " ؟

الإجابة تقول إن الرابح أو الفائز فى إطار اتفاقية التجارة العالمية هى الدول القادرة على زيادة إنتاجها وخفض استهلاكها وزيادة صادراتها ، وخفض وارداتها .

أى أن وفاء الدول الكبرى بالتزامات اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد لا يحقق صالح الدول الفقيرة والنامية فى بعض الأحوال !! وهو ما يؤكد أهمية دراسة السيناريوهات المختلفة للاتفاقية لمواجهة مشوار الأمس وتحسين خطوات الغد

التسويق والمواصفات

أما فيما يتعلق ببرامج التسويق والمواصفات



فيقول الدكتور حمدى عبد العظيم عميد معهد البحوث والدراسات بأكاديمية السادات إن العمل يجرى حاليا على تصميم وتنظيم منح علامات جودة للمنتجات خاصة البستانية ، مثل الخضر والفاكهة والأعشاب الطبية وغيرها من المنتجات وكذلك التعاون مع شركات تسويقية عالمية للترويج لهذه العلامات التجارية فى أسواق أمريكا وأوروبا ، واليابان ، التى تعشق الملوخية المصرية .

وذلك مما يزيد من تعريف الأسواق العالمية بالمنتجات المصرية ، وبالتالى يزيد إقبال الجمهور عليها .

بورصة زراعية

ويستطرد الدكتور حمدى عبد العظيم مؤكدا على أهمية إنشاء بورصة للخضر والفاكهة وذلك لتسهيل التقاء المنتج بالسوق والمصدر وسوف تعمل البورصة الزراعية على إنشاء جهاز معلومات عن الأسواق الخارجية والداخلية ، وتوثيق التعاون بين المنتج والمصدر .

إن عملية التصدير هى عملية حياة أو موت وهذا ما أكده الرئيس حسنى مبارك فى كثير من لقاءاته بالمسئولين والمصدرين وإذا كان التصدير هو قضية مصير فلابد أن ننظر إليها نظرة شمولية تغطى كافة أبعادها فالملاحظ أن هناك تجاهلا واضحا لقضية دراسات السوق والإنتاج.

فقد أكدت جميع التجارب الناجحة فى التصدير على أن الإنتاج لابد أن يقوم على دراسات تسويقية لاحتياجات ومتطلبات السوق التى أسعى للتصدير إليها والتجربة الصينية خير دليل على ذلك فقبل أن تقوم الصين بإنتاج سلعة ما فإنهم يدرسون السوق الخارجية أولا وبعد ذلك يقومون بتصميم وإنتاج السلعة اللازمة لهذا السوق وبسعر مناسب ولكن ما يحدث عندنا فى مصر هو العكس فإننا نقوم بإنتاج السلع ثم نبحث عن السوق التى يمكن أن نستوردها ففى الصين لا يلبسون الجلباب ولكنهم يصنعونه لنا ويصدرونه للدول العربية فالجهل التسويقى هو السبب وراء انتكاسة التصدير فى مصر حيث لا توجد حتى الآن مؤسسات تسويقية متخصصة تبحث عن الأسواق وتطلب من المنتجين تصنيع السلع والمنتجات لها، ولا شك إن غياب هذا الفكر فى التعامل مع قضية التصدير يعتبر من العوامل الرئيسية التى تساهم فى إخفاق الكثير من الخطط التى وضعت للنهوض بالتصدير وعلينا أن ننشر ثقافة التصدير ورفع الوعى لدى المنتجين بأهمية الدراسات التسويقية التى تسبق الإنتاج

تقليل الفاقد .. وزيادة معدلات التصدير

هذاويؤكد الدكتور حمدى عبد العظيم على أن الخطة التى تم وضعها لزيادة الصادرات الزراعية تستهدف الزيادة من ٦١٩ مليون دولار إلى ٩٤٩ مليون دولار فى العام المقبل بمعدل نمو مستوى ١٥٪ إذ بلغ معدل نمو الصادرات الزراعية - باستثناء القطن - ٢٥ ٪ سنويا حيث روعى تثبيت الكميات المصدرة من القطن عام ٢٠٠٠ والتى تقدر بحوالى ١١٥ ألف طن وذلك فى ضوء ثبات المساحة المزروعة قطن سنويا وكذا محدودية الطلب المتوقع على القطن المصرى خلال السنوات القليلة المقبلة .

وقال إن هذه المعدلات يتوقف تخفيضها على عدد من الإجراءات والعوامل أهمها الانتهاء من إنشاء المساحة المبرّدة بميناء القاهرة الجوى والتى من شأنها تقليل الفاقد من الخضر والفاكهة الطازجة ، وزيادة معدلات التصدير منها بنسبة تصل إلى ٥٠٪ .

أسواق جديدة

وعن المشكلات التى تعوق زيادة صادراتنا من المنتجات الزراعية ، وهل هناك مميزات فى إنتاجنا الزراعى ترشحه للمنافسة فى الأسواق العالمية ..

أجاب السيد إمام عبد الرحمن محمد العضو المنتدب لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية قائلا :

إن الأمل الحقيقى لزيادة الصادرات المصرية يتمثل فى منتجاتنا الزراعية ذات الميزات النسبية ومن حيث المنافسة فى الأسواق العالمية فهى صعبة ولكن لدينا بعض المميزات فى بعض المنتجات الزراعية التى تزيد من الطلب عليها فى هذه الأسواق العالمية خاصة إذا نجحنا فى الوصول بما نصدره إلى المواصفات القياسية والصحية ومقاييس الجودة العالمية .

إن لنا تاريخا طويلا فى تصدير المنتجات الزراعية المجففة حيث بدأنا هذا النشاط منذ الستينيات عندما تأسست شركة النصر ، وأصبحت لنا أسواقنا ، حيث نصدر حاليا ٩٥٪ من المنتجات الزراعية ، وتشمل الخضروات والأعشاب الداخلة فى الأطعمة كالبصل والثوم والملوخية والبامية والفلفل والبطاطس ، والبنجر ، والبقدونس بالإضافة إلى النباتات الطبية والعطرية وبعض الفواكه .

ولدينا ٦ مصانع لتجفيف المنتجات الزراعية أكبرها مصنع تجفيف البصل بسوهاج وهو أكبر مصنع فى الشرق الأوسط وإفريقيا حيث تصل طاقته الإنتاجية إلى ٢٤٠ طنا شهريا من البصل المجفف .

ويشير العضو المنتدب لشركة النصر إلى أنه منذ تمت خصخصة الشركة عام ١٩٩٩ ، نجحنا فى فتح أسواق جديدة وإضافة منتجات جديدة إلى قائمة صادراتنا ولقد وصلت صادراتنا من الإنتاج حاليا إلى نحو ٢٠ دولة فى أوروبا ، وأسيا ، وأمريكا ، كما تقرر إضافة مصنع جديد إلى مصانعنا لزيادة طاقاتنا الإنتاجية ، وسيقام فى محافظة بنى سويف .

مستقبل الصادرات

وحول تأثير اتفاقية المشاركة الأوروبية على مستقبل صادراتنا من المنتجات الزراعية المجففة قال إن إنتاجنا مطلوب فى الأسواق الخارجية ، ولا نخشى من المنافسة فى الأسواق المحلية ، ويمكننا زيادة صادراتنا إلى الأسواق الأوروبية ، ولذا فإننا سنطلب زيادة حصتنا إلى الأسواق الأوروبية فى إطار الاتفاقية لأن لدينا إمكانات كبيرة وإنتاجا ضخما خاصة من البصل ونحن نصدره إلى أسواق كوريا ، وبولندا ، وكندا ، وقد بلغت صادراتنا العام الماضى نحو خمسة آلاف طن من المنتجات المجففة معظمها من البصل ، ولكى ندرك حجم هذه الكمية الحقيقية ، علينا أن نعرف مثلا أن تصدير ٤٠٠٠ طن بصل مجفف يحتاج إلى ٤٠ ألف طن من البصل الطازج إننا نطور بشكل سريع وننتج بأحدث التكنولوجيا والمواصفات العالمية .

بعض المعوقات

ويقول السيد إمام عبد الرحمن لكى نتلاشى بعض المشكلات فإننا نحتاج إلى تسهيل عمليات التصدير وتوحيد الجهات الرقابية والوزارات المعنية فى جهاز أو هيئة واحدة بدلا من تعدد هذه الجهات والإجراءات ، خاصة وأن عنصر الوقت يعتبر عاملا مهما فيما يتصل بالسلع الغذائية والزراعية وذلك للحاق بالأسواق فى مواعيدها وضمانا للاستمرارية فى الأسواق المستهدفة .

إن الخطة التصديرية للشركة تتضمن فتح أسواق جديدة والمحافظة على أسواقنا التقليدية ونحن نكثف مشاركتنا فى المعارض الدولية المتخصصة ، ونسعى لمواكبة التطورات العالمية فى مجال المنتجات الزراعية وحصلنا على شهادات عالمية فى مطابقة المواصفات الصحية والبيئية .

وأخيرا يطالب السيد إمام عبد الرحمن بإنشاء صندوق أوجهاز لموازنة أسعار السلع

التعاونيات الزراعية
فى حاجة إلى تعاون!

عرفت مصر النظام التعاونى منذ تسعين عاما ، فهى جزء من مسيرة الحركة الوطنية المصرية، وقد مرت الحركة التعاونية بمراحل عديدة شهدت ازدهاراً فى بعض الفترات ، وواجهت المحن والصعاب، فى فترات أخرى ، كانت سند الفلاح ومرشده فى أوقات ، وسبب همه وبلائه فى أوقات أخري!.. وفى عيد الفلاح .. نشارك الفلاح المصرى أفراحه . وهمومه معا ، ونبحث معه فى مشاكل الجمعيات التعاونية، وطرق التخلص من هذه المشاكل ، حتى تنهض الجمعيات التعاونية، وتقوم بدورها فى التنمية الشاملة، والتى تبدأ بالعملية الزراعية، وارتفاع إنتاجية الفدان فى كل المحاصيل.

تحقيق : **انتصار سليمان**



الزراعية ، حتى لا تتأثر عمليات التصدير بالفروق الكبيرة فى الأسعار ، من موسم إلى آخر

تشجيع المصدرين

ويقول الدكتور أسامة خير الدين أحد كبار المصدرين ورئيس المجلس السلعى للحاصلات الزراعية :

موضوع الصادرات الزراعية من الموضوعات المهمة التى يجب التركيز عليها الآن لأن مصر فى هذا المجال لديها إمكانات كبيرة وضخمة تشجع المصدرين فى مجال الحاصلات الزراعية على زيادة صادراتهم للأسواق الخارجية .

وأشار رئيس المجلس السلعى إلى أنه بالرغم من الإجراءات الإيجابية والجهود المكثفة التى يقوم بها **الدكتور يوسف بطرس غالى وزير التجارة الخارجية** إلا أن هناك العديد من المشكلات التى تواجهنا مع جهات حكومية أخرى مثل الضرائب ، حيث لا تتمتع السلع الزراعية المصدرة بأى رد للجمارك والرسوم المفروضة على حاصلاتها ولذلك لابد من تصحيح الوضع لخفض تكاليف المنتج وحساب معاملات المدخلات المستخدمة فى الزراعة .

ترويج المنتج المصرى

ويستطرد الدكتور أسامة .. مؤكدا على ضرورة العمل لتبسيط نظم السماح المؤقت بما يرفع عن كاهل المصدرين أعباء إتاحة الضمانات لمصلحة الجمارك وأعباء الإفراج عنها ونحن فى حاجة أيضا إلى مساعدة الحكومة فى الترويج للمنتج المصرى فى الخارج من خلال تكثيف الحملات الإعلامية والترويجية للحاصلات الزراعية وعمل علامة تجارية مصرية .

واستطرد قائلا : إن مصر لديها إمكانات زراعية هائلة وخبرات عالية فى هذا المجال ، ومن ثم لابد من استغلال هذه الخبرات فى دعم الإنتاج الزراعى ومساعدة المصدرين على زيادة الصادرات حيث تحقق زيادة كبيرة فى صادرات الموالح بلغت ٣٨٠٪ ، ونجحنا فى زيادة التصدير من ١٧ألف طن إلى ٦٦ ألف طن ، وهى أرقام قياسية لم تتحقق من قبل ، فلقد زادت بالنسبة للأسواق غير التقليدية **بنسبة ١٤٪** وغير التقليدية **بنسبة ٣٠٠ ٪** مما يعنى أن الأسواق العالمية فى حاجة إلى المنتجات الزراعية المصرية ونحن فى حاجة إلى المساندة الحكومية فى مجال الدعاية بالخارج لدعم التنافس للمنتجات المصرية وتعريفها للمستهلك الأجنبى .

عن نشأة التعاونيات فى مصر يقول الأستاذ محمد رشاد مستشار مؤسسة دار التعاون، ورئيس تحرير جريدة التعاون سابقا: عرف الفلاح المصرى التعاون منذ آلاف السنين، فكان يتعاون مع جيرانه تعاوناً فطرياً لتأدية الأعمال التى لايستطيع أن يؤديها بمفرده، أما التعاون بشكله العلمى فهو نوع من المشروعات تستهدف القضاء على الوسطاء بين المنتج والمستهلك، وقد ظهر التعاون بشكله الرسمى سنة ١٩٠٨ **حين تأسست أول تعاونية على يد مؤسسها عمر لطفى ، وقد صدر أول قانون للتعاون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣** ، وتوالت بعد ذلك القوانين فصدر القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٧ والقانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، وهو القانون الذى بموجبه بدأت الدولة فى الإشراف على الجمعيات التعاونية لأصحاب الملكيات الكبيرة، وكانت مجالس إدارتها من العائلات الكبيرة، وتحت سيطرتها .

وبعد قيام ثورة ١٩٥٢، صدر قانون الإصلاح الزراعي، ووضع حداً أدنى للملكية والحيازة الزراعية، وتم توزيع الأراضى على الفلاحين ، وبجانب إنشاء جمعيات مستقلة لمنتفعي الإصلاح الزراعى ،وأصبح التعاون الزراعى فى خدمة صغار الفلاحين.

وبدأ عهد جديد بصدور القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، وعندما نجحت الجمعيات التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى بمد أعضائها بالقروض والسلف الزراعية اللازمة لهم بضمان المحصول، دون التقيد بضمان الملكية الزراعية، مما دعا بنك التسليف الزراعى الذى أنشئ فى عام ١٩٣١ إلى تطبيق النظام بعد نجاح التجربة حيث بدأ البنك فى تنفيذ مشروع الائتمان الزراعي.

ثم صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٩ ليطبق على جمعيات الائتمان ، ونظراً لظهور بعض الثغرات والحاجة إلى قانون يتلاءم مع التطور الذى حدث فى المجتمع المصرى ، بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى ، والتوسع فى مشروعات الأمن الغذائي، وبعد أن كان النشاط قبل ذلك مقتصرا بصفة أساسية على الاقتراض ، بادرت الدولة بإصدار القانون ١٢٢ لسنة١٩٨٠ الذى شمل جميع الجمعيات التعاونية بقطاعاتها الثلاثة **"ائتمان-إصلاح-استصلاح الأراضى"** والبالغ عددها ٦٥٨٦ جمعية.

وقد أنشيء التعاون الزراعى لأهداف معينة يشير إليها محمد رشاد ، فيقول :

أنشئ التعاون الزراعى بهدف تطوير أساليب الزراعة، ورفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج بالكميات والنوعية المطلوبة، واستخدام الميكنة الحديثة، والتسويق الأمثل للمحاصيل الزراعية، والقيام بمشروعات إنتاجية ، بالإضافة إلى نشر الوعى التعاونى والتعليم، والتدريب لأعضاء الجمعيات.

جمعيات متعثرة

ويقول المهندس عبد الحميد محمد مسلم مدير عام التعاون بالشرقية:

بلغ عدد الجمعيات التعاونية بالشرقية **٤٦١جمعية** بأنواعها المختلفة **"قروية -محلية- مركزية-مشتركة"** ولانستطيع أن نقول إن الجمعيات التعاونية قد فقدت دورها ، أو تقلص وإنما هناك بعض المعوقات التى تواجهها ، وتحاول الحكومة من خلال أجهزتها إيجاد حل لها.

ومن أهم هذه المشاكل ضعف التمويل اللازم لاستمرار عمل الجمعية، ويرجع السبب فى ذلك إلى جعل التسويق حرا ، فقديما كانت المحاصيل الزراعية تورد مباشرة إلى الجمعية التعاونية التى تتولى تسويقها ، ولكن أصبح الآن بنك التنمية والائتمان الزراعى هو المسئول عن هذه المهمة، وقد نتج عن ذلك أن أصبحت هناك جمعيات كثيرة مديونة، ومتعثرة، ولاتستطيع الوفاء بمستلزماتها ، من دفع مرتبات للعاملين بها ، أو ترميم وتجديد مقار عملها ، وتحاول مديرية التعاون الزراعي، إيجاد حل لهذه الجمعيات عن طريق مشاركة الجمعيات المشتركة فى حل المشكلة بإعطاء قرض للجمعيات المدينة، والمتعثرة والاستفادة من نسبة ٣٪ من أرباح الجمعيات و٥٪ لرعاية عمال الزراعة وبيع الآلات المتعطلة، وغير الصالحة عن طريق المزادات وإلحاق بعض العاملين بالجمعيات المدنية للعمل بجمعيات أخرى ، وتنشيط العمل بالجمعية من خلال التوعية، والإرشاد، ومشاركتها فى مشروعات أخرى بالجمعيات المشتركة.

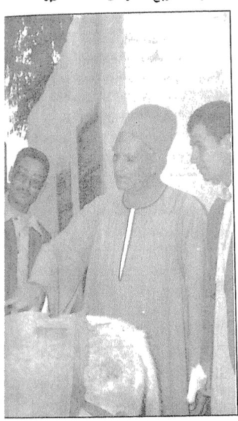
أين الرقابة ؟!

ويشير إيهاب المرسى محمد-مهندس زراعي- إلى معوقات أخرى تواجه التعاونيات الزراعية، وتهددها بالفناء، متمثلة فى عدم قيام بعض أجهزتها الإدارية بمهام وظائفها ، ففى أغلب الجمعيات لاتعقد الجمعيات العمومية، التى تناقش وتتابع أسلوب العمل بالجمعية، كما أن بعض أعضاء مجالس الإدارة لاتنطبق عليهم شروط العضوية مثل عدم إجادة القراءة والكتابة ، أو عدم حيازة العضو لأرض زراعية، كما أن البعض يتقدم للترشيح بصفة فلاح وهو فئات، أو العكس ، أو وجود صلة قرابة بين الأعضاء ، وتظهر هذه المشكلة بالذات عند وجود حصة من الأسمدة والتقاوى حيث تجد أنها لاتصل لمستحقيها ، بل توزع على الأقارب والمعارف، وقد تباع بأعلى من ثمنها .

كذلك الوضع بالنسبة للمهندسين الزراعيين ، والموظفين، وأمناء المخازن وسائقى الجرارات وغيرهم .

وعندما سألت ذات مرة عن سبب غياب الموظفين ، أكدوا لى أن السبب عدم وجود عمل لهم لتأخر حصة الأسمدة للجمعية، أو لتهالك الجرارات ، والمواتير .

ويؤكد م.إيهاب المرسى أن الوضع فى الجمعيات النشطة ليس بأحسن حال من الجمعيات المتعثرة، حيث أصبحت هذه الجمعيات أشبه بدكاكين حكومية تنافس القطاع الخاص ، حيث إنها تستطيع أن توفر مستلزمات العمل الزراعى ، ولكن بسعرها الخاص ، فهى تستهدف الربح أكثر من مساعدة وإرشاد



الفلاح، لذا نجد أن غالبية المحاصيل الزراعية تدهورت، وأصبحت إنتاجية الفدان ضعيفة، أو قد تهاجمها الآفات الزراعية ، فيضيع المحصول كله ، هذا غير تعدد أجهزة الإشراف على الجمعيات التعاونية، وبطء الإجراءات القانونية فى حالة اكتشاف إهمال أو اختلاس بها.

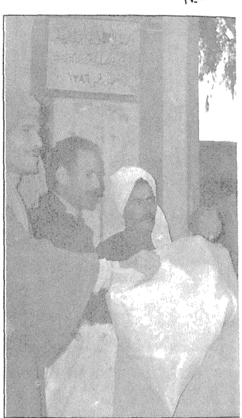
سلب الاختصاصات

وعن أهم مشاكل الجمعيات التعاونية يقول المهندس بدوى متولى بدوى وكيل إدارة التعاون الزراعى بالزقازيق:

إن الهدف الأساسى من إنشاء الجمعيات التعاونية توفير مستلزمات الإنتاج من تقاوى وأسمدة للمزارعين، وتسويق حاصلاتهم

الزراعية، وطبقا لقانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ يتم توفير مستلزمات الزراعة من المصانع إلى الجمعيات مباشرة بنسبة خفض ٥٪ ، ولكن مايحدث عكس ذلك .

فلم يتم صرف حصص الجمعيات التعاونية من الأسمدة والتقاوى ، بل يتم بيع ٨٠٪ من إنتاج المصانع للقطاع الخاص، وبنك التنمية والائتمان الزراعي ويبقى ٢٠٪ من الإنتاج ، يوزع على الجمعيات الزراعية، وهى كمية صغيرة جدا لاتكفى عدد المزارعين أعضاء الجمعية مما يجعل المزارع مضطرا للتعامل مع السوق السوداء ، وتحكمات تجارها الذين يرفعون السعر حسب إرادتهم ، ودون رقابة عليهم.



هذا بالنسبة لتوزيع الأسمدة والتقاوى ، أما بالنسبة للتسويق فقد تم سحب هذا الاختصاص من الجمعيات التعاونية ، وأصبح بقرار وزارى مسئولية بنك التنمية والائتمان الزراعي وحده وبالذات محصول القطن وبالتالى ضاعت نسبة الربح التى كانت تخرج لصالح الجمعيات .

ويعتبر التسويق من أهم الأعمال التى سحبتها الوزارة ليس فى القطن فحسب ، وإنما فى باقى المحاصيل، حيث أصبح التسويق حراً ، يمكن للمزارع أن يسوِّق بنفسه للتاجر، أو للبنك، أو للجمعية .

هذا عدا باقى الاختصاصات ، فمثلا مكافحة الآفات ورش المبيدات كانت من خلال مواتير الجمعية وأصبحت المكافحة الآن الرش بالطيران عن طريق الوزارة.

ويستمر م.بدوى متولى فى الحديث قائلا: لاننكر أهمية الجمعيات التعاونية التى يفضلها المزارع عن اى جهة رسمية، ففى الجمعية التعاونية يتعامل المزارع مع أهله وجيرانه، حيث مصالحهم متفقة وأهدافهم واحدة .

بعكس أى جهة أخرى عبارة عن مسئولين ، وموظفين ، وإجراءات روتينية لاتتناسب مع روح العصر، والدعوة إلى تشجيع الأجهزة الشعبية للقيام بدورها فى تعاون الأجهزة الحكومية، ورفع قدرتها على المنافسة ، وعلى توازن السوق ، فلا نترك الأمور كلها للقطاع الخاص حيث يحتكر قلة من التجار مستلزمات إنتاج لأكثر من خمسة ملايين فلاح ، بل يجب أن يكون هناك من ينافسهم ، فيستقر السوق لصالح المزارعين.

التطوير قادم

وعن تطوير التعاونيات يقول المهندس محمد عمر رسلان رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة بوزارة الزراعة

فى ضوء المتغيرات الجديدة ، وتغير نظم اقتصاديات السوق ، كان لابد من تغير التعاونيات فى الشكل والمضمون بما يؤهلها للقيام بدورها فى الإنتاج الزراعي ، والارتقاء بمستوى أعضائها اجتماعيا، واقتصاديا ، وثقافيا ، لذا صدر قرار **السيد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٠٠١** بتشكيل لجنة متخصصة لمناقشة مقترحات تطوير التعاونيات الزراعية، وبعد مناقشات عديدة تم الإعداد لاقتراح مشروع **"استراتيجية لتطوير التعاونيات الزراعية للفترة ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٧".**

ويتضمن المشروع تحديد أهم المعوقات والصعوبات التى تواجه التعاونيات الزراعية والتى تمثلت فى :

–تفشى ظاهرة انصراف أعضاء الجمعيات التعاونية عن حضور اجتماعات الجمعية العمومية ، ومباشرة دورهم الرقابى فى تقييم أداء أعضاء مجالس الإدارة والجهاز الوظيفي.

–نقص الوعى التعاونى لدى أعضاء التعاونيات ، وعدم كفاءة وكفاية برامج التدريب، بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الحالية.

–عدم إتاحة الفرصة للعديد من أعضاء التعاونيات للمشاركة فى عضوية مجالس الإدارة ، نتيجة لشروط العضوية، مما يؤدى إلى عدم دخول دماء جديدة وفكر جديد.

–ضعف الإدارة فى بعض الجمعيات التعاونية سواء الأجهزة الشعبية أو التنفيذية ، بالإضافة إلى ضعف تمويلها، وعدم توافر المعلومات المطلوبة للعمل والأنشطة.

ويستطرد م/محمد عمر رسلان قائلا: وللتغلب على هذه المشاكل وغيرها ، كان لابد أن يتضمن مشروع التطوير مايلي:

–تحسين الإدارة الديموقراطية والاعتماد على الذات، حتى تمارس الجهة الإدارية دورها، دون تدخل الحكومة فى عملها ، معتمدة على جهودها الذاتية .

–تطوير الموارد المالية والإدارة المالية، ويتطلب ذلك إنشاء صناديق للتمويل، والادخار، والتكافل، وإعادة النظر فى توزيع الفائض بما يحقق عائد استثمار، يشجع الأعضاء على المساهمة.

–تطوير الهيكل التنظيمى للبنيان التعاونى لتحقيق كيانات اقتصادية قوية على درجة من الكفاءة تعمل بدون تضارب فى المهام والاختصاصات .

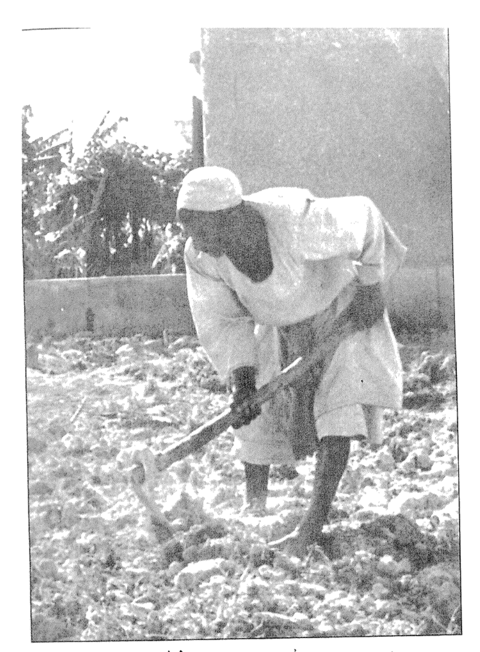
–تطوير الأنشطة الرئيسية للتعاونيات الزراعية فى الشكل والمضمون، بما يؤهلها لأداء دورها فى النهوض بالإنتاج الزراعي.

–تنمية الموارد البشرية باعتبارها العنصر الحاكم فى تنشيط التعاونيات الزراعية وهى أساس النجاح من الناحية المالية والاقتصادية، لرفع الكفاءة الإدارية .

–توفير البيئة القانونية والتنظيمية لعمل التعاونيات فى ظل اقتصاديات السوق، لتضمن استقلالها مع ضمان حرية مجالس الإدارة، كما ستعمل الحكومة على تقليص الخلل فى الأسواق ، حتى لايؤدى إلى إعاقة التعاونيات عن تأدية مهامها الاقتصادية.

وأخيراً

القطاع التعاونى قطاع أساسى من قطاعات التنمية الشاملة، فهو نظام اقتصادى اجتماعى يهدف فى المقام الأول إلى النهوض بالمجتمع، ولكنه كغيره من القطاعات يحتاج إلى تعاون، قبل أن يفقد دوره ، فهل نشترك جميعا فى عودة الحياة إلى هذا القطاع ، فتعود للجمعيات اختصاصها مع مراعاة أية متغيرات ترتبط بنشاط الجمعيات ، ويعود انتماء الفلاح إلى جمعيته فيحرص على تطويرها وتنميتها ، وتقوم الدولة بدورها في النهوض بالتعاونيات دون التدخل في عملها ، حتى تستطيع التعاونيات أن تنافس وأن تساعد المزارعين فتنهض الحركة الزراعية فى مصر.



القرية كيف كانت..

في ٩ سبتمبر من كل عام نحتفل جميعا بعيد الفلاح الأمر الذى يفتح أمامنا طابورا طويلا من التساؤلات من قبيل كيف حال القرية المصرية الآن ؟؟ وكيف كان حالها فيما مضي؟؟ وستقودنا الإجابة بالقطع على هذين السؤالين إلى استعراض مسيرة خمسين عاما من حياة الفلاح والقرية المصرية . . من مشروع مقاومة الحفاء قبل الثورة بأيام إلى مشروع القرية الذكية الآن ومن قبل مشروع شروق لتنمية القرية المصرية.

تحقيق : **أحمد أبو النيل**

فى البداية يقول دكتور إسماعيل صبرى عبدالله أستاذ الاقتصاد والوزير الأسبق : لقد كان الفلاحون قبل الثورة هم الأغلبية الساحقة من الشعب وبالتالى اتجهت عناية الثورة لهم مبكرا ، **وكان قانون الإصلاح الزراعى** الذى صدر قبل أقل من شهرين من انطلاق ثورة يوليو ، هو باكورة القوانين الثورية، وبعد قانون الإصلاح الزراعى الثالث الصادر فى ١٩٦٩ اختفت من الريف المصرى تماما الملكية الإقطاعية ، لم يعد هناك فرد واحد يملك أكثر من خمسين فدانا وانهارت بذلك سلطة الاقطاع السياسية ونفوذه الاجتماعى ، وأشير هنا إلى أن الميثاق الوطنى نص على أن يكون للفلاحين والعمال ٥٠٪ على الأقل من مقاعد المستويات القيادية فى الاتحاد الاشتراكى وفى المجالس السياسية وخص القانون صغار الفلاحين بما لايقل عن ٨٠٪ من أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية وزادت المساحة المملوكة لمن يملكون خمسة أفدنة فاقل من ٣٥٪ من إجمالى الأراضى المنزرعة إلى حوالى ٦٠٪ يضاف إليها ماحصل عليه الفلاحون بالتملك والايجار من الأراضى المستصلحة ووفرت الدولة للفلاح الائتمان الزراعى حيث يمنح للحائز الفعلى للأرض وليس للمالك غير الزارع .

ويضيف د.إسماعيل صبرى عبد الله ولقد ضمنت الثورة للفلاح الحصول على البذور والأسمدة من مستلزمات الإنتاج بالأجل وبسعر ثابت وكميات كافية وأقامت نظام التسويق التعاونى وأممت تصدير القطن فأنقذت بذلك الفلاح من شبكة الاستغلال الرهيبة التى كانت تحيط به عبر نشاط تجار الداخل والبنوك الأجنبية وبيوت التصدير الاحتكارية وعنيت الدولة بحياة الفلاح اليومية فوفرت له مياه الشرب النقية فى كل القرى الرئيسية وغالبية القرى الصغيرة وقدمت لأبنائه التعليم بالمجان

وشيدت المدارس الابتدائية فى معظم القرى ووصلت الخدمات الصحية إلى الريف حيث أنشأت الدولة فى سنوات الستينيات ٨١١٥ وحدة صحية ريفية فضلا عن ٢٥٧ مجموعة صحية والأقسام الصحية فى الوحدات المجمعة وعددها ٣١٨ مجموعة ومن ناحية أخرى تقررت حرية التنظيم النقابى لعمال الزراعة لأول مرة وتحدد حد أدنى للأجور وجعلت الدولة مشكلات





العمال الموسميين فى رأس اهتماماتها .

وفى ختام حديثه أكد سيادته: أن الثورة فى سعيها للارتفاع بمستوى معيشة الفلاح وتطوير الزراعة قررت كهربة الريف ليس فقط لأغراض الإنارة وإنما لتطوير الزراعة وتنشيط الصناعات البيئية والصغيرة وتوفير سبل الثقافة والإعلام.

نسب الفقر

وحول مشاكل الفقر فى الريف المصرى يقول د.مصطفى الجبلى الوزير الأسبق للزراعة: أن الإحصاءات الخاصة بعدد الأسر الفقيرة فى الريف المصرى تشير أنه فى أعوام ١٩٥٨ و١٩٦٤ و١٩٧٥ إلى انخفاض العدد الكلى والنسبى للأسر الفقيرة فى الريف المصرى بين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٤ إلا أن هذه النسبة بدأت فى الارتفاع خلال السبعينيات فبينما كان من يعيشون دون حد الفقر فى الريف المصرى يمثلون ٢٧٪ من تعداد العائلات الريفية عام ١٩٦٥ ارتفعت نسبة هؤلاء إلى ٤٤٪ سنة ١٩٧٥ وأصبح عدد من يعيشون حاليا فى الريف المصرى دون خط الفقر حوالى ٦ ملايين نسمة حسب اعتقادى الشخصى . . وهذا راجع من وجهة نظرى إلى أن الإصلاح الزراعى لم يستطع إحداث تغييرات أساسية فى حالة اللامساواة فى توزيع الأرض والدخول وإذا كان قد حدث بعض التقدم فى هذا الاتجاه بين عامى ١٩٥٨ حتى ١٩٦٥ إلا أن ماحدث خلال السبعينيات سرعان ما أعاد حالة اللامساواة بين هؤلاء السكان وقد ساعد ذلك على التضخم الكبير فى تكاليف المعيشة والتى تضاعفت بين عامى ١٩٧٢ و١٩٧٤ ووصلت إلى أربعة أمثال فى عام ١٩٨٥ وبينما زاد نصيب نحو ٤٠٪ من السكان بالنسبة لمعدلات استهلاك الغذاء فيما بين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٥ فقد انخفض معدل الاستهلاك بنسبة ٣٠٪ من الطبقات العليا خلال نفس الفترة ثم حدث تحول عكسى بعد سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ وزاد نصيب استهلاك الـ ٢٠٪ العليا من السكان وانخفضت خلال العقد السبعينى والثمانيني بحيث وصلت نسبة استهلاك الـ ٤٠٪ الدنيا من السكان إلى مالايزيد عن ١٧٪ من الاستهلاك الكلى بينما وصل استهلاك الـ ٢٠٪ العليا إلى ٤٦٪ من الاستهلاك الكلى ومن بين هذه الفئة يستهلك نحو ١٠٪ من عددها ٣١٪ من جملة الاستهلاك الكلي.

بنوك الائتمان

وفى محاولة تقييم أوضاع الفلاح المصرى خلال خمسون عاما يلقى د.محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة الضوء على زاوية أخرى هامة فى حياة الفلاح المصرى وهى ارتباط الفلاح بالحركة التعاونية خلال الخمسين عاما الماضية فيقول : بدأت الحركة التعاونية فى مصر فى أوائل القرن العشرين وذلك عندما بدأت الرأسمالية المصرية الناشئة تبحث عن مصدر لتمويل الزراعة والتجارة حيث كان من الصعب الحصول على قروض من البنوك الأجنبية والتجارية ، وقد لقى صغار المزارعين والذين كانوا يمثلون أكثر من ٨٠٪ من مجموع الحائزين للأرض فى صعوبة كبيرة فى الحصول على القروض اللازمة لتنمية الزراعة مما اضطر غالبيتهم إلى اللجوء إلى المرابين فى القرى للحصول على قروض بفوائد تصل إلى نحو ٥٠٪ مما أعجز غالبيتهم عن السداد واضطر الكثير منهم إلى بيع أراضيهم لهؤلاء المرابين سدادا للمديونية وقد بدأت أول محاولة لتحسين هذا الوضع سنة ١٩٠٢ **بإنشاء البنك الزراعى** ومن خلال هذه الظروف من نزع الملكية أراضى صغار الفلاحين وعجزهم عن الحصول على القروض من البنوك بدأت دعوة بعض المصلحين لانشاد التعاونيات الزراعية من أجل إمداد الفلاحين بالقروض والخدمات على أسس تعاونية وكان **"عمر لطفى"** من أوائل الداعين إلى ذلك ، كما نادى الزعيم **محمد فريد** بإنشاء الاتحادات الزراعية للدفاع عن صغار الملاك ضد المرابين وكبار الملاك وقد قامت أول جمعية تعاونية عام ١٩١٠.

ويضيف أنه فى سنة ١٩٦١ قامت الحكومة

بالغاء الفائدة على السلف التعاونية لمعالجة عجز رأسمال التعاونيات ثم رفعتها إلى ٤٪ وجعلت الجمعيات التعاونية المقترض الوحيد فى القرية .

وفى عام ١٩٦٤ تحول بنك الائتمان الزراعى إلى بنك الائتمان الزراعى والتعاونى وأصبحت مسئولياته عمليات الإقراض والتسويق وبقى الوضع كذلك حتى سنة ١٩٧٦ حيث انشئت بنوك القرى والتى أصبحت مسئولة عن القروض والتسويق بينما اقتصر عمل الجمعيات التعاونية الزراعية على بعض الخدمات وتنظيم الدورة مما أضعفها كثيرا عن ذى قبل.

ومن مظاهر عدم العدالة بين صغار وكبار الفلاحين أن من يملك أكثر من ثلاثة رؤوس من الماشية له الحق فى الحصول على أعلاف مدعمة بينما الفلاح الفقير الذى لايملك هذا القدر يضطر لشراء العلف من السوق السوداء بأسعار عالية وبذلك ازدادت الفجوة بين كبار الفلاحين وصغارهم مع الزمن.

النظام الحالي والقرية

وحول أوضاع الفلاح والقرية المصرية خلال العشر سنوات الماضية يقول دكتور جلال أمين أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية : لا أغالى كثيرا إذا قلت إن الفلاح المصرى الآن تحت خط الفقر وذلك ببساطة راجع إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وغياب سياسات تسويقية جيدة وبالتالى تتأثر الأسعار مما ينعكس سلبا على معيشة هذا الفلاح .

ولقد تأثرت أحوال الفلاح المصرى كثيرا بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر حيث تركنا هذا الفلاح البسيط فريسة سهلة لآليات العرض والطلب وقوانين السوق التى لاترحم ومما زاد الطين بلة أن كثيرا من أصحاب الحيازات القزمية وبعد تطبيق القانون ، أصبحوا بلا مأوى أو سند فقد تحول دور الجمعيات الزراعية إلى دور للتمثيل المشرف فرقط بينما لعب البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بفوائده التى تتجاوز الـ ١٨٪ دور البطولة فضلا عن ذلك فمازلت غير راض حتى الآن عن مستوى الخدمة الصحية التى تقدم للفلاح المصرى ولا عن مستوى التعليم الذى يقدم بالمدارس الريفية ، رغم أن هذه المدارس تخرج منها الدكاترة **أحمد زويل وفاروق الباز** وأتصور أن الثورة وضعت البنية التحتية لحياة حرة وكريمة للفلاح المصرى لكن للأسف الشديد ما وقع من انتكاسات وإهمال متعمد لهذا الفلاح فى فترات معينة أوصله إلى هذه الحالة التى يعيش فيها الآن وأسمع الآن عن مشروع شروق لتنمية القرية المصرية ومشروع القرية النموذجية واستشعر اهتماما متصاعدا بالقرية المصرية وهذا فى حد ذاته شيء جيد وايجابى ويحسب للنظام الحالي.

ندوة تناقش :

وضع استراتيجية للحد من عمالة الأطفال فى مجال الزراعة

■ **أمل البرنس**

عقدت سكرتارية المرأة العاملة والطفل بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالتعاون مع مركز التضامن العمالى الدولى والنقابة العامة لعمال الزراعة ندوة حول وضع استراتيجية للحد من عمالة الأطفال فى مجال الزراعة ، وذلك خلال شهر أغسطس الماضى بالجامعة العمالية.

وفى الجلسة الافتتاحية للندوة قالت السيدة عائشة عبد الهادى سكرتيرة المرأة العاملة والطفل بالاتحاد العام للعمال وعضو مجلس الشورى إن اختيار السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ضمن ١٠ سيدات أول على مستوى العالم مهتمات بقضية مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال من قبل منظمة العمل الدولية يمثل مفخرة لمصر التى صدقت مؤخرا على الاتفاقية الخاصة بالحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال لتصبح فى مقدمة الدول التى صدقت على الاتفاقيات الدولية الثمانية الأساسية للعمل.

وأضافت أن التنظيم النقابى يشارك فى وضع وتنفيذ الاستراتيجية القومية للحد من عمل الأطفال من منظور وطنى يتفق مع الاتجاهات الدولية.

وأعلن المهندس محمد عبد الحليم رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة، أن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة أصدر قرارا بعدم تكليف مليون و٢٥٠ألف طفل ريفى للعمل فى مكافحة دودة القطن والآفات الزراعية واستبدالهم بأجهزة لصيد الحشرات دون استخدام المبيدات التى تؤثر على المنتج وصحة الإنسان وأن القرار جاء فى إطار خطة الدولة لحماية ورعاية الطفل.

كما أعلن أن المنظمة الدولية للتنمية الزراعية(الايفاد) قررت اختيار النقابة العامة للزراعة للتعاون معها فى مجال تنمية العمالة وأنشطة عمل الأطفال فى الريف كما تم الاتفاق مع المنظمة على عقد أول مؤتمر دولى لمواجهة الفقر فى نوفمبر المقبل بالقاهرة.

ومن ناحية أخرى أشاد أحمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، بالجهود التى تبذلها الدولة من خلال المؤسسات الحكومية والشعبية لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال ، وقال إن هذه الجهود تتفق مع المعايير والاتفاقيات الدولية التى كان لمصر دور أساسى فى إصدارها .

تصور السكرتارية

وخلال عمل الندوة تم عرض تصور سكرتارية المرأة العاملة والطفل بالاتحاد حول معالجة قضية عمل الأطفال حيث تشير إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن حجم عمالة الأطفال فى مصر فى تزايد مستمر وأن الطفولة العاملة فى الريف تشكل الجزء الأكبر من الأطفال العاملين ويرجع ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأسر هؤلاء الأطفال وارتفاع نسبة التسرب من التعليم الأمر الذى

دفع بأسرهم إلى دفعهم فى سوق العمل .

ومن ناحية أخرى ركز تصور سكرتارية المرأة على تحسين أوضاع الأطفال العاملين وحمايتهم واستقرارهم ، وذلك من خلال إنشاء فصول محو أمية بالاتحادات المحلية العمالية بالمحافظات التى تنتعش فيها هذه الظاهرة، **وكذلك مد مظلة العضوية النقابية للأطفال العاملين وأيضا دراسة التعاون مع أصحاب الورش فى وضع برامج تدريبية وحرفية للأطفال العاملين لرفع مهاراتهم وقدراتهم.**

كذلك طرحت أفكارا لمشروعات تنموية وحرفية للأطفال العاملين وأسرهم للنهوض بمستواهم اقتصاديا واجتماعيا.

وأوضحت الورقة بأنه تم اختيار ثلاث محافظات ترتفع فيها نسبة تشغيل عمالة الأطفال وتم التركيز عليها فى البداية وهى محافظات الفيوم ثم الشرقية وكفر الشيخ .

كما تناولت الورقة الإطار التشريعى لعمل الأطفال حيث أوضحت مدى اهتمام الدوائر الرسمية بعمل الأطفال بداية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ إلى قانون العمل الحالى رقم ١٣٧ حيث نجد أن هذه القوانين وضعت إطارا يحدد المرحلة العمرية وينظم الشروط التى يعمل فيها الأطفال فى الورش والمصانع.

ومع اهتمام الدولة بالتنمية البشرية والاجتماعية جاء الاهتمام بالطفولة ورعايتها فى المقدمة وتمثل ذلك فى إصدار الرئيس مبارك للعقدين الخاصين بالطفل المصرى الأول سنة ٨٩/٩٩ والعقد الثانى ٢٠٠٠/٢٠١٠ متضمنا الخطط والسياسات التى تكفل كافة الحقوق اللازمة للارتقاء والنهوض بالطفل نفسيا وصحيا واجتماعيا وثقافيا.

كما حرصت الدولة أيضا على توفير المزيد من الرعاية والحماية لهؤلاء بصدور القانون رقم ١٢ لسنة ٩٦ والذى خصص فصلا كاملا لرعاية وحماية الطفل العامل كان أبرزها أنه حظر تشغيل الأطفال قبل سن الرابعة عشر عاما، كما حدد الشروط والظروف التى يتم فيها تشغيل الأطفال ، وكذلك الأعمال والحرف والصناعات التى يعملون فيها وفقا لمراحل السن المختلفة، كما حدد القانون أيضا عددا من الضوابط التى ألزمت بها أصحاب الأعمال عند تشغيلهم للأطفال ومنها أن يلتزم صاحب العمل بمنح الطفل بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الطفل وتعتمد من مكتب القوى العاملة.



ذلك هو الإطار التشريعى القانونى الذى وضعته الدولة لحماية الطفل العامل إلا أنه مازالت توجد فجوة هائلة بين القانون والتطبيق فى الواقع وتختتم الورقة بأنه لابد من وضع كافة التسهيلات التى تحفز القطاع غير المنظم على أن يكون قطاعا رسميا منظما يساهم مساهمة فعالة ومحسوبة فى النشاط الاقتصادى الوطنى وأن تسوده معايير واشتراطات تحمى العاملين فيه.

على هامش الندوة

وقد التقت "العمل" بالسيدة عائشة عبد الهادى سكرتير الاتحاد العام لشئون المرأة العاملة والطفل للتعرف على أسباب انعقاد هذه الندوة حيث أوضحت أن الهدف هو عمل برامج فى محاولة جادة للتعرف على أبعاد المشكلة من ناحية والتعرف على الأسر المغذية لعمالة الأطفال من ناحية أخرى ويتم ذلك من خلال عمل حوار مع هذه الأسر وقد يكون هذه وسيلة من وسائل الحد من عمالة الأطفال وليس إنهائها لأن هذا حلم صعب تحقيقه على المدى القصير.

وأضافت بأن مسئوليتنا كتنظيم نقابى الذى هو أحد الأجنحة الثلاثية الهيكلية لمنظمة العمل الدولية قد اهتم بهذه القضية منذ أكثر من ٣سنوات وذلك من خلال أول مؤتمر عقد بالفيوم وكان الهدف منه هو توعية الرأى العام المصرى بخطورة هذه المشكلة كما تم طرح رؤية التنظيم النقابى فى معالجة أبعاد هذه المشكلة .

وعن الطريقة المثلى لمعالجة ظاهرة الحد من عمالة الأطفال تقول :

يجب مواجهة المشكلة بواقعية ومصداقية وأن تكون الروشتة مصرية تتفق مع التوجه الدولى وأن السيدة سوزان مبارك تسير فى هذا الاتجاه وأن مصر قادرة على حل هذه المشكلة، كذلك يجب تعاون جميع الجهات المعنية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال ويجب توفير المناخ الملائم لطفل يلعب ويلهو ويتعلم ويعيش طفولته.

الجلسة الختامية

وفى نهاية أعمال الندوة التى استمرت لمدة يومين أكد المشاركون على ضرورة مساهمة المؤسسات الاقتصادية والمالية والمنظمات الصديقة المانحة بدعم مشروعات الأسر الفقيرة للحد من الظاهرة، وذلك عن طريق مكافحة التسرب من التعليم واتجاه الأبناء للعمل فى سن مبكرة.

كما أعلنت السيدة عائشة عبد الهادى أن السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال وافق على تنفيذ المرحلة الثانية لبرنامج رعاية عمالة الأطفال فى الريف والذى تنفذه السكرتارية بالاشتراك مع النقابة العامة للزراعة ليشمل جميع المحافظات ، وقالت إن الخطة بدأت بحصر ٦٠٠ أسرة فقيرة فى محافظات الفيوم والشرقية وكفر الشيخ ويتم منح هذه الأسر قروضا ميسرة لتمويل المشروعات الإنتاجية والخامات، وتم تدريب هذه الأسر على كيفية استخدام المعدات كما أشارت إلى أن محافظ الفيوم وافق على إنشاء ٥ فصول للتعليم الأساسى لقبول أبناء الأسر الفقيرة المتسربين من سن ٨ سنوات إلى ١٤ سنة بجانب فتح ٣٢ فصلا لمحو الأمية .

نائب رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة والرى فى حوار "للعمل":

هدفنا الأخذ بأيدى "الناس الغ

إذا كان المجتمع الزراعى فى مصر احتفل هذا العام باليوبيل الذهبى لثورة يوليو وما حققته له على مدار ٥٠ عاما ، فإن هذه الفرصة لازالت ممتدة بل وصارت فرصتين بقدوم عيد الفلاح (٩ سبتمبر) الذى يأتى كل عام حاملا معه الآمال وتاركا خلفه الهموم والمشاكل والعثرات التى قابلها فى عامه المنصرم .. وإذا كانت النقابة العامة للرى والزراعة هى أحدى إنجازات الثورة فى قطاع الزراعة فى مصر والتى تمثل الحصن الحصين لكل عامل زراعة بسيط وصاحب حق فى حماية مصالحه وتحقيق طموحاته ، فلا شك أن المناسبتين هذا العام يفسحان المجال لحديث عن الدور الذى لعبته ولازالت تلعبه النقابة العامة للزراعة فى حياة عمالها .. وإسهاما فى دفع وازدهار الحياة الزراعية فى مصر .

الحوار مع النقابى جمال الشيخ ، نائب رئيس النقابة العامة لعمال الرى والزراعة، واكب صدور قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وإعادة توزيع الأراضى على المصريين من الفلاحين وعمال الزراعة صدور **القانون الخاص بإنشاء النقابات ومنها نقابة عمال الزراعة فى ديسمبر من العام نفسه .. فهل كان هناك فلسفة معينة وراء صدور هذه القوانين فى وقت متقارب؟**

ممالاشك فيه أن ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت ثورة اجتماعية شاملة وكانت تستهدف بالدرجة الأولى النهوض بحياة هذا العامل البسيط .. عامل الزراعة أو الفلاح بعد نجاحها فى القضاء على الإقطاع واحتكاره للأراضى وتطهيرها لكافة عناصر الفساد .. وبالتالى إعادة توزيع هذه الأراضى على

ما الذى قدمته النقابة لعمال الزراعة فى ٥٠ عاما أو بمعنى آخر منذ إنشائها وحتى الآن ؟

نستطيع أن نترجم ذلك فيما ورد فى لائحة النقابة العامة وأهدافها وهى واحدة من ٢٣ نقابة عامة تابعة للاتحاد العام لعمال مصر ، وكل منها يعمل فى منظومة لرعاية أعضائها .. ثقافيا وتدريبيا وصحيا واجتماعيا ، فقد حرصت النقابة على تقديم كافة الخدمات لعمالها سواء على مستوى القرى أو على مستوى الجهات التابعة لوزارة الزراعة أو الرى وفى قطاعات الثروة السمكية .. والحيوانية .. **ولعل أهم هذه الخطوات فى السنوات المنقضية كان هو إنشاء مكتب مركزى لتشغيل عمال الزراعة وحمايتهم من استغلال مقاول الأنفار ومقاول عمال التراحيل بحيث إنها كانت تضمن الأجر المناسب والمكان المناسب للإعاشة** وتوفير الخدمات الصحية لهم والمستلزمات ضد أخطار المهنة فمثلا الشخص الذى ينزل لتطهير الترع لابد أن أوفر له الوسائل الصحية لحمايته من أمراض البلهارسيا وغيرها .

ويضيف جمال الشيخ :

أى تنظيم لابد من وجود ترتيب للهيكل التنظيمى له وتقنينه بمعنى أن اختيار النوعيات أو الفئات التى تنتمى للنقابة العامة .. ثم أهدافها ووضع كل ذلك فى لائحة .. وأسلوب عملها ، كل ذلك استغرق فترة طويلة من الزمن لضبطه .. فعلى سبيل المثال كان لابد أن نتأكد أن من ينتمون للنقابة لهم علاقة مباشرة بالعمل الزراعى أو يعملون فى وزارات لها علاقة بالنشاط الزراعى ، وبالتالى فالنقابة تقبل العاملين فى قطاع الزراعة أو الرى أو العاملين فى قطاع الثروة السمكية والحيوانية بكل مشتملاته .

كذلك كان لابد من ترتيب بالبيت أولا ثم وضع خطة عمل بعد ذلك ، كل هذه الخطط اختلفت باختلاف العصور والفترات الزمنية المتعاقبة .. كل مجلس إدارة للنقابة العامة خلال هذه الفترات ٥٠ عاما استطاع تقديم ما يمكن تقديمه فى ضوء خبرته والإمكانيات المتاحة ، فما تم من ١٩٦٤ وحتى ١٩٧١ يختلف عن ٧١ وحتى التسعينيات .. ثم المرحلة الحالية وهكذا .. وفى النهاية هو تواصل لعمل الأجيال .

لو تحدثنا عن المكاسب التى حققتها النقابة لعمالها على الأصعدة المختلفة.

فترة انطلاق الثورة وما بعدها كانت كافة القوانين تشارك فيها التنظيمات النقابية ويراعى فيها حقوق العمال بالكامل بحيث أصبح للعمال والفلاحين ٥٠٪ فى كافة التنظيمات التشريعية والسياسية لقد حصل الفلاح على حقوقه بقيام الثورة وأصبح دور النقابات الآن هو الحفاظ له على هذه الحقوق والمكاسب بجانب مسئوليتها الأساسية عن قضية الإنتاج .

ازدهار شعبي ونقابي

هل كان للنقابة دور فى تحقيق بعض أو المزيد من المكاسب السياسية لعمال الزراعة فى فترة ما؟

فترة الستينيات كانت فترة ازدهار شعبى ونقابى شامل فى شتى المجالات ، نستطيع أن نقول إن الستينيات كانت هى العصر الذهبى للعمال والفلاحين .. وأن قوة النقابات اليوم مستمدة من المكاسب السياسية التى تحققت وسبق ذكرها والتى ضمنت استمراريتها وبقاءها حتى اليوم رغم الكثير من الأصوات التى تعالت بإلغاء مشاركة العمال والفلاحين فى كافة القوانين معللين ذلك بأنه لم تعد الحركة العمالية كما كانت فى سابق عهدها .. ونحن لا يسعنا إلا أن نحمد الله على ما حققناه .. وعلى أن الرئيس مبارك يدرك ذلك ويعيشه جيدا وهو امتداد لثورة يوليو وبالتالى فنحن حريصون فى الحفاظ على مكاسب الثورة والتى جناها عمال الزراعة بشكل خاص .. والعمال بشكل عام .

ماذا على المستوى التثقيفى لعمال الزراعة ؟

النقابة العامة للزراعة فى مجال التثقيف .. كان ومازال لها دوررائد لأنها قامت بمحو أمية عمال الزراعة المنضمين فى عضويتها وتثقيفهم سواء من الناحية السياسية أو الناحية العلمية والنفسية المرتبطة بنشاطهم .. وكان دائما للنقابة لقاءات على مستوى القرى لشرح كيفية القيام بعمليات الزراعة والرى وتقديم الإرشادات لتلافى أية أخطاء أو عقبات قد تقابل عامل الزراعة أو الفلاح فى عمله ولذلك بالنسبة لشعبة الثروة السمكية حيث تمنحه الدورات التثقيفية إرشادات حول عملية الصيد وكيفيته بالإضافة لأسلوب وخدمات اللجان النقابية

ويضيف جمال الشيخ :

بجانب تعاوننا مع جهاز تعليم الكبار فى محو أمية عمالنا تعاقدنا مع ٥٥ مركزا يتبع الثقافة

...ـلابة"!!

المعدمين ، وتم ذلك على مراحل ولم يتم خلال مرة واحدة إلى أن امتلك الفلاح أرضه .. وخلال هذه الفترة أعطت الثورة الفلاح حقه فى تنظيم أو تشكيل تنظيماته سواء فى شكل جمعيات أو نقابات محلية على مستوى القرى واللجان تحمى مصالحه لكى تضمن الحق لكل من امتلك فى الحفاظ على أرضه مع استطاعته فى أن يحقق مطالبه وطموحاته من خلالها .

أجرى الحوار : **مجيب رشدى** تصوير: أحمد عبد العال

العمالية على مستوى الجمهورية لتثقيف وتوعية عمال الزراعة والرى ، أيضا تشمل عملية التثقيف تدريب القيادات والعمال داخل المحافظات التابعة لها هذه المراكز وهذا الموضوع أصبح الآن هو شغلنا الشاغل لتطوير العقول لأنها هى أساس أى تقدم .

وماذا على الجانب الصحى ؟

نحن متعاقدون .. مع عدة مستشفيات خاصة وعامة لخدمة أعضائنا وتقديم العلاج المناسب لهم مع تحملنا لكافة النفقات وبالأخص فى الحالات الصعبة والحرجة ونحن نبذل جهودا مكثفة من خلال الاتحاد العام للعمال للنهوض بالتأمين الصحى ومستشفياته لأنه لا يقدم حاليا الخدمة العلاجية المطلوبة.

وتأمينيا ؟

عمال الزراعة العاملون فى أجهزة الدولة يطبق عليهم النظام العام للتأمينات (حكومة أو قطاع أعمال) أما عمال الزراعة فيطبق عليهم القانون ١١٢ وكان يعطى حدا أدنى (حوالى ٦٥ جنيها) .. لولا أن سارعنا وأثير الموضوع فى الاتحاد العام .. وأعيد النظر ولن يصدر أى قانون جديد خاص بالتأمين الاجتماعى إلا بعد مناقشة الاتحاد العام والنقابات العامة حتى يتفق مع ظروف واحتياجات الناس والعمال .

التكافل الاجتماعي لعمالنا

اجتماعيا و ترفيهيا ؟

لدينا حاليا عمارتان للمصيف بجمصة وتم تمليكهما لعمال الزراعة من خلال أسهم .. كذلك نحن بصدد شراء أراض فى رأس البر وبلطيم ومرسى علم لبناء شاليهات وعمارات سكنية كمصايف للعمال، بالإضافة لتنظيم رحلات منتظمة سنويا للحج والعمرة، الأهم من هذا كله هو صندوق التكافل الاجتماعى .. حيث يشترك العضو بجنيه واحد يغطى ثلاث حالات أساسية : الوفاة والعجز والإصابة (الكلى) والعجز الإصابى (الجزئى) وتصرف منها بالنسبة للحالة الأولى ١٠٠٠ جنيه وبالنسبة للحالة الثانية ٢٠٠٠ جنيه وبالنسبة للحالة الثالثة ٣٠٠٠ جنيه بحد أقصى ٥٠٠٠ جنيه .. ولدينا حوالى متوسط ٢٠ حالة شهريا .

هل اختلفت طبيعة مشاكل عمال الزراعة منذ تأسيس النقابة وحتى الآن ؟

تعيش مصر حاليا نهضة زراعية بقيادة د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى .. وبالتالى فكافة الأجهزة التابعة لوزارة الزراعة والتى تعمل تحت لوائها من مراكز بحوث .. بنوك التنمية بنوك القرية أصبحت تعمل فى منظومة شاملة هدفها مصلحة الفلاح المصرى ولزيادة الرقعة الزراعية وتطوير أسلوب الزراعة فى مصر .. والتطوير فى مجال المحاصيل الزراعية بحيث يكون هناك اكتفاء ذاتى فيها ونسعى للتصدير فى ظل المتغيرات العالمية واتفاقية الجات ونظام العولمة .. وكل ذلك جعل القائمين فى مصروعلى رأسهم د. يوسف والى يضعون النظام الذى يواكب هذه المتغيرات لوضع مصر على الخريطة باعتبارها البلد الزراعى الأول لوجود نيلها العظيم وحضارتها العظيمة .. ولا نستطيع أن نغفل الأثر الكبير الذى لعبه السد العالى فى حماية الأراضى الزراعية والحفاظ عليها وزيادتها ، وبالتالى فإن مشاكل العمالة التى كانت موجودة فى الماضى لم تعد بنفس الصورة وإنما أصبحت الزراعة المصرية حاليا تساعد فى خلق فرص عمل جديدة والسعى لحل كافة العقبات التى قد تواجه العمال لمزاولة نشاطهم بسهولة

مشكلة تلاشت

ويستطرد :

" عمال التراحيل " وهى المشكلة التى تفاقمت فى فترة من الفترات السابقة كان سببها هيمنة أصحاب الأراضى وتحكمهم فى هذه العمالة والحصول عليها بأقل الأجور .. ولا يعنيه شئ سوى الحصول على زراعة أرضه ، الآن وبعد قوانين الأصلاح الزراعى وبعد التقنين الذى تم .. ودور النقابة وتسجيل العمالة أصبح كل شيء موجودا ومباحا وأصبح هناك حفاظ على حقوق هذه العمالة وأصبحت تعمل من خلال مشروعات قومية وليس لحساب أفراد .. ونحن نقوم بتوفير فرص العمل المؤقتة لهؤلاء ولكن بشكل يضمن حصولها على حقوقها بعيدا عن كل صور الاستغلال الذى كانت تعانى منه فى الماضى، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فنحن الآن بصدد إنشاء مكتب لإلحاق العمالة بالخارج بدورنا طبقا لقانون العمل الموحد الجديد الأول تنظيم العمالة داخليا .. ومساعدة العمالة على إلحاقها بالدول الأخرى مع توفير الضوابط التى تضمن للعامل حقه وسبل معيشته بالخارج عيشة كريمة .

ما الذى يمكن أن نقوله عن تكوين الجمعيات الزراعية وتأسيس بنوك الائتمان الزراعى فى حماية الفلاح وتوفير احتياجاته ومساعدته فى الحصول على قروض لاستكمال مشروعاته الزراعية ؟

جميع التنظيمات التى نشأت فى ظل الثورة وفى ظل الـ ٥٠ عاما الماضية .. كان لها أهداف .. وقد عملت هذه الأجهزة على تحقيق أهدافها والتطوير من نفسها بما يتناسب مع المتغيرات بمعنى أن بنك التنمية بدأ بعدة فروع وانتشر على مستوى القرى بالكامل وقام بتقديم سلف واحتياجات الفلاح المختلفة فى خلال توجيهات سياسية ومن خلال خطة عامة للدولة نفس الشيء بالنسبة للجمعيات الزراعية سواء بالاتحادات التعاونية فالحركة التعاونية تعتبر حركة لها دورها فى المجتمعات النامية لأنها تمثل تكتلات صغيرة تعمل بشكل تعاونى لتوفير احتياجاتها وحل ومناقشة مشاكلها .. ونحن كنقابة قضيتنا ليست الملاك الكبار، ولكن قضية من يملك ٣ أفدنة وأقل .. مثل العامل الأجير .. مثل الصياد البسيط .. هذا كله تابع للاتحاد التعاونى .. وهدفنا فى النهاية هو مساعدة الناس الغلابة !!

علمنا مؤخرا أن هناك بروتوكول أو اتفاقية بين النقابة العامة للزراعة وكلية الزراعة بجامعة عين شمس .. نود أن نلقى الضوء عليها والنتائج التى ستعود على عامل الزرعة منها ؟

هذا البروتوكول تم توقيعه بين النقابة العامة للزراعة وكلية الزراعة جامعة عين شمس قسم الاقتصاد الزراعى لتنظيم دورة كاملة للتنمية الريفية الشاملة لإعداد رواد لتنفيذ خطة تنمية طويلة المدى ستتبعها دورات تخصصية فى قنا وسوهاج والفيوم وكفر الشيخ والمنوفية والشرقية كافة أنواع النشاط الريفى .. **ستهتم بالنزول للقرى فى المحافظات المختلفة للتنمية الريفية ومنح القروض للمشروعات المختلفة سواء فى تربية المواشى أو النحل .. إلخ .. وهذا المشروع** الجديد بمثابة تزاوج بين قيادات العمل النقابى وبين القيادات العلمية الأكاديمية بحيث يصبح العلم فى خدمة المجتمع .. بعد ذلك سيكون هناك تنسيق بين النقابة وكلية الزراعة المذكورة فى وضع قاعدة بيانات بها حصر للأسر الريفية الموجودة على مستوى المحافظات التى فى حاجة لتنفيذ هذه المشروعات .. وأتصور أن هذا المشروع الجديد سيكون هديتنا لعمالنا خلال احتفالنا بأعياد الثورة الممتدة (اليوبيل الذهبى) واحتفالنا معها هذا الشهر بعيد الفلاح

عمال الزراعة .. تح

نظرا للدور الهام الذى يلعبه عمال الزراعة فى اقتصاديات معظم الدول العربية، اهتم مكتب العمل العربى بدراسة أوضاع هؤلاء من حيث شمولهم بقوانين التأمينات الاجتماعية فى البلدان العربية، ذلك أن هؤلاء العمال كغيرهم من عمال الصناعة والتجارة يتعرضون لنفس المخاطر ولكن نظم التأمينات الاجتماعية فى معظم البلدان العربية تجاهلت هذا القطاع العريض من العمال .. لهذا قام مكتب العمل العربى بدراسة عن "عمال الزراعة فى الدول العربية والتأمينات الاجتماعية" وتضمنت هذه الدراسة المقصود بعمال الزراعة وموقف التأمينات الاجتماعية منهم ، وانتهى المكتب إلى عرض الأمر على الندوة العربية الثانية للتأمينات الاجتماعية التى أصدرت فى هذا الموضوع عددا من التوصيات.

■ برين عبدالرحمن

أوصت الندوة العربية الثانية للتأمينات الاجتماعية الدول العربية باتخاذ الخطوات التالية:

-مد مظلة التأمينات الاجتماعية المعمول بها لعمال الصناعة والتجارة إلى عمال الزراعة الدائمين على أن يحدد المقصود بهم .

-وضع نظام خاص لعمال الزراعة المؤقتين يتناسب وظروفهم من حيث التمويل ومن حيث المزايا التى تقرر لهم .

-وضع نظام يشمل جميع عمال الزراعة بغض النظر عن طبيعة عقود عملهم.

-وضع اتفاقية أو توصية خاصة بالتأمينات الاجتماعية لعمال الزراعة تحدد فيها القواعد والأسس وفروع التأمينات الاجتماعية الواجب تطبيقها عليهم.

والسؤال هو : ماذا فعلت مصر لتوفير الحماية الجماعية لعمال الزراعة؟

كان من أهم المبادئ التى قامت ثورة مصر من أجل تحقيقها مبدأ **"تحقيق العدالة الاجتماعية"** بمعنى إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة وتقليل التفاوت بين الطبقات ومن شأن ذلك تحقيق الأمن الاجتماعى وتوفير الاستقرار والتماسك بين فئات المجتمع ، لذلك وضعت الثورة خطة محكمة لتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية باعتبارها الوسيلة الفعالة لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية على أن يتم تطبيقها تدريجيا لتشمل خلال فترات معينة كافة الفئات المنتجة وأسرهم من بعدهم ، **وقد أصدرت الدولة التشريعات اللازمة لتنفيذ الخطة المشار إليها وأصبح كافة المواطنين، ومنهم عمال الزراعة ، منتفعين بنظم التأمينات الاجتماعية وفقا للآتي:**

عمال الزراعة الدائمون

تسرى أحكام نظام التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على الفئات الآتية:

١- العاملون المدنيون بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام ، وتطبيقا لذلك يخضع لأحكام هذا النظام العاملون الدائمون بهذه الجهات ، كما يخضع له كل من تربطه بهذه الجهات علاقة تعاقدية أو عرضية.

وعلى ذلك فإن عمال الزراعة الدائمين والمؤقتين الذين يعملون بالحكومة والقطاع العام يخضعون لأحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ شأنهم فى ذلك شأن باقى العاملين فى تلك الجهات.

٢- العاملون بالقطاع الخاص الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية:

أ- أن يكون المؤمن عليه خاضعا لقانون العمل.

ب- ألا تقل سنه عن ١٨ سنة.

ج- أن تكون علاقة العمل التى تربطه بصاحب العمل منتظمة، ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ.

وتعتبر علاقة العمل منتظمة وفقا لقرار وزير التأمينات رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ إذا كان العمل الذى يزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط أو كان يستغرق ستة أشهر على الأقل.

ومن مقتضى ذلك أن كل من يعمل بالقطاع الخاص يخضع لهذا النظام منذ بلوغه سن

مظلة التأمينات

الثامنة عشرة طالما كان خاضعا لقانون العمل بشرط أن يكون النشاط الذى يزاوله يدخل بطبيعته فى نشاط صاحب العمل أما إذا كان النشاط الذى يزاوله العامل يغاير النشاط الأصلى لصاحب العمل فلا يخضع العامل لنظام التأمين الاجتماعى إلا إذا كانت علاقة العمل مستمرة لمدة لاتقل عن ستة أشهر.

وعلى ذلك فإن عمال الزراعة الذين يزاولون ذات النشاط الذى يزاوله صاحب العمل أى الذين يعملون فى منشآت زراعية يخضعون لأحكام قانون التأمين الاجتماعى اعتبارا من بلوغهم سن ١٨ بصرف النظر عن مدة التعاقد ويعتبرون من العمالة المنتظمة أما إذا التحق عامل الزراعة للعمل فى نشاط يغاير فى طبيعته نشاط صاحب العمل فلا يخضع لنظام التأمين الاجتماعى إلا إذا كانت مدة التعاقد لاتقل عن ستة أشهر.

عمال الزراعة المؤقتون

تسرى أحكام نظام التأمين الاجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ على الفئات التى لاتخضع لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى والتأمين والمعاشات طبقا للأولويات التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات.

وقد حددت اللائحة التنفيذية لهذا القانون والصادرة بقرار وزير التأمينات رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ الفئات المنتفعة بنظام التأمين الشامل **فى الآتى:-**

١- العاملون المؤقتون فى الزراعة سواء فى الحقول والحدائق والبساتين أو فى مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو فى المناحل أو فى أراضى الاستصلاح والاستزراع .

ويقصد بالعاملين المؤقتين فى الزراعة كل من تقل عمالتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة إذا كان العمل الذى يزاوله لايدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط.

بمعنى أن كل عامل زراعى لا ينتفع بنظام التأمين الاجتماعى المطبق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، إما لأن العمل الذى يزاوله لايدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ، وإما لأن علاقة العمل تقل عن سنة فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ، وإما لأن علاقة العمل تقل عن ستة أشهر فإنه يخرج من نطاق عمال الزراعة الدائمين، ويدخل ضمن العمالة المؤقتة المنتفعين بنظام التأمين الشامل المطبق بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ .

٢- ملاك الأراضى الزراعية ، غير الحائزين لها ، ممن تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة.

٣-حائزو الأراضى الزراعية الذين تقل حيازتهم عن عشرة أفدنة سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة.

وعلى ذلك فإن انتفاع الزراعيين بنظم التأمينات الاجتماعية لايقتصر على العاملين لدى غيرالدائمين أو مؤقتين وإنما يمتد ليشمل ملاك الأراضى الزراعية ومستأجرى الأراضى الزراعية إذا كان نصاب الملكية أو الحيازة يقل عن عشرة أفدنة.

كبار الملاك والحائزين

تسرى أحكام نظام التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ على كل من يزاول لحساب نفسه نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا والحرفيين وغيرهم ممن يؤدون خدمات لحساب أنفسهم **من الفئات الآتية:-**

١- الشركاء المتضامنون فى شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم.

٢- المديرون فى الشركات ذات المسئولية المحدودة.

٣- أعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبون فى شركات المساهمة فى القطاع الخاص.

٤-الأعضاء المنتجون فى الجمعيات التعاونية الإنتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم.

٥- مالكو الأراضى الزراعية التى تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر.

٦- حائزو الأراضى الزراعية التى تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة أو هما معا.

وعلى ذلك ، فإن ملاك الأراضى الزراعية الذين يصل نصاب ملكيتهم إلى عشرة أفدنة على الأقل وكذا حائزى مثل هذه المساحة يخضعون لنظام التأمين الاجتماعى المطبق بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، كما يخضع لهذا النظام كل ماتتوافر له صفة الشريك المتضامن فى شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم، وكل من تتوافر له صفة المدير المسئول فى الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وكل من تتوافر له صفة عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب فى شركات المساهمة، وكل مدير مسئول فى الشركات ذات المسئولية المحدودة، وكل من تتوافر له صفة العضوية فى الجمعيات التعاونية الإنتاجية ، كل هؤلاء ينتفعون بنظام التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والذى يسرى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم إذا كانت الشركة أو الجمعية تمارس نشاطا زراعيا.



حتى لايكون التصدى للفساد مج

● ودّعنا مراسم الاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة ٢٣ يوليو باعتبارها أكبر تحول اجتماعى عرفته مصر ، بعد أن أصبح الحكم بيد أبنائها ، لتتأصل أفكار الاستقلال والتحرر، والدفاع عن حقوق الإنسان.

وتمنى كل وطنى أن يكون الاحتفال الحاشد تعبيرا جادا عن نزوع التطور المصرى نحو المستقبل ، لتهب علينا رياح التنمية والاستقرار بمضامينها الروحية والاجتماعية والمادية، بحيث لانلهث بعد الآن للحصول على لقمة خبز، أو جرعة دواء، أو الانحشار فى أوتوبيس ، أو الحصول على مسكن ولو فى المقابر !!.

وجددنا العهد لمصر بأن تستمر جهودنا وجهادنا لرفض أى تيار يهدف إلى توثيق يد الجماهير بالحبال ، أو ختم فمها بالشمع الأحمر، أو تثقيب لسانها بالمسامير ، أو وضع البعض فى المناصب والمواقع ، دون نظر إلى كفاءتهم أو صدق وطنيتهم ، وإنما لأنهم يحملون فى جيوبهم شهادة تأمين على حياتهم ، باعتبارهم من فصيلة النشويات التى لاتؤذى أحدا ، ولا تغضب أحدا ، ولا تحدث تلبكا فى المعدة لأحد ، فهؤلاء يستمتعون بالحياة دون أن يلحقهم تجعد فى الوجه، أو تصيبهم نوبة فى القلب، لأنهم لايكلمون بالحق أحدا ، ولا يقولون بالصراحة شيئا!!.

● وتجديد العهد لمصر يعنى أن نرفض الفساد، وأن نتعقب المفسدين، دون صمت أو مهادنة، فالصمت هنا يصبح خطيئة، والوطنية تقتضى تعميق روح الانتماء، والبعد عن تجميل الكذب، وتطهير بعض الأفواه التى تجعل من نفسها مغارات للصوص الألفاظ!.

● ومصر فى هذه المرحلة يقود خطاها "مبارك" زعيم شهد له الجميع بالطهارة، ولمسوا فى قلبه خفقات بحب مصر، وعطاء متجددا ومتطورا وممتدا ، ومن حقه علينا أن نكون دائما معه بالعزم الذى لايتردد ، والإرادة التى لاتلين".

وإذا كان فى كل بلاد الدنيا فساد وفاسدون ومفسدون، وفى كل بقاع الأرض رجال ونساء يستغلون مناصبهم ، ويرشون ويرتشون ، **فإن علينا أن نتصدى مع القائد للفساد، وأن نطارد رموزه، حتى نتجنب أذاهم، امتثالا لمقولة جمال الدين الأفغانى "لو لم تكونوا وعولا ، لما نهشتكم الذئاب"!.**

● وفى ثورة التطهير التى اندلعت هذه الأيام ، لاتخلو جريدة من صفحات مطولة عن قضايا فساد أمام القضاء ، أبطالها من النجوم الإدارية الذين تمتلئ الصحف بإعلاناتهم الدعائية ، من أمثال رئيس شركة النصر للمسبوكات الذى استطاع إهدار مايزيد على ١٤٠٠ مليون جنيه ، ومعه عصابة من سكرتيرته الخاصة، وسبع عشرة قيادة أخرى فى الشركة . . ومن أمثاله تصرف المسئولين عن مصنع حديد أسوان الذى اتضح أنه مشروع وهمى ، وتبين أنه سيلحق بالدولة خسائر بمليارات الجنيهات، وكان يقوم على أساس استيراد مصنع قديم من "لوكمسبورج" عمره ٤٠ عاما ، ويعمل بتكنولوجيا قديمة، ملوثة للبيئة، وكان سعر شرائه باهظا.

ومن أمثال الفساد ، التعاقد على مشروع منجم الفوسفات فى الصحراء الغربية الذى تم استثمار مئات الملايين من الجنيهات فيه ، ثم تبين أن بيت الخبرة الذى قدم الدراسة عنه ، كان يعتمد فى تقديره على تجميل كاذب لمشروع يقوم على غير أسس إنتاجية.

ولقد شهدت قاعات المحاكم ولازالت قضايا لأطباء فاسدين، منهم طبيب الأسنان الذى قُدم للمحاكمة بتهمة ارتكاب أعمال منافية للآداب بعيادته .. كما شهدت قضايا عديدة لأطباء مزيفين ، يمارسون الطب جهارا نهارا دون أى رقابة.!!

– وشهدت المحاكم قضايا لمسئولين فى الأحياء ، منهم رئيس حى شرق الإسكندرية الذى ضبط متلبسا برشوة ، وقضية الاستيلاء على أموال نادى الشمس ، ومتهم فيها ٢٠عضوا من مجلس إدارة النادى .

– ومن القضايا الصارخة القضية المعروفة بقضية"نواب القروض" والمتهم فيها ٣٢ مسئولا، من بينهم ١٤ هاربين ، وقد صدر الحكم بشأنهم بالسجن لمدد مختلفة **وتضمنت حيثيات الحكم أسف المحكمة لعدم توقيعها الحكم بإحالة أوراقهم إلى المفتى ، إى إعدامهم!.**

ولفتت هذه القضية النظر إلى نهب أموال البنوك من خلال قروض وصلت إلى حوالى ١٥ مليار جنيه، حصل عليها بعض رجال الأعمال ، دون ضمانات كافية، ثم هربوا إلى الخارج ، أو تعثروا عن السداد فى الداخل ، ورفعت البنوك بشأنهم ٨٥٣ قضية.

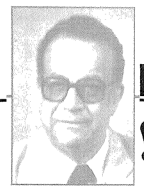
ومن الظواهر المؤسفة أن يمتد الفساد إلى البنوك المتخصصة حيث تم مؤخرا اتهام الرقابة الإدارية للمسئول عن إدارة البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى بالمشاركة مع بعض المعاونين بجريمة رشوة وفساد .

كما تم توجيه اتهام آخر إلى المسئول الأول عن قطاع الأخبار بالتليفزيون بتلقى رشاوى مقابل استضافة بعض الشخصيات الطبية فى برنامج صباح الخير يا مصر!!.

وهذه القضايا وأمثالها تضعنا أمام واقع يدعونا إلى ضرورة فتح العيون، وإرهاف السمع ، لأى تصرف غير مشروع ، مهما كانت قوة فاعله ، وألا نسمح فى كل المواقع بمضاربات القراصنة، من هواة خيانة الأمانة للإنسان والأوطان ، خاصة وأن الدولة نفسها ، لاتتوانى عن ضرب بؤر الفساد مهما طالت مراكز قيادية، ولاتتدخل بالشفاعة لدي قضاء مصر الشامخ ، ونتيجة لذلك ، فقد أودع في السجون وزير ، مثل محيي الدين الغريب ومحافظ ، مثل ماهر الجندي ومفكر "مُتآمرك" مثل سعد الدين إبراهيم!!

وتصميمنا على مواجهة الفساد والإفساد سيبقى كمغزل مارد ، ينسج النضال اليومى لجماهيرنا ، ولتنظيماتنا السياسية والنقابية، لتطهير الوطن من الخيول التى تريد أن تجر عربته إلى اسطبل الفساد ، وهو تصميم يرتفع إلى مستوى تفجير قدراتنا على عمل جاد ، لايكتفى بترديد الشعارات ، باعتبار أن الصوت الصارخ هو مجرد صخب عاقر.

ويواكب ذلك أن يتجه الجميع إلى قضية الإنتاج، باعتباره العامل الأساسى الذى لابديل عنه لاجتياز



بقلم : محمود دبور

رد بالون إعلامى !!

الظروف التى نواجهها ، بمعنى أن يتحول الإنتاج وزيادته وتطويره إلى قضية قومية، تحشد من أجلها الجهود ، وتجند الإمكانيات ، والإنتاج هو محصلة المقومات الخمسة المعروفة، وتفاعلها فى علاقة صحيحة، وهى "رأس المال" و"الخامات" و"الآلات" و"القوى العاملة" و"الإدارة".

ورغم الجهود المبذولة من جانب الدولة لحل مشكلات الإنتاج ، فإن الطريق ليس سهلا:

ففى مجال الإنتاج الصناعى :لابد من توفير المستلزمات والخامات، وعلاج بعض المشكلات مثل انقطاع التيار الكهربى ، ومزيد من الإصلاح للنظام الضريبى المليء بالتعقيدات ، ووضع سياسة رشيدة للتسويق.

وفى مجال الإنتاج الزراعى : فإنه لاتزال هناك فجوة غذائية بين المعروض والمطلوب ، الأمر الذى يتم بسببه اللجوء إلى الاستيراد من الخارج ، بما يؤدى إلى خلل فى ميزان المدفوعات . وفى هذا المجال ، فإن متوسط أيام العمل الزراعى نحو ٤٠٪ من أيام السنة، بينما ٦٠٪ من أيام السنة تعتبر أيام بطالة.

ولاشك أن ضياع الوقت أو الاستغلال غير الاقتصادى له يعتبر من صور الفساد الإنتاجى ، وكذلك ضياع المواد نتيجة التلف لسوء التخزين أو الضياع خلال التشغيل.

ومن صور الفساد الإنتاجى الانخفاض المستمر فى إنتاجية العامل ، والذى يرجع أحيانا لأسباب يتذرع بها العامل ، مثل الانفصال حاليا بين الأجر ونفقات المعيشة إلى درجة الشعور بالإحباط ، وهو الأمر الذى أدى بالكثيرين إلى البحث عن عمل إضافى أيا كان ، مما يؤدى إلى استهلاك وقت وطاقة العامل ، بحيث يعود إلى عمله الدائم فى اليوم التالى منحرف المزاج ، منهوك القوى.

كما أن تشريعنا للأسف أسهم فى ضعف الإنتاجية بما يمنحه من إجازات متعددة الأشكال والأنواع بحيث إذا كانت مناسبة الإجازة تقع فى يوم الراحة الأسبوعية يصبح تلقائيا منحها له فى أول أيام العمل التالية، **رغم صدور فتوى قديمة من مجلس الدولة تقرر أن يوم المناسبة لو صادف يوم الراحة الاسبوعية فإن أحدهما يلغى الآخر ، حيث يكون الغرض من تشريع هذه الراحة وهو المشاركة فى الاحتفال بالمناسبة القومية أو الدينية قد تحقق.**

وقد لوحظ تردد الدولة فى منح الإجازة فى بعض المناسبات بحيث تمنحها ثم تلغيها .

وفى شهر رمضان المبارك تتقلص ساعات العمل ، لتصبح عشرين ساعة فى الأسبوع للمصالح التى تعمل خمسة أيام ، و٢٤ ساعة للمصالح التى تعمل ستة أيام.

وفى اليابان رفضت المنظمات النقابية والعمالية اقتراح الدولة بتخفيض ساعات العمل ، وأصرت على أن تبقى كما هى من أجل مزيد من الإنتاج ، وزيادة الدخول للدولة والأفراد .

وإذا كانت الإجازات قديما فرصة للترفيه والتغيير والتواد ، فإنها فى أيامنا هذه صارت بسبب الأعباء المعيشية والأزمات المرورية مجرد مناسبات للاستيقاظ المتأخر ، والاحتباس داخل البيوت ، وقضاء الوقت فى كسل وتثاؤب !.

●●●

● إن مقاومة الفساد سواء كان هذا الفساد انحرافا ، أو سلبا للأموال ، أو انخفاضا فى معدلات الإنتاج ، استفز الكاتب **"أنيس منصور" لينادى فى عموده "مواقف" بجريدة "الأهرام" إلى فصل ٨٥٪ من عمال الحكومة والقطاع العام.**

مقاومة الفساد بكل صوره، أمر يجب التصدى له، ليس بالكلام الحماسى الذى يعتمد على التشنجات اللسانية، وإنما ضرورة حياة لمجتمع يواجه زيادة مرعبة فى عدد السكان ، هو ضرورة لتوفير الطعام لكل فم، تقتضى حسن العلاقة وصدقها بين التحبيذ والتنفيذ، بين التفكير والتطبيق، والفرصة أمامنا لازالت متاحة، فلدينا الأرض المعطاء ، ونيل مصر الخالد ، وماتحت الأرض من خامات .

وقبل هذا وبعده ، لدينا الارادة فى أن نحرق من حياتنا الأوراق الممتلئة عفنا وترابا.

وأن نحارب الضياع ، والفساد، والمحسوبية، بجميع أشكالها ومستوياتها ، وأن نسعى لإنشاء حياة حافلة للوطن فى المستقبل، تكافئ ماضيه التليد!.

مهرجان السياحة والتسوق

ضعيف بحكم الجمهور..مهمة

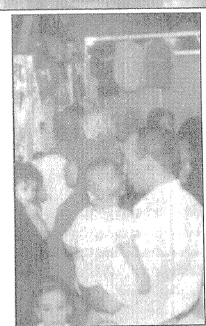


انتهى أخيرامهرجان السياحة والتسوق الذى عقد فى الفترة من ٢٠ يوليو إلى ١٩ أغسطس بعدد من المدن الرئيسية بمصر بالقاهرة والإسكندرية والإسماعيلية وبورسعيد وشرم الشيخ وأسدل الستار على أحداثه .. ولكن لم يسدل الستار على سؤال يلح على أذهان الكثيرين وهو ما فائدة هذا المهرجان للمستهلك العربى الذى يستهدفه إقامة هذا المهرجان بالدرجة الأولى فى هذا الوقت من العام؟ وما فائدة المهرجان كذلك للمستهلك المصرى؟ وهل لاقى مهرجان السياحة والتسوق هذا العام نجاحا رغم موجة الحر القاسية التى تعرضت لها بلادنا مؤخرا؟.. أسئلة عديدة نحاول أن نجيب عنها فى السطور التالية :

فى البداية يؤكد الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة أن مهرجان السياحة والتسوق يضيف دائما بعدا تصديريا مباشرا من خلال ترويجه للمنتجات السلعية خاصة الصناعية حيث يفد إلى البلاد السائح الذى يشترى مباشرة تلك المنتجات بالإضافة إلى الإنفاق المعتاد .

وأضاف أن هذا المهرجان إضافة قوية للأجندة السياحية المصرية التى تضم حتى الآن ٣٢ مناسبة وحدثا فنيا ورياضيا وقد أكد المهرجان أن السياحة خدمة تصديرية بالدرجة الأولى وأن مهرجان العام الحالى فى دورته الخامسة تميز بالإيجابية من حيث مشاركة القطاع السياحى حيث بلغ عدد الفنادق المشاركة ٢٢٤ فندقا بزيادة قدرها ٣٦٪ من العام الماضى إلى جانب ٥٢٨ مطعما ومحلا سياحيا بزيادة قدرها ٤٥ ٪ و٦٣ شركة بزيادة بلغت نسبتها ١٥ ٪ بالمقارنة بالعام الماضى وقدمت بعض الفنادق حوالى ٢٣ جائزة لمرتادى المهرجان وأكد سيادته بأنه قدتم إجراء دراسة قبل بداية المهرجان حول الشرائح التى يمكن جذبها لهذا المهرجان فكانت النتيجة أن السائح العربى والسائحين من دول الكومنولث هم الفئة المستهدفة من الدعاية ، وبدأت الحملة الدعائية فى الفضائيات العربية والإعلانات فى الصحف وعلى شبكة الإنترنت كما تم إعداد جميع المطبوعات التى تخص المهرجان بجميع اللغات وتحوى بداخلها تفاصيل المهرجان وبدأ توزيعها على السفارات والمكاتب السياحية قبل بدء المهرجان وأكد الوزير بأنه يمكن توسيع قاعدة المشاركة فى المهرجان للمحافظات بشرط قيام المحافظة بإبداء رغبتها فى المشاركة والتعاون مع اللجنة التنفيذية العليا للمهرجان وأن يتوافر لديها طلقة فندقية وعوامل جذب سياحية ، ومنتج قابل للتسويق ، فمهرجان السياحة والتسوق مهرجان قومى من حيث المشاركة الواسعة لوزارات وأجهزة الدولة ومؤسسات وتنظيمات القطاع الخاص السياحى والصناعى والتجارى .

وقال الوزير : لقد أكدت الأرقام أن المهرجان قد نجح فى رفع نسبة الإشغال الفندقى بالمحافظات المشاركة حيث وصلت إلى أكثر من ٩٠ ٪ وأنه قد تم تشكيل أكثر من مجموعة عمل لمراقبة أداء المنشآت الفندقية والتأكد من خدماتها ، وقد أكدت الإحصائيات الواردة من وزارة الداخلية (إدارة الجوازات والهجرة) وصول عدد ٤١٩٣٤٨ سائحا فى الأسابيع الثلاثة الأولى بمعدل زيادة ٢١.٥٪ مقارنة بنفس الفترة فى مهرجان العام الماضى وكان من بينهم ١٣٢٠٣٣ سائحا غربيا بنسبة زيادة أكبر تصل إلى ٢٢.٦٪ ووفقا لتقرير وزارة التموين والتجارة الداخلية فقد حققت المبيعات التجارية زيادة بنسبة ٢٥٪ وطبقا لنفس التقرير



متابعة :
نجوى لطفى

ـاز بحكم المسئولين

وزير السياحة :
المهرجان فرصة تصديرية لن تعوض

أصحاب المحلات :
الكساد ورانا ..ورانا

الجمهور :
لا تسألونا عن المهرجان فإنا شاهد ما شافش حاجة

فقد نجحت الأجهزة الرقابية فى منع السلع المهربة بصورة سمحت بترويج البضائع المصرية المتميزة .

وهكذا يحقق المهرجان كما يقول الوزير ويؤكد الطبيعة التصديرية الواضحة لصناعة السياحة المصرية الواعدة.

رد ضريبة المبيعات فورا

كذلك أكد محمود محمد على رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات أنه تقرر لأول مرة هذا العام رد ضريبة المبيعات فورا لرواد المهرجان من خزينة الجمارك بصالة السفر بدلا من استردادها من البنوك كما كان متبعا من قبل .

وأكد أن رجال الجمارك يقومون بالتأكد من فاتورة الشراء وأنها خلال شهر التسوق بحيث لاتقل المشتريات عن ٥٠٠ جنيه مقابل ٤٠٠٠ جنيه العام الماضى مع اعتماد أصل الفاتورة وأصل نموذج ٤ الخاص بالضريبة ، والذى يحصل عليه المشترى من المحل ويقوم مأمور الجمرك بمرافقة الراكب إلى صالة الوصول لاسترداد الضريبة من خزينة الجمارك .

عزوف التجار

بينما أكدت زينب الزمر : الأمين العام للغرف التجارية أن مهرجان السياحة والتسوق هذا العام شهد إقبالا متواضعا رغم التوقعات بالإقبال الشديد على الاشتراك فى المهرجان وذلك مقارنة بالأعوام السابقة حيث اشترك فى المهرجان هذا العام ٨٠٠ تاجر فى حين سجلت الأرقام فى العام الماضى ١٢٠٠ ألف ومائتى تاجر وأرجعت الأمين العام لغرفة تجارة القاهرة سبب عدم الإقبال على المهرجان إلى سوء الدعاية الإعلانية للجهة المنظمة مع تأخر استمارات رد ضريبةالمبيعات وهى إحدى أولويات اشتراك القطاع الخاص فى المهرجان وللأسف كل ذلك أثر على اشتراك التجار فى المهرجان .

تخفيض علي الرحلات

بينما يرى محمد عثمان نائب رئيس اللجنة التنفيذية للمهرجان أن مصر للطيران قدمت العديد من التسهيلات لرواد المهرجان حيث قدمت ٢٠٪ خفضا على جميع الرحلات الداخلية كما سمحت لجميع طائراتها خطوط الرحلات المنظمة والقادمة من الدول العربية بالهبوط فى الغردقة وشرم الشيخ بالإضافة إلى تخفيض ٥٠٪ على تكاليف شحن السيارات التى تم السحب عليها فى حالة الرغبة فى شحنها للخارج

كذلك تم تشغيل ٥٠٠ شاب وفتاة من شباب الخريجين فى أعمال المهرجان ، وتلقوا دورة تدريبية مكثفة من خبراء السياحة والإرشاد لمعرفة المهام التى سيقومون بها خلال فترة المهرجان ، وتم توزيعهم على الأماكن المخصصة لهم .

كذلك شارك مائة حرفى بأنشطتهم المختلفة فى المهرجان مما يعد مكسبا اقتصاديا وإعلاميا له قيمته لهم للترويج لبضاعتهم الحرفية.

فرصة لإنعاش السوق

ويؤكد د. حمدى عبد العظيم نائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية أن الدول تقيم مثل هذه المهرجانات بغرض تحريك السوق وجذب المستهلك المحلى والأجنبى وذلك لتخفيف من حدة الركود الاقتصادى وأن مثل هذه المهرجانات تحدث فى بعض الدول التى تنظمها نوعا من الرواج السياحى والرواج الاقتصادى بنسبة تصل ما بين ٥٪ إلى ٢٥٪

ولكن أنا أعتقد - والحديث مازال للدكتور حمدي- أن مهرجان السياحة والتسوق هذا العام جاء مواكبا لظروف سيئة منها اشتداد درجة الحرارة التى جعلت السياح العرب يفضلون قضاء الصيف فى دول أخرى مما أدى إلى تراجع السياحة العربية بالصورة التى كانت متوقعة هذا العام وبالطبع المهرجان موجه بالدرجة الأولى للمستهلك العربى لذا فعزوفه عن الحضور من الأصل إلى مصر أضر بالمهرجان ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المستهلك المصرى ظروفه الاقتصادية صعبة خاصة وأن المهرجان جاء عقب انتهاء فترة امتحانات الثانوية العامة ، حيث أدى ارتفاع الحرارة هذا العام إلى أن أصبح المصيف ضرورة وبالتالى فإن الغرض من إقامة مهرجان السياحة والتسوق هذا العام والذى من بين أهدافه تقليل المخزون من البضائع لدى التاجر المختلفة والتغلب على مشكلة السيولة والتى يعانى منها الكثيرون من رجال الأعمال والمشروعات الإنتاجية بصفة عامة ، لم يتحقق بصورة مرضية والسبب فى ذلك كما ذكرت قد يكون لأسباب مناخية كتعرض مصر لموجات شديدة الحرارة وأسباب اقتصادية كما ذكرت من قبل .

ويتفق معه فى الرأى د. أحمد عبد الله أستاذ التسويق بتجارة عين شمس قائلا : بأن فكرة المهرجانات فكرة رائعة تحقق بجانب الرواج الاقتصادى رواجا سياحيا ، ولكن لابد من ربط المهرجانات بأحداث هامة في تاريخ البلد كحدث أثرى أو حدث فنى فذلك يعطى المهرجان رونقا أكثر يزيد ذلك من أعداد السائحين كما أن فكرة المهرجان والتنظيم الجيد له واختيار الميعاد المناسب ومتابعة الدولة بكافة أجهزتها للمعروضات ومتانة البضائع المباعة وسلامتها وتوفير وسائل الراحة للسياح كل هذا من عوامل نجاح لأى مهرجان وأنا أعتقد أن مهرجان هذا العام قد نجح نجاحا معقولا وليس باهرا كما هو منتظر منه وذلك لأسباب عديدة أولها إحجام عدد من المحلات عن المشاركة فى المهرجان وذلك لارتفاع سعر المشاركة ثانيا عرض البضائع التى لا تجد رواجا أصلا فى الأيام العديدة أى البضائع التى بها عيوب أو ذات

موديل قديم " كل هذا يلقى بظلال من الفشل حول المهرجان ولولا أن التجار أسرعوابتصحيح وضعهم لما نجح المهرجان وما حدث أى رواج فى السوق ، وهنا لابد من الرقابة الجادة على الأسعار وعلى نسب الخصم خاصة إذا ما كانت حقيقية أم لا .

ماذا يقول العارضون ؟؟

وفى جولة داخل مهرجان السياحة والتسوق بأرض المعارض بمدينة نصر تؤكد إنجى محمد (عارضة) بأن معرض هذا العام يعتبر أسوأ معرض فى السنوات الخمس الماضية فهناك إحجام كبير عن الشراء بالرغم من رخص الأسعار ، وللأسف الركود مازال يسيطر على السوق بالرغم من إقامة مثل هذه المعارض ولا أعتقد بأن موجة الحر هى السبب وإنما أرجع السبب إلى الوضع الاقتصادى للجماهير .

وتوافقها الرأى أميرة محمد (عارضة) وتضيف بأنها اشتركت فى معارض كثيرة داخل مصر وخارجها والأسعار فى هذا المعرض معقولة وفى متناول الجميع ، فالركود يجبر أصحاب المحلات والمصانع بأن يبيعوا بسعر المصنع ومع ذلك وللأسف لم تنشط حركة البيع .

كذلك يؤكد أنس السورى عارض سورى بالمعرض أن للأسف المعرض هذا العام كان فاشلا ، وذلك لعدة أسباب منها تركيز الإعلام على مهرجان الإسكندرية والغردقة وإهمالهم للمهرجان القائم بالقاهرة ، كذلك سوء الأحوال الاقتصادية وعدم اختيار الوقت المناسب لترويج السلع فكل هذا تسبب فى فشل المهرجان .

ويضيف مجدى سعيد (منظم بإحدى صالات معرض السياحة والتسوق بمدينة نصر ،بأن مبيعات المعرض لا تتجاوز ٦٠٪ عن العام الماضى وأن الإقبال كان على البضائع السورية والصينية فمازالت عقدة المستورد تطاردنا كما أن الأزمة المالية تنشب أظافرها بقوة فى جسد المواطن المصرى فيعجز عن الشراء .

باختصار شديد مهرجان هذا العام مهرجان ميت .

وفى داخل المحلات

وفى جولة داخل محلات مصر الجديدة و٢٦ يوليو أكد مدحت مصطفى شعراوى صاحب محل ملابس جاهزة بأن المهرجان لم يوفر الفرصة الجيدة التى ينتهزها الناس للشراء فالناس تثق بالأوكازيون وتفضله على المهرجان خاصة وأن الأخير لا يسبقه أى تنسيق وأن مبلغ الاشتراك فى المهرجان مبلغ كبير وللأسف لاعائد من ورائه فالكساد يعم الأجواء .

بينما يرى مهاب محمد محمود مدير مبيعات بأحد كبرى المحلات بأن المهرجان كان فرصة للتخلص من البضاعة الفائضة ولكن الأوكازيون يتيح الفرصة بصورة أكبر خاصة وأنه يقام فى وقت دخول المدارس ، فالأمل فى نجاح الأوكازيون هو الحل للتخلص من حالة الركود ، خاصة وأن بدء الموسم الدراسى على الأبواب ومن المتوقع حدوث حركة فى سوق البيع والشراء .

المهرجان لأصحابه

وأما عن رأى الجمهور فتؤكد منى عبد الباسط (ربة منزل) بأن مهرجان السياحة هذا لم أر منه سوى إعلانات على بعض المحلات فالثانوية العامة والمصيف وغلاء الأسعار كل هذا يجبرنا على أن نتجاهل أى مهرجان أو أوكازيون ثم إن دخول المدارس على الأبواب وكل قرش ينفع باختصار " خلى المهرجان لناسه " .

إسماعيل عبد الرحيم مهندس يؤكد أن المهرجان ليس كما يعتقد البعض فرصة لا تعوض فعلى سبيل المثال قد شاهدت قميصا معروضا بـ٥٢ جنيها قبل المهرجان وأثناء المهرجان كان نفس القميص بـ٤٩.٩٠ يعنى الفرق ٢ جنيه هو ده المهرجان ؟!

إبراهيم حسين موظف يؤكد بأنه يشترى الملابس لأولاده مرتين فى العام مرة على دخول المدارس ومرة على العيد الصغير ، وبالتالى لم يعتد على أن يكون من زبائن أى مهرجان أو أوكازيونات .. ويؤكد أن الوضع المادى لوكان أفضل لأصبح من زوار هذا المهرجان وغيره .

بعد ٢٥ سنة من إنشائها

المدن الجديدة .. للبيع !!

القرار الأخير لرئيس الوزراء ، بتحويل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، إلى شركات قابضة على غرار شركات مصر الجديدة للاسكان والتعمير، ومدينة نصر، والمعادي، هذا القرار أثار العديد من التساؤلات بين جميع الأوساط فى المدن الجديدة ، أوساط الخبراء ، والمستثمرين ، والسكان ، على السواء ، البعض أيد القرار الجديد ، على أساس أنه سوف يؤدى إلى سرعة تنمية هذه المدن، كما أنه سيؤدى إلى تحسين مستوى الخدمات بها.. والبعض الآخر ، أبدى اعتراضه على القرار . . من منطلق أن أسعار الخدمات فى هذه المدن ، سوف ترتفع ، بهدف تحقيق الربح للشركات القابضة، بما لايتوافق مع الإمكانات المحدودة للسكان!.. وعلى امتداد المسافة بين أصحاب الرأيين .. تتحرك مجلة العمل .. لتستطلع بقية الآراء ، حتى يتعرف القارئ على أصداء قرار رئيس الوزراء .. والأهداف الموضوعية من وراء هذا القرار.

عادل عيد

اللواء عزت الحاج رئيس جهاز مدينة ١٥ مايو يؤكد أن أفضل مافى الموضوع هو الابقاء على دور هيئة المجتمعات العمرانية الجددة لإنشاء مدن جديدة واستكمال المدن القديمة.

أما عن تحويل هذه المدن إلى شركات فإن الأمر لايخلو من المميزات ، ومن العيوب، فالمميزات تتمثل فى أن الشركات القابضة سوف يكون لديها من الصلاحيات واللامركزية لدفع عجلة الاستثمار بهذه المدن، وسيكون إنشاء مشاريع جديدة من اختصاصها .

لذلك ستكون الإجراءات الخاصة بإنشاء المشاريع سهلة، أما عن العيوب فى المشروع، فإن ديون الحكومة سوف تتحول على الشركة، وهنا لابد من التخلص منها ، بالإضافة إلى الفوائد المتراكمة عليها .

وبالتالى سوف تضطر إلى جمع المتأخرات سواء المتراكمة على السكان، أو المستثمرين عن طريق دفع الأقساط الموجودة على الشقق ، أو الأراضى الصناعية .

ويستطرد اللواء عزت الحاج قائلا: إن الشركة سوف تضطر إلى صيانة كل شيء فى المدينة وهذا سوف يؤدى إلى مطالبة السكان بدفع مبالغ إضافية بسيطة تتناسب مع إمكانات السكان، على أن تتحمل الشركة نصف هذه المبالغ.

ويرى اللواء عزت الحاج أن الشركة الجديدة لابد أن تدعمها الحكومة بنسبة ٨٠٪ فى السنة الأولي، و-٤٠٪ فى السنة الثانية ويقل الدعم فى السنة الثالثة ، وهكذا ، إلى أن تعتمد الشركة على نفسها .

حقوق العاملين محفوظة

وعن تخوف بعض العاملين فى ظل الشركة القابضة من تسريح العمالة أو الإقلال من مرتباتهم ..

قال رئيس جهاز ١٥ مايو: إن العمالة الموجودة حاليا سوف تستمر على وضعها الحالى ، ولكن على المدى البعيد سوف يتم الاعتماد على العامل المدرب الكفء، ويضيف : ومن المفترض معاملة الشركات معاملة واحدة، حيث إن هناك بعض المدن بها أراض كثيرة سوف تبيعها الشركة وتمول نفسها ، وأخرى تم بيع معظم الأراضى بها ، وسيكون التمويل بها صعب ، لذلك فلابد أن يكون لكل شركة نظام خاص بها .

الإسراع بالتنمية

ويرى المهندس عادل عبد المنعم نائب رئيس مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير : إن تحويل هيئة المجتمعات العمرانية إلى شركات قابضة، سوف يؤدى إلى سرعة تنمية المدن الجديدة بشكل أفضل مما هو عليه الآن، موضحا أنه على الرغم من تخوف الكثير من سكان المدن والمستثمرين من هذا القرار ، إلا أنه من الممكن مواجهة ذلك عن طريق حملات إعلامية لتوعية المواطنين بأهمية هذا القرار، بأن الأسعار لن ترفع بشكل مغالى فيه.

ويشير إلى أنه عندما تم إسناد منطقة مصر الجديدة إلى شركة قابضة، وضعت الشركة الجديدة فى مقدمة اهتماماتها حل مشكلة المواصلات ، على أساس أن هذه المشكلة من أهم العوائق التى تواجه سكان أى منطقة جديدة ، فكان قرار إنشاء مترو مصر الجديدة لجذب السكان إلى هذه المنطقة .

د. ثروت باسيلى:

نؤيد تحويل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى شركات قابضة..



اللواء عزت الحاج:

القرار سيؤدى إلى دفع عجلة الاستثمار بالمدن الجديدة.. ولكن له أيضا عيوب

الحافز مهم

ويضيف نائب رئيس مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير: إن الإدارة فى الشركة القابضة يجب أن تشمل نسبة ١٠٪ من العاملين بالشركة، و١٧٪ للمستثمرين و٧٣٪ ملك الشركة القومية القابضة، وبذلك يشترك الجميع فى الإدارة ، بحيث يكون أسلوب إدارة العمل هو الحوافز، لكى يتم ربط العمل بالإنتاج، وهذا هو الأسلوب الأمثل لأى إدارة تطلب التنمية.

ربط الاستثمار بالتسويق

ويستطرد المهندس عادل عبدالمنعم قائلا: إنه من الضرورى ربط الاستثمار بالتسويق فى ظل الشركة الجديدة، حيث إن الموجود حاليا هو عكس ذلك تماما، فالقروض والفوائد متراكمة على معظم المشاريع، بسبب عدم التسويق ، لذلك فلابد من اهتمام الشركة الجديدة بهذه الجزئية، حتى لاتقع فى هذا المطلب مرة أخرى ، ولابد أن يكون هناك توازن بين الموارد والمصروفات.

كما يؤكد على أن الإدارة علم وفن ، ولابد عند تشغيل هذه الشركات أن يكون هذا العلم مدروسا، لكى يؤدى إلى نتائج إيجابية ، موضحا أن إسناد إدارة أمور مصر الجديدة لشركة قابضة كانت أهم العوامل التى ساهمت فى إعمار هذه المنطقة عن طريق التخطيط العلمى المدروس ، وليس الفكر الجامد ، مشيرا إلى أن جميع المدن الجديدة يجب أن تحول إلى شركات قابضة سواء كانت صناعية أم سكنية أو الاثنين معا .

الأسعار سترتفع

ومن جانبه يؤكد المهندس حسن عبد الفتاح رئيس جمعية الصناعات الصغيرة بمدينة السادات إن تحويل المدن الجديدة إلى شركات قابضة موضوع له شقان، أحدهما سلبى والآخر إيجابى ، فالشق الأول يفيد أن الخدمات فى ظل الشركة القابضة سوف ترتفع مثل مياه الشرب، والصرف الصحى ، والكهرباء ، والنظافة .. إلخ ، عما كانت عليه فى ظل إدارة جهاز المدينة الحالى ، لأن الشركة سوف تهدف هنا إلى الربح، وهذا يتعارض مع أهداف هيئة المجتمعات العمرانية التى أنشئت من أجلها ، وهو الاهتمام بالبعد الاجتماعى لتوفير حياة كريمة لمحدودى الدخل والفقراء ، وذلك عن طريق الدعم الحكومى لجميع الخدمات الموجودة فى هذه المدن.

أما الشق الثانى فى الموضوع وهو الإيجابى ، فمؤداه أن هذا القرار سوف يؤدى إلى اهتمام هذه الشركات بتحسين الخدمات المقدمة ، لذلك سوف تتبع نظما جديدة من أجل تنفيذ ذلك الهدف ، لذلك سوف تشهد المواصلات تحسنا لأنها من أهم المشكلات التى تواجه السكان فى معظم المدن الجديدة ، وهذه نقطة مهمة، فمثلا عند تحويل مدينة نصر ومصر الجديدة ، والمعادى إلى شركات قابضة، كانت أولى الخطوات الاهتمام بالمواصلات وهذا يعتبر سر إعمار هذه المناطق.

الالتزام بقوانين التنمية

ويطالب رئيس جمعية الصناعات الصغيرة بمدينة السادات بضرورة إلزام الشركة الجديدة بقوانين التنمية عن طريق الخطة القومية الشاملة للبلد، كما أنه لابد من **الإشراف الحكومى** على أسعار الخدمات التى تقدمها الشركة القابضة وجودتها فى نفس الوقت ، ولابد من تقديم الدعم المادى لها لتقديم خدمات مدعومة، حتى لاترتفع الأسعار ، وبالتالى تزداد الأعباء على سكان هذه المدن، خاصة وأن السواد الأعظم منهم من محدودى الدخل والشباب.

هيئة اقتصادية

الدكتور ثروت باسيلى وكيل لجنة الصحة بمجلس الشورى وعضو جمعية مستثمرى مدينة العبور يرى أن الشركة القابضة يجب أن تتبع **هيئة اقتصادية** من حيث كونها سوف تهدف إلى الربح، ويؤكد سيادته على ضرورة اخضاع المرافق العامة فى ظل هذه الشركة للدولة لحساب التكلفة ، بالإضافة إلى الربح -بحيث تصل الخدمات إلى المواطنين بأسعار مناسبة للجميع، وفى هذه الحالة سوف ينتهى دعم الدولة لها ، حيث تعتمد الشركة على تمويل نفسها بطريقتها الخاصة، فالدولة تقوم بتقييم سعر الأراضى ثم تبيعها للشركات ، مثلما حدث فى مدينة نصر ومصر الجديدة والمعادي.

القضاء على التسقيع

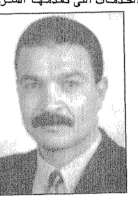
ويشير وكيل لجنة الصحة بمجلس الشورى : إلى أن أسعار الأراضى سوف تكون ثابتة، وسيتم فى هذه الحالة القضاء على عملية التسقيع والمضاربة على أسعار الأراضى ، وسوف تسرع الشركة الجديدة بإقامة خدمات جديدة لعمل نوع من الترغيب للسكان، كما أن التسويق سوف يكون على أساس علمى مدروس.

ويضيف الدكتور ثروت باسيلى قائلا: إن تحويل المدن الجديدة إلى شركات قابضة فى الوقت الحالى مهم جدا ، نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها البلد حيث سترفع عبئا كبيرا عن الدولة أقصد "الديون" وسوف يتحسن الدين المحلى ، كما أنه فى هذه الحالة يمكن إقامة مشاريع إسكان جديدة لأن من أهم أهداف هذه الشركات إقامة مشاريع إسكان جديدة .

أو .. بسعر التكلفة

ويؤيد منير الليثى عضو مجلس أمناء مدينة العبور قرار تحويل المدن الجديدة إلى شركات قابضة لأن ذلك سوف يمنع خضوع هذه المدن للمحليات ، وهذا سوف يتيح دورا أكثر فاعلية لمجالس الأمناء وجمعيات المستثمرين، حيث لايزيد عن كونه رأيا استشاريا فى ظل الإدارة الحالية، والتى من المفترض أن تكون ممثلة بنسبة ٣٠٪ للمستثمرين و١٩٪ للسكان و٥١٪ للشركة القومية القابضة .

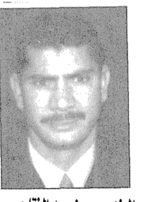
ويؤكد عضو مجلس أمناء مدينة العبور :إن الأسعار هنا لابد أن



منير الليثى: النظام الجديد سوف يتيح دورا أكثر فاعلية لمجالس الأمناء والمستثمرين



بدرالدين عبدالفتاح: الإدارة الجديدة لن تفهم مشاكل المواطنين مثل السابقة



المهندس حسن عبد الفتاح: أسعار الخدمات فى ظل الشركة الجديدة سترتفع بشكل مغالى فيه

تخضع للعرض والطلب والشركة الجديدة سوف تقدم خدمات جديدة معظمها يهدف إلى الربح، وهنا سوف تظهر مشكلة ارتفاع أسعار المساكن مما يفوق إمكانات عدد كبير من المواطنين، وبالتالى سوف يهرب عدد كبير من سكان هذه المدن .

ولحل هذه المشكلة يرى **الليثى** أنه يجب على الحكومة أن تعطى الأراضى للمستثمرين بدون مقابل، أو بسعر التكلفة ، لإقامة مشاريع خدمية لهؤلاء السكان على أن تشترط عليهم ضرورة تقديم هذه الخدمات بأسعار تناسب السكان، وإذا لم يحدث ذلك، فإن الشركة الجديدة لن تقوم ببناء مدارس جديدة، أو مستشفيات حكومية وسوف تكون كل الخدمات هدفها المكسب على حساب السكان.

لن يحل المشكلة

يقول المحاسب بدر الدين عبد الفتاح أحد المستثمرين بمدينة ١٥ مايو: إن المشروع الجديد لن يستطيع حل مشاكل المدن الجديدة ، والإدارة الجديدة لاتستطيع خدمة السكان والمستثمرين ، مثل الإدارة الحالية ، فهى تخدم كل المواطنين دون انتظار أى مكسب من ذلك .

ويضيف قائلا: إن جميع الخدمات سوف تتأثر حيث ستتحكم الشركة القابضة فى مصير السكان، وهنا سوف يتم الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الموجودة بها .

وهو يرى أنه من الضرورى معاملة كل مدينة حسب امكاناتها ، واحتياجاتها ، لأن كل المدن ليست سواسية فى ذلك.

ويقترح بدر الدين عبد الفتاح : أن يتم تحديد عدد من الصناعات تلتزم بها كل مدينة وتميزها عن غيرها من المدن ، وهذا يتيح فرصة أكبر لنمو الصناعات التكميلية والصغيرة، مؤكدا على ضرورة أن تعمل هذه الكيانات فى إطار قواعد ولوائح للتخطيط العمرانى لتنمية هذه المدن .

كما يطالب بضرورة وجود جزء كبير من الإدارة الحالية لإدارة هذه الكيانات ، لأنها سوف تتفهم طبيعة هذه المدن عن غيرها.

استفسار

تقديم :

محمد سليمان إبراهيم

مدير مكتب عمل فايد

مامدى إلزامية العلاوة الاجتماعية التى يصدر بها تعليمات من وزارة القوى العاملة والهجرة بناء على الاتفاق الجماعى الذى يبرم بين منظمات أصحاب الأعمال والعمال بشأن تقرير منح العاملين بالقطاع الخاص علاوة خاصة بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى فى ٦/٣٠ اعتبارا من أول يوليو اسوة بما تقرر للعاملين بالدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام ، بحد أدنى ١٠ جنيهات وحد أقصى ٢٥ جنيها وفقا لظروف كل منشأة.

أولا : صدر القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٢ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى لكل منهم فى ٢٠٠٢/٦/٣٠ أو فى تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، **ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسى للعامل ،** ولا تخضع لأية ضرائب أو رسوم ، وتضم هذه العلاوة إلى الأجور الأساسية للخاضعين لأحكام هذا القانون اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٧.، وقد بينت المادة الثانية من القانون سالف الذكر المقصود بالعاملين بالدولة فى تطبيق هذا القانون :- العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون بمكافآت شاملة بالجهاز الإدارى للدولة، أو بوحدات الإدارة المحلية أو بالهيئات العامة أو بالمؤسسات العامة أو بشركات القطاع العام أو بشركات قطاع الأعمال العام وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة وذوو المناصب العامة والربط الثابت.

ثانيا: اعتادت الحكومة خلال الأعوام السابقة على منح العاملين بالدولة علاوة خاصة يصدر بشأنها قانون يحدد نسبتها وضوابط صرفها ، ويسرى على العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام.

وتحقيقا للحكمة التى تقصدها الدولة ودواعى التشريع الذى يمنح هذه العلاوة الخاصة وسيرا على نفس هذا النهج ، فيقوم السيد وزير القوى العاملة والهجرة بتوجيه الدعوة لأصحاب الأعمال وممثليهم وكذلك العمال وممثليهم لعقد اجتماع لتقرير منح هذه العلاوة الخاصة للعاملين بالقطاع الخاص والاستثمارى ، وقد ينتهى الاجتماع بعد التفاوض إلى الاتفاق بإجماع الآراء على الموافقة على صرف علاوة خاصة شهرية للعاملين بالقطاع الخاص ، ويتم توقيع عقد مشترك (اتفاقية جماعية) طبقا لأحكام قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، ويتم قيد هذا الاتفاق بوزارة القوى العاملة كاتفاقية جماعية إعمالا لحكم المادة ٨٣ من قانون العمل سالف الذكر.

ثالثا: لاشك فى إلزامية هذه العلاوة ، حيث إن مصدر الالتزام بها ومنشىء الحق فيها هو الاتفاق الجماعى والذى يحتج به فى مواجهة الكافة ، وبعد قيد الاتفاق الجماعى بالإدارة العامة بعلاقات العمل بالوزارة كاتفاقية جماعية فى السجل المخصص لهذا الغرض ، فيخضع هذا العقد لأحكام عقد العمل المشترك -عقود واتفاقيات العمل الجماعية .

رابعا: تدعى بعض المنشآت بأن المركز المالى للمنشأة لايسمح بصرفها ، وتحتج بالعبارة التى ترد بمنشور وزارة القوى العاملة والهجرة والتى ينص عليها فى صلب الاتفاقية الجماعية وهى (وفقا لظروف كل منشأة).

والحقيقة فى هذا الشأن لايمكن التسليم بوجهة نظر المنشأة التى تحتج بأن مركزها المالى لايسمح بصرفها ، دون تقديم موقفها المالى ومدى تحقيقها لأرباح من عدمه طبقا للميزانيات المعتمدة لثلاث سنوات سابقة، أو تعرضها لقوة قاهرة ذات اتصال بالظروف الاقتصادية، **والوضع الصحيح للمسائلة وفقا لظروف كل منشأة إنما ينصرف إلى مقدار العلاوة الخاصة والذى تقرره المنشأة والذى يتراوح مابين الحد الأدنى عشرة جنيهات والحد الأقصى خمسة وعشرون جنيها.**

صحيح أن الحد الأدنى للأجور فى ٢٠٠٢/٦/٣٠ هو ٨٤ جنيها وعند حساب نسبة ١٠٪ من هذا الأجر تكون ٨.٤٠ جنيها وطبقا للاتفاقية الجماعية تزاد إلى عشرة جنيهات، كما أن الحد الأقصى للأجور فى هذا التاريخ هو ٦٠٠ جنيها وتكون النسبة هى ٦٠ جنيها فتخفض إلى ٢٥ جنيها .

لكن الصحيح أيضا أن جميع المنشآت اعتبارا من أول يوليو وهو تاريخ سريان الاتفاقية الجماعية تعيد حساب تكلفة الأجور لترفع تكلفة المنتج بقيمة هذا الإلتزام المفروض عليها وهو العلاوة الخاصة دون معارضة من الحكومة وأجهزتها المعنية ، فلايتبقى أمام هذه المنشآت سوى صرفها لعمالها والذين يعتبرون منتجون ومستهلكون فى نفس الوقت.

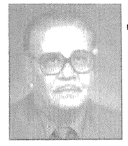
خامسا: يتبقى التساؤل حول ماهو الحل عندما ترفض المنشأة صرف هذه العلاوة لعمالها فى موعد استحقاقها ؟

الحل هو: يكون للمنظمة النقابية التى يتبعها عمال هذه المنشأة أو العمال فى حالة عدم انضمامهم لتنظيم نقابى اللجوء إلى القضاء لرفع الدعاوى الناشئة عن الاخلال بهذه الاتفاقية وذلك إعمالا لنص المادة ٩٢ من قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

فقانون العمل قد اكتفى بأن يتم قيد عقد العمل الجماعى لدى الجهة الإدارية ، وجواز استفادة غير المتعاقدين من العقود الجماعية بامكانهم الانضمام إليها بعد انعقادها .

العنصرية المتأصلة .. فى بلد يدعى المساواة ...!!

أحمد أبو السعود



من أعجب العجائب .. أن البلد الذى يعد أكبر قوة فى العالم .. والذى يعتبر نفسه قلعة الحريات والمدافع عن حرية الإنسان فى جميع أنحاء العالم **هذا البلد الذى يشهر اليوم كل أسلحة العدوان ضد الشعوب الآمنة والمدافعة عن حقوقها .. تحت ادعاء محاربة الإرهاب – رغم أنه يمارس إرهاب الدولة ضد الآخرين**

نقول .. من أعجب العجائب .. إن السلطات داخل هذا البلد .. تقف عاجزة وتتخذ موقف المتفرج وهى ترى أحد ضباط الشرطة من الجنس الأبيض يعتدى بالضرب على شاب من المواطنين السود ويوجه له الإهانات.

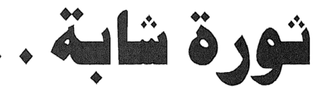
وهذه التفرقة العنصرية الواضحة لم تحرك فى سلطات ذلك البلد الذى يدعى الديمقراطية والعدالة والمساواة .. ساكنا .. الأمر الذى جعل المئات من المواطنين الغاضبين من ذوى الأصول الأفريقية يخرجون فى مسيرات صاخبة جابت الشوارع .. مطالبين بتوقيع أقصى العقوبة على الضابط الأبيض .. مرددين شعارات تندد بالعنصرية والعنف الذى تتسم بها سلوكيات الضباط البيض إزاء الأقليات العرقية المختلفة .. وعلى رأسها العرق الأفريقى .

ولقد أشار عمدة المدينة الأمريكية التى شهدت هذا الاعتداء والذى تعود أصوله إلى أفريقيا إلى مدى الإذلال والمهانة التى تعرض لها مواطن ينتمى لهذا البلد الذى يدعى المساواة .. لمجرد أن لون بشرته يختلف عن لون الأسياد من البيض.

إنها عنصرية متأصلة رغم الادعاء الكاذب بالديمقراطية والحرية والمساواة فى بلد هو فى الحقيقة " البلطجى الأعظم " الذى يحمل موازين مختلة يحاول من خلالها أن يحكم العالم .

من الواضح أنكم عرفتم أن هذا البلد هو الولايات المتحدة .. وأن العمدة الأسود هو عمدة مدينة " **أنجلدود " فى لوس أنجلوس** .وعلى رأى المثل ... " اللى بيته من زجاج .. لا يرمى الناس بالطوب " فهل يأتى اليوم الذى ينكسر فيه بيت الزجاج الأمريكى ؟





مرور خمسين عاما على بزوغ فجر الثورة الكبرى .. ثورة شعب مصر العظيم .. ذلك الشعب الذى قامت الطليعة منه .. والمتمثلة فى قواته المسلحة الباسلة بقيادة الضباط الأحرار وعلى رأسهم ابن مصر البار جمال عبد الناصر بتلك الثورة المباركة فى فجر ذلك اليوم الخالد .. وهو الثالث والعشرون من يوليو عام ١٩٥٢ .. **إنما يمثل استمرارا متدفقا لشباب الثورة الدائم .. الذى لم تستطع الأحداث المتعاقبة ولا مرور السنين أن يخط ولو خيطا واحدا من خيوط الشيب فى كيان الثورة ولا مبادئها ولا مكاسبها ولا فى** التفكير الثورى الذى سكن عروق أبناء الشعب المصرى منذ تفجرتلك الثورة البيضاء فى تلك اللحظات الخالدة التى بدأت مع إعلان البيان الأول للثورة المباركة على لسان أنور السادات .. الذى كان القدر يهيئه لخلافة قائد الثورة الخالد بعد رحيله فى الثامن والعشرين من سبتمبر عام ١٩٧٠ .. ليقود بعد ذلك مسيرة الزحف المقدس نحو الانتصار العظيم الذى بدأ بعبور قواتنا المسلحة الباسلة لقناة السويس وتحطيم خط بارليف وكسر شوكة العدو الإسرائيلى المتغطرس .. ورفع راية النصر فوق سيناء المحررة .. إيذانا بتحرير كل شبر من أرض مصر العزيزة حتى الحدود الدولية مع الكيان الصهيونى .

إن ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ ستظل علامة مضيئة فى تاريخنا الحديث .. وستظل صرحا شامخا يجسد إرادة شعب أراد الحرية ..فاستجاب له القدر .

وثورة يوليو الخالدة بإنجازاتها التى تحققت على أرض مصر .. وفى المقدمة منها .. السد العالى العظيم رمز الصمود والتصميم والإصرار .. والذى كان له فضل حماية مصر من أخطار الجفاف وأخطار الفيضانات المدمرة .. سوف يظل شاهدا على أن هذه الثورة .. هى ثورة الخير .. التى فجرت ينابيع الأمل فى نفوس أبناء شعبنا .. الذى التحم مع هذه الثورة منذ اللحظات الأولى لانبثاق فجرها ..

ليتهم فى أمريكا يستيقظون من تأثير المنوم شارون ..

عام مر على أحداث الحادى عشر من سبتمبر .. تلك الأحداث المعروفة .. والتى ما إن حدثت حتى وجهت أصابع الاتهام فورا وبلا تفكير إلى عناصر ما سمى " بالقاعدة " .. حتى قبل أن ينقشع غبار الدماء الناتج عن اصطدام الطائرات بمبنى التجارة العالمى ومبنى البنتاجون .. لقد وجهت التهمة بسرعة غريبة وكأن شيئا ما .. أو كأن سيناريو تلك الأحداث كان معدا من قبل ..

وفى الغالب .. كان هناك من يعرفون بأن تلك العملية التخريبية سوف تحدث .. وكانوا يعلمون كل شيء عن مخططيها ومنفذيها .. وكان سيناريو الاتهام جاهزا لتوجيه التهمة إلى عناصر أو قيادات " القاعدة " التى هى فى الحقيقة وبكل المعايير لا يمكن أن تمتلك القدرة المالية أو الفنية أو التنظيمية أو التنفيذية لمثل هذه العملية الكبرى التى استخدمت فيها الطائرات المدنية كصواريخ موجهة إلى تلك الأهداف المستحيلة.

إن هذه العملية – كما يرى الخبراء – لا يمكن أن يقوم بها إلا عناصر محلية مدربة تدريبا عاليا ومبرمجة فكريا وعقائديا لتفجير نفسها مع انفجار الطائرة ..أو عناصر تم التغرير بها وإفهامها أشياء أخرى غير التى حدثت .. وهذا الأمر لا يقدر عليه ولا يستطيع التصدى لتنفيذه بعد إتمام تخطيطه **إلا قوى مخابراتية** يهمها فى المقام الأول الإيقاع بين الولايات المتحدة والعالم العربى والإسلامى حتى نستطيع تلك القوى – وهذا ماحدث – أن تمضى فى تنفيذ مخططاتها العدوانية ضد شعوب المنطقة .

ومن الغريب أن أحدا لا يملك حتى الآن أى دليل على إدانة القاعدة أو إدانة تلك القوى المخابراتية المعادية للعالم العربى الإسلامى ولكننا .. من الممكن أن نتساءل هنا .. وبعد مرور عام كامل على تلك الأحداث الدامية ... **ماهو السبب الذى جعل أكثر من ثلاثة آلاف موظف يهودى من موظفى مركز التجارة العالمى بنيويورك يتغيبون عن أعمالهم فى ذلك اليوم ؟**

إن الإجابة عن ذلك السؤال يمكن أن تؤدى إلى الضوء الذى يضيء أول النفق المظلم .. ثم إلى الحقيقة .. وياليتهم فى أمريكا يستيقظون من سيطرة المنوم المغناطيسى .. شارون .. أو نيرون!!

نسين !!

حتى شاء القدر أن يتسلم أمانة المحافظة عليها رئيسنا الحكيم .. **محمد حسنى مبارك** .. الذى كان القدر يدخره أيضا ليقوم بقيادة نسور مصر فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .. ليكون صاحب الضربة الجوية الأولى التى فتحت طريق الانتصار أمام قواتنا المسلحة الباسلة التى سجلت فى ذلك اليوم أروع آيات البسالة والتضحية .. وليكون أمينا على مكاسب ثورة يوليو ومبادئها العظيمة .

مسابقة العدد :

اشترك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى حرب عام ١٩٤٨ ضد الكيان الصهيونى عندما كان ضابطا بالجيش المصرى .. وحوصرت الكتيبة التى كان ضابطا فيها .

– **ماذا كانت رتبته فى ذلك الوقت .. وما هى البلدة الفلسطينية التى حوصرت فيها كتيبته ؟**

– فى أية سنة تم التوقيع على اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ؟ ومن الذى وقعها من الجانب المصرى ؟

– متى أعلنت الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ؟ ومن كان آخر رئيس للجمهورية فى سوريا قبل قيام الوحدة ؟ ومن هو أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة ؟

– ماذا تعرف عن " الهستدروت "؟

الجوائز :

– اشتراك فى مجلة العمل لمدة ستة أشهر

– مجموعة من الكتب الثقافية للفائزين الثلاثة الأوائل

نتيجة المسابقة الأخيرة :

١– حمدى سعيد محمد

أسيوط – ميدان البنوك – مديرية الثقافة قسم الثقافة العامة

٢– محمود فؤاد إسماعيل

١٢ شارع الخليفة المأمون بمنشية البكرى – القاهرة

٣– الرائد محمد خليل إبراهيم

الإسكندرية – ٢١ شارع التابعين خلف شارع ٣٠ من شارع ٤٥ العصافرة قبلى .

برقيات عاجلة

■ **إلى الرئيس ياسر عرفات ..** إن ماتمر به الآن ليس أول أو آخر محنة تمر بها .. فهكذا الأبطال دائما .. يموتون أو يعيشون .. وهم واقفون .

■ **إلى السفاح آرئيل شارون ..** سوف تمضى الأيام .. وحتما ستجد نفسك فى مزبلة التاريخ .

■ **إلى مبنى ماسبيرو ..** كان الله فى عونك .. فقد كان توقيتا قاتلا.. ذلك الذى أعلنت فيه فضيحة الرشوة والفساد فى قطاع الأخبار .. أثناء فعاليات المهرجان الثامن للإذاعة والتليفزيون!!

■ **إلى برامجنا التليفزيونية ..** مبروك ..فقد أصابتك عقدة الخواجة .. وأصبح لديك سهرات بعنوان :

■ **ويك إند .. وماتينيه.. وأصبحت مقدمات البرامج العربية تكتب بالحروف اللاتينية .. تماما .. مثلما حدث مع اللغة التركية !!**

■ عاشت

أنا إن قدر الإله مماتى

لاترى الشرق يرفع الرأس بعدى

مارمانى رام وراح سليما

من قديم .. عناية الله جندى

حكمة العدد

" لو لم أكن مصريا .. لوددت أن أكون مصريا "

الزعيم مصطفى كامل

موسوعة العاملين

إعداد:
عبد الوهاب محجوب

وردت إلى المجلة مجموعة من الاستفسارات الوظيفية المرتبطة بالتعيينات والعلاوات والترقيات والحوافز وغيرها من الأمور التى تدور فى فلك الحياة الوظيفية لمجموع العاملين فى الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص ، ونود الإشارة بأن المجلة أصدرت ثلاثة أجزاء تحت مسمى دليل بالمبادئ العملية فى تسوية حالات العاملين وبها الكثير من الرد على عدد كبير من تلك الاستفسارات .. ونحاول فى هذا الباب الإجابة عن الاستفسارات التى لم يرد ذكرها فى الدليل بأجزائه الثلاثة.

النظام القانونى لشغل وظائف الإدارة العليا

وردنا استفسارحول النظام القانونى لشغل وظائف الإدارة العليا - مدير عام فما فوقها فى الحكومة والقطاع العام وشركاته وقطاع الأعمال العام وشركاته ، وهل يجوز الطعن على قرارات التعيين فى هذه الوظائف أمام جهة القضاء المختصة ؟

- وجوابا للاستفسار نشير إلى أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ فى شأن الوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام قد تضمن فى مادته الأولى ، أن يكون مشغل الوظائف المدنية القيادية فى الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية التى لها موازنة خاصة وهيئات القطاع العام وشركاته وبنوك القطاع العام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، **وذلك كله فى عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق بباقى الشروط اللازمة لشغل الوظائف المذكورة .**

ويقصد بهذه الوظائف تلك التى يتولى شاغلوها الإدارة القيادية بأنشطة الإنتاج أوالخدمات وتصريف شئون الجهات التى يعملون فيها من درجة مدير عام أو الدرجة العالية أو الدرجة الممتازة أو الدرجة الأعلى وما يعادلها وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ السالف الذكر على أن تنتهى مدة تولى الوظائف المدنية القيادية بانقضاء المدد المحددة فى قرار شغل العامل لها مالم يصدر قرار من السلطة المختصة بالتعيين بتجديدها .

فإذا انتهت مدة تولى الوظيفة المذكورة شغل وظيفة أخرى غير قيادية لاتقل درجتها عن درجة وظيفته وبمرتبه الذى كان يتقاضاه مضاف إليه البدلات المقررة للوظيفة المنقول إليها .. ويكون النقل داخل الوحدة بقرار من السلطة المختصة وإلى خارج الوحدة بقرار من رئيس الوزراء ويجوز للعامل خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاء مدة شغله للوظيفة القيادية إنهاء خدمته بناء على طلبه ، **وتسوى حقوقه على أساس مدة اشتراكه فى التأمين الاجتماعى مضافا إليها مدة خمس سنوات أو المدة الباقية لبلوغه السن المقررة قانونا لترك الخدمة أيهما أقل ،** ويعامل فيما يتعلق بالمعاش الذى يستحقه عن الأجر الأساسى أو الأجر المتغير فى وظيفته القيادية السابقة معاملة من تنتهى خدمته ببلوغ هذه السن وتتحمل الخزانة العامة بالزيادة فى الحقوق التأمينية الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون أو يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتجديد مدة شغل الوظيفة القياديةأو النقل منها طبقا للأحكام السابقة قبل انتهاء المدة المحددة لشغل الوظيفة بستين يوما على الأقل ، وصدرت اللائحة التنفيذية لقانون القيادات المذكور فى ١٩٩١/١٠/٢٨ ، ونصت هذه اللائحة التنفيذية على أنه يقصد فى تطبيق هذه اللائحة بالوحدات الخاضعة لهذا القانون .

والثابت مما تقدم أن قانون القيادات المدنية بما تضمنته من أحكام وقواعد خاصة باختيار شاغلى الوظائف المدنية القيادية ابتداء من درجة مدير عام عن طريق الإعلام عن تلك الوظائف كل ثلاث سنوات واختيار لجان لاختيار القيادات وجعل غير الصالحين لوظائف قيادية سواء كان النقل داخل الوحدة بقرار من السلطة المختصة أو إلى خارج الوحدة بقرار من رئيس الوزراء هذه القواعد جميعا لاتنطبق على العاملين بشركات قطاع الأعمال سواء كانت شركات قابضة أو تابعة.

وقد صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فى شأن شركات قطاع الأعمال العام والذى عمل به اعتبارا من ١٩٩١/١١/٢٠ وقانون الأعمال العام هو الذى يحكم هذه الشركات بنصه صراحة على أن تضع كل شركة قابضة أو تابعة بالاشتراك مع النقابة العامة المختصة اللوائح المختصة بنظام العاملين سواء بالنسبة للتعيين والترقية والأجور والعلاوات والبدلات والإجازات وخلافه .

ومقتضى ذلك أن شئون شركات قطاع الأعمال العام تنظمها وتحكمها اللوائح الخاصة التى تضعها هذه الشركات لها بالاشتراك مع النقابة العامة المختصة إذ إن المستهدف من إصدار قانون الأعمال هو بالدرجة الأولى استبعاد التدخل الحكومى فى تسيير أمور هذه الشركات وإدارتها وتحرير مجالس إدارتها وجمعيتها العمومية سواء فى الشركات القابضة أو الشركات التابعة لها عن السيطرة الحكومية وتدخلاتها المخلة فى شئونها ، وكذلك لضمان تقلب عنصر الاختيار للأعضاء من ذوى الكفاءة والخبرة على عنصر الأعضاء ذوى الأقدمية شاغلى الوظائف العليا فى شركات قطاع الأعمال العام .

فطبقا لأحكام هذا القانون لا يعتبر رئيس وأعضاء مجالس إدارات الشركات المذكوره من العاملين بالشركة ،إذ إن علاقاتهم بالشركة هى علاقة تعاقدية يحكمها العقد بينهما وليست علاقات تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وحدها .

وجعل القانون المذكور حرصا من الدولة على تحقيق الهدف المنشود مدة مجلس الإدارة محدودة بثلاث سنوات لا يجوز تجديدها إذا لم تحقق الشركة الأهداف المحددة لها سلفا فى الخطة السنوية .

ومؤدى ذلك أن أحكام وأوضاع وقواعد العاملين فى الوظائف القيادية فى شركات قطاع الأعمال العام تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التى تطبق على شركات القطاع العام والأجهزة الحكومية التى يحكمها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن شغل الوظائف المدنية القيادية السالف ذكره .

وعلى ذلك تنتهى خدمة أعضاء مجالس الإدارة والجمعيات العمومية حسب المنصوص عليه فى عقودهم مع الشركات أو بانقضاء ثلاث سنوات لا يجوز تجديدها إلا إذا حققت الشركة أهدافها المحددة بينما لاتنتهى مدة خدمة غير الصالحين لتولى الوظائف القيادية فى القطاع العام أو الأجهزة الحكومية وإنما ينتقلون إلى وظائف غير قيادية يحتفظون فيها بمرتباتهم وبدلاتهم وأجورهم أو يحالون إلى المعاش بناء على طلبهم مع منحهم ميزات أخرى نص عليها القانون .. كل ذلك الذى قدمناه يؤكد اختيار أحد العاملين لتولى وظيفة قيادية فى قطاعات العمل الثلاثة المذكورة الحكومية - القطاع العام - قطاع الأعمال العام - لتولى وظيفة قيادية لا يمنح باقى العاملين المتساوين معه فى مدة الخدمة أو الأقدم منه فى مدة الخدمة ، أو التخرج الحق فى طلب معاملتهم بالمثل وذلك لأن هناك معايير إضافية تلتزم

بها لجان الاختيار وهى معايير تتسم بالوضوح وتتفق مع متطلبات شغل الوظيفة القيادية ولادخل للرأى الشخصى للجان الاختيار ولن يكون هناك تدخل فى عملها .

وكل ذلك يتم تحت رقابة المشروعية للقضاء الإدارى .

ومع ذلك فمن الأفضل أن تبادر الحكومة بتقديم مشروع قانون العاملين الموحد الجديد إلى مجلس الشعب تمهيدا لإصداره فى أقرب وحدة لما يتضمنه من قواعد وأحكام لاختيار وترشيح القيادات فى قطاعات العمل الثلاثة وفقا لمعايير واضحة للمناصب القيادية.

العلاقة بين العاملين بالمؤسسات الصحفية ومؤسساتها

ورد سؤال من بعض الإخوة الصحفيين حول طبيعة العلاقة بين العاملين بالمؤسسات الصحفية والمؤسسات الصحفية التى يعملون بها وهل هذه المؤسسات مؤسسات خاصة وهل تخضع علاقاتهم للقانون رقم ١٣٧ بشأن عقد العمل ؟

– وجوابا لذلك نشير إلى أن المؤسسات الصحفية هى بمثابة مؤسسات خاصة ، يتم تأسيسها لمباشرة نشاطها وتنظم العلاقة بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة وقد اعتبرها القانون فى حكم هذه المؤسسات العامة فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يختص بمزاولة الاستيراد والتصدير .

ومن ثم فقد استقر رأى القضاء على اعتبار المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالى تخضع علاقاتها بالعاملين فيا لأحكام قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

ولاتسرى عليها أحكام نظام العاملين بشركات المؤسسات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام وتوجد تشريعات خاصة لتنظيم علاقة الصحفيين بالمؤسسات الصحفية وأصحاب الأعمال ومن ثم تصبح هذه التشريعات واجبة التطبيق فإن خلت هذه التشريعات من نص بعض الأحكام فإنه يسرى فى هذا الشأن ما جاء فى قانون العمل .

وهذه التشريعات الخاصة هى :

١– القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين .

٢– القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة

حقوق المعوقين في التعيين

وردنا استفسار حول حقوق المعوقين فى التعيين فى ظل قوانين العمل والعاملين فى الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام .

– وجوابا لذلك نقول إن المقصود بالمعوقين هم الأشخاص الذين هم غير قادرين على الاعتماد على أنفسهم فى مزاولة عمل أو القيام به والاستقرار فيه ونقصت قدرته على ذلك نتيجة لقصور عضوى أو عقلى أو حسى أو نتيجة عجز خلقى منذ الولادة وهذا التعريف الذى نص عليه فى قانون العمل ويستوى فى ذلك الذكر والأنثى.

وقد أوجب قانون العمل على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون خمسين عاملا أو أكثر . ويسرى عليهم قانون العمل سواء أكانوا يشتغلون فى مكان واحد أو مدينة واحدة أو أمكنة فى مدن متفرقة استخدام المعوقين الذين ترشحهم مكاتب القوى العاملة من واقع سجل قيد المعوقين بها وذلك بنسبة خمسة فى المائة من مجموع عدد العمال فى الوحدة التى يرشحون للعمل بها وتسرى هذه النسبة على كل فرع على حدة من الفروع التابعة للمركز الرئيسى لصاحب العمل .

وقد أصدر وزير الدولة للتنمية الإدارية قرارا إلى كافة الجهات الإدارية فى الحكومة والهيئات الاقتصادية والقطاع العام أن تلتزم هذه الجهات بالإعلان عن الوظائف الخاصة بالمعوقين دفعة واحدة فى تاريخ موحد من كل عام .

أثر تجنيد العامل عسكريا علي عقد العمل

ورد إلى المجلة استفسار المواطن عبد الستار محمد محمود بالاسكندرية حول أثر تجنيد العامل عسكريا على عقد العمل طبقا للقانون؟

وجوابا لذلك أشير إلى أنه لم يرد فى قانون عقد العمل مايبين أثر تجنيد العامل على عقد العمل وذلك اكتفاء بما ورد فى المادة ٤٣من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .

وتقرر هذه المادة أنه يجب على أصحاب الأعمال الذين لايقل عدد العاملين لديهم عن عشرة أن يحتفظوا لمن يجند من العاملين بوظيفته أو بعمله أو بوظيفة أو بعمل مماثل إلى أن ينتهى من أداء الخدمة العسكرية والوطنية.

ويجوز شغل وظيفة المجند أو عمله بصفة مؤقتة خلال هذه المدة ، ويعاد الموظف أو العامل إلى الوظيفة أو العمل المحتفظ له به إذا طلب ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة العسكرية أو الوطنية ، ويجب إعادته للعمل خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر تاريخ تقديم الطلب هو تاريخ عودته للعمل.

أما إذا أصبح غير لائق بسبب عجز أصابه أثناء الخدمة العسكرية ولكنه يستطيع القيام بوظيفة أو عمل آخر فيعاد إلى هذا العمل أو تلك الوظيفة على أن يجرى وضعه فى المركز الذى يلائم وظيفته الأصلية من حيث المستوى والأقدمية والمرتب.

وإذا لم يقدم الموظف أو العامل طلبه فى الميعاد أو لم يتسلم عمله خلال ثلاثين يوما من تاريخ امر العودة للعمل جاء رفض طلب إعادته مالم يكن التأخير لعذر مقبول ، **وعلى ذلك يلتزم صاحب العمل بالاحتفاظ للعامل المجند بوظيفته خلال مدة التجنيد.**

ولايسرى هذا الالتزام القانونى إلا على عقود العمل غير محددة المدة وذلك بالنسبة للعمل فى القطاع الخاص.

أما بالنسبة للعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال فيحتفظ بوظيفة المجند له سواء كان من العاملين بعقود مؤقتة أو محددة المدة وذلك إلى نهاية عقودهم

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن عقد العمل المحدد المدة ينتهى بحلول أجله أثناء مدة التجنيد ولايكون للعامل الحق فى طلب إعادته إلى عمله بعد تسريحه، لأن تجنيد العامل ليس من شأنه إحداث تغيير فى طبيعة عقد العمل وفى الشروط المتفق عليها فيه ، ولأن نصوص القانون تخلو مما يفيد مد مدة عقد العمل المحرر المدة بقدر مدة التجنيد أو صيرورة هذا العقد غير محدد المدة .

فعقد العمل يدخل أثناء مدة التجنيد فى عداد العقود الموقوفة طبقا للقواعد العامة فى القانون المدنى إذ يستحيل على العامل القيام بعمله خلالها ، وفى المقابل لايلزم صاحب العمل بأداء أجره ، لأن الأصل فى استحقاق الأجر أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردها على سبيل الحصر وليس من بينها حالة استدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية .

وقد قضى النقض فى هذا الموضوع أيضا .. على أن العامل لا يستحق أجرا خلال فترة وقف العقد بسبب الاستدعاء ، لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية ويعفى من أداء اشتراكات التأمين الاجتماعى وفقا لنص المادة ١٣٣من قانون التأمين الاجتماعي.

وعند عودة العامل للعمل يحتفظ له بكافة المزايا من حيث الأقدمية والعلاوات والمرتب والمركز ولكن لايجوز أن يترتب على حساب مدة التجنيد أن تزيد مدة أقدمية المجندين أو مدة خدمتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم فى التخرج من أصحاب المؤهلات والذين عينوا فى ذات الجهة.

ويجب لعودة العامل إلى عمله أن يتقدم بطلب بذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه فإذا لم يقدم الطلب وكان التأخير لغير عذر مقبول جاز لصاحب العمل أن يرفض إعادته إذا تقدم بطلب العودة بعد ذلك.

وإذا تقدم بالطلب وصرح له بالعودة وجب عليه تسلم العمل خلال ستين يوما من تاريخ أمر العودة وإلا جاز لصاحب العمل أن يرفض عودته . . أى له أن ينهى العقد ويكون إنهاؤه لعقد العمل مشروعا فى هذه الحالة.

أما إذا تقدم العامل بطلب العودة فى المواعيد ورفض صاحب العمل فإن هذا يخول العامل الحق فى التعويض فقط ولايجوز الحكم بإعادته للعمل.

حول العالم
سنة ١٩٦١

● **الجزائر:**
طلب اتحاد عمال البترول الجزائريين الانضمام إلى اتحاد عمال البترول العرب الذى يضم عشرة آلاف عضو، وقد قدم طلب الانضمام السيد مصطفى المغايلى عضو الاتحاد وعضو الوفد الذى رافق الرئيس بن بيلا فى زيارته الرسمية للقاهرة.

● **جنيف:**
أقر مؤتمر العمل الدولى عددا من الاتفاقيات بخصوص الحرية النقابية، المساواة فى الأجر بين الأيدى العاملة من الرجال والنساء للعمل المتكافيء، منع التفرقة العنصرية فى الاستخدام.

● **أثينا:**
تم عقد اتفاقية بين اتحاد عمال وموظفى البترول فى اليونان وبين شركات النفط فيها، تنص الاتفاقية بالاضافة إلى عدد من المكاسب على زيادة فى الأجور نسبتها ٦٪ ووضع نظام أفضل للتقاعد واقتطاع الرسوم النقابية من الأجور رأسا .

مجلة العمل - سبتمبر ١٩٦٣

حماية الطفولة في التشريعات العمالية

الطاقة البشرية هى أساس عملية الخلق والإبداع والاهتمام بها يفتح الطريق أمامنا لغزو الآفاق الجديدة فى التصنيع، وتتيح فرصا أوسع للعمالة .. وتشير الأرقام أن تعداد الجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٦١ قد بلغ ٢٦ مليونا و٨٥٨ ألفا منهم ٣ ملايين و٧٩٩ ألفا تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و٩ سنوات، و٣ ملايين و١٧٨ ألفا تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٤ سنة.. ونظراً لهذه النسبة المرتفعة للأعمار الصغيرة كان الاهتمام كبيرا بالطفولة باعتبارها كنز الحاضر والمستقبل ويجب علينا أن نعنى بهم لتطوير مجتمعنا ولذلك كانت قضية عمالة الأطفال على رأس القضايا التى أولتها المجلة اهتماما بالغا منذ صدورها وحتى الآن.. وفى هذا التحقيق نلقى الضوء على الاهتمام بهذه القضية منذ أعداد المجلة الأولى.

فى تحقيق تحت عنوان "**الطفولة والتشريعات العمالية**" تعرض **الأستاذ محمد أبو الأسرار لهذه القضية فقال**:"عنى المشرع المصرى بالطفولة وأكد هذه العناية فى الفصل الرابع من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تشغيل النساء فاستحدثت المادة ١٣٩ منه إلزام صاحب العمل الذى يستخدم مائة عاملة فأكثر فى مكان واحد أن يوفر داراً للحضانة ، يحدد شروط إنشائها ونظامها وماتتحمله العاملة مقابل انتفاعها بها بقرار من وزير العمل ثم تطرق التحقيق إلى حماية الأحداث دولياً حيث كانت الأحداث أول ضحية للثورة الصناعية التى قامت فى انجلترا فى ختام القرن الثامن عشر، ثم سرت منها إلى غرب أوروبا ثم إلى بلاد آسيا وأفريقيا .. وكان أصحاب الأعمال يقبلون على استخدام الأطفال بلا رحمة ولا شفقة حيث كانوا يعملون عشر ساعات واثنى عشرة ساعة فى اليوم.

السن القانونى

المفروض أن السن الذى يحدده القانون لبدء العمل هو السن الذى ينتهى عنده التعليم الإلزامى (الابتدائي) وذلك حرصا على إعطاء الأطفال شيئا من الثقافة، ويقضى التشريع الفرنسى واليابانى بمنع تشغيل الأحداث قبل تمام السنة الرابعة عشرة من عمرهم، وفى الهند ومستعمرات شمال افريقيا تمنع القوانين هناك تشغيل الأحداث قبل تمام السنة الثانية عشرة من عمرهم.

حماية الأحداث في الجمهورية العربية المتحدة

أما فى بلادنا فقد وقف المشرع بالنسبة للأحداث موقف التدرج بالنسبة لأعمارهم ، فحظر تشغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة وعدم السماح لهم بمجرد التواجد فى أماكن العمل.

ولا يستثنى من هذا الحظر إلا العمل فى الزراعة والعمل فى المنزل مع باقى أفراد الأسرة(المواد ١٢٤ و١٢٩ من القانون ٩ لسنة ١٩٥٩).

لا يجوز تشغيل الأحداث ليلا من سن الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة وذلك من الساعة السابعة

وراء شكوى

يقدمه : السيد المهدى الشربينى

تقدم عمال الشركة الشرقية للأقطان(محلج منيا القمح) وعددهم ٢٧ عاملًا بشكوى ضد الشركة تتضمن طلب تكوين لجنة لبحث مطالبهم التى تتلخص فيما يلي:-

١-طلب صرف مرتب شهر مكافأة تشجيعية بحد أقصى ٥٠ جنيها وحد أدنى ١٥ جنيها.

٢-طلب صرف مرتب شهر من حساب الأرباح بحد أقصى ١٥ جنيها .

● قامت الوزارة بتشكيل لجنة مكونة من اثنين من السادة مفتشى مكتب علاقات العمل والأجور بالزقازيق وقد توصلت اللجنة إلى إجابة مطلبى العمال وصرف المبالغ لمستحقيها.

مجلة العمل - ديسمبر ١٩٦٣



يقدمها : محمود ثابت

من فتاوى إدارة التشريعات العمالية

إذا نسب إلى العامل ارتكاب جناية أو جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه أو أية جنحة أخرى داخل دائرة العمل، وأوقفه صاحب العمل فإن مكافأة نهاية الخدمة تحتسب لهذا العامل عن مدة الإيقاف إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة، أو قدمته للمحاكمة وقضى ببراءته، وأعيد العامل بالتالى إلى عمله.

مساء حتى السادسة صباحا، أو أكثر من ست ساعات في اليوم، يتخللها ساعة للراحة، بحيث لايعمل الحدث أكثر من ٤ ساعات متوالية.

كما يجب ألا يتواجد في مكان العمل أكثر من ٧ ساعات متصلة (المادة ١٢٥)، وقد خول القانون لوزير العمل بقرارات تصدر منه أن يحظر تشغيل الأحداث مابين ١٢ و١٥ سنة في بعض الصناعات(مادة ١٢٦)

كما يحظر تشغيل من لم يبلغ ١٧ سنة كاملة في صناعات أخرى.

استخدام الأحداث في الملاهي

لا يجوز أن يعمل في الملاهي الذكور الذين تقع سنهم بين الثانية عشرة والحادية والعشرين ولا أن تعمل الإناث اللائى تقع سنهن بين الثانية عشرة والثامنة عشرة إلا بموافقة أولياء أمورهن، بالإضافة إلى الحصول على موافقة وزارة الداخلية والإدارة العامة للوائح والرخص.

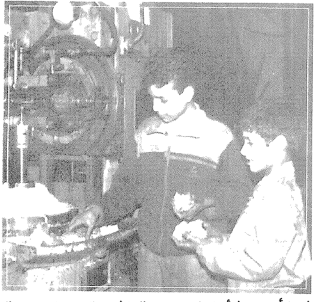
التلمذة الصناعية

نظم تشريع العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التدريب المهني في عدة أحكام منها :

-أن يكون عقد التدرج (التمرين) بالكتابة وتحدد فيه مدة تعلم المهنة ومراحلها والأجر الذى يستحقه(المتمرن)

بالأرقام

وتحت عنوان تأثير تشغيل الأحداث في الصناعة أكد الأستاذ



◆ الأحداث أول ضحية للثورة الصناعية
◆ صدور قانون التلمذة الصناعية سيقضى على مشكلة تشغيل الأحداث نهائيا

محمد محمد على، أن أرقام إدارة القوى العاملة بوزارة العمل تقول إن عدد الأحداث الذين يعملون في الصناعة نحو ١٠٣٦٠٠ حدث في المدن والقرى.

وقد خصص القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فصلا كاملا لتشغيل الأحداث نص فيه على تحديد ساعات العمل اليومية لهم بسبع ساعات تتخللها راحة لمدة ساعة كاملة.

كما حرم تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن ١٥ سنة في صناعات كثيرة تم تحديدها في ٥١ صناعة.

الآثار الصحية

وأكد الدكتور محمود لبيب السرس مدير إدارة الصحة العمالية بوزارة العمل(حينذاك) :أن الحكمة من منع الحدث من العمل في هذه الصناعات هي أن الإنسان لايبلغ جسمه مبلغ النمو الكامل قبل سن ١٧ إلى ١٨ سنة، وفيها يكتمل بناء الجسم ونمو العضلات وتكلس العظام، ولذلك فالأمراض المهنية التى تؤثر على العامل وهو في سن كبيرة يستطيع أن يتحملها إلى حد ما ويقاوم تأثيرها الخطير بعكس الحدث إذا تعرض لنفس العوامل فإنها ستقف حائلا دون استكمال نموه وبلوغه تكوين الرجال.

أما النقابي السيد أحمد فهيم رئيس الاتحاد العام للعمال بالجمهورية المتحدة فيقول إنه من الأفضل أن تتاح للأحداث فرصة التعليم والتدريب قبل دخولهم ميدان العمل، حتى يكونوا قد ألموا بالعلوم والصناعات إلماما يؤهلهم للعمل بنجاح وكفاءة.

وأكد الأستاذ عبد المغنى سعيد مدير عام التخطيط بوزارة العمل أن صغار العمال هم القوة العاملة المستقبلية وكلما أحسنا إعدادهم وهيأنا من الإمكانيات مايساعدهم على اكتمال نموهم وزيادة مهاراتهم وخبراتهم كلما نجحنا في تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردنا البشرية.

وفي النهاية أكدت المجلة أن التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني من أهم الأسباب التى تؤدى إلى القضاء على مشكلة تشغيل الأحداث في الصناعة إلى حد كبير.

وأن صدور قانون التلمذة الصناعية سيقضى على مشكلة تشغيل الأحداث في الصناعة قضاء نهائيا.

أما إذا ثبت إدانته وفصل العامل نتيجة لذلك فإنه يعتبر مفصولا من تاريخ وقفه، وتنقطع علاقته بالمنشأة من هذا التاريخ وبالتالي لاتحتسب مدة الإيقاف في مكافأة نهاية الخدمة.

- يحاسب عامل الإنتاج كقاعدة أصلية حسب الإنتاج اليومي له، بمعنى أنه لتقدير أجره اليومي يضرب عدد القطع التى انتجها في اليوم في سعر إنتاج القطعة الواحدة، وذلك بشرط ألا يقل الأجر اليومي مهما قلت وحدات الإنتاج عن ٢٥ قرشا يوميا بالنسبة للعامل البالغ ثمانية عشرة سنة في المنشآت الصناعية التى تسرى في شأنها أحكام المادتين ١، ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨م في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها.

مجلة العمل سبتمبر ١٩٦٣

وظائف شاغرة

• مكتب قوى عاملة الجيزة

٩- سائق عمومي
٥-خراط
٩- براد مواسير
١٨- ممرض
٩-رسام ثاني ميكانيكي أو كهرباء
٣٠- رسام ثالث ميكانيكي أو كهرباء
٢- مساعد كهربائي في لف المواتير الكهربائية

• منطقة عمل القليوبية

٣-خريجي المعهد العالي الصناعي قسم ميكانيكا للمؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية بمسطرد
١-بكالوريوس هندسة قسم ميكانيكا لشركة النصر لصناعة الزجاج والبللور

مجلة العمل -نوفمبر ١٩٦٣

العولمة .. قضايا ومفاهيم



عرض :
محمد حسنى السيد

يسرنى أن نلتقى -عزيزى القارئ- فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى . . ويسرنى أن أقدم اليوم كتاب"العولمة : قضايا ومفاهيم" الذى شارك فى إعداده ستة من أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، قدموا لنا ستة موضوعات تشرح العولمة كظاهرة، وعملية وقضية، نلقى عليها الضوء فى السطور التالية:

العولمة والنظام الإقليمى العربى للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد: حيث يشير فى مقدمة الموضوع إلى الغرض من إثارة هذه النقطة التى لم يسبق أن حظيت بنصيب كاف من البحث والحوار، فإذا كان الحديث عن العولمة وتأثيرها على العرب حديثا شائعا ، فإن الحديث من خلال إطار تحليلى يعكف على ملاحظة تأثير العولمة على النظام الإقليمى العربى تحديدا يكاد يكون غائبا،

ثم يعرض الباحث موضوعه على قسمين، ينصرف الأول إلى التطور "حديث عن العولمة وخصائصها" أما الثانى فيعالج جوهر موضوعه وهو تأثير العولمة على النظام الإقليمى العربى .. ويشير إلى طريقتين مختلفتين للنظر إلى العولمة، واحدة منهما تنظر إلى العولمة كتطور طبيعى ، والأخرى ترى العولمة عملية مقصودة تهدف إلى إشاعة نمط معين، واستقرت رؤية الباحث إلى تبنى الطريقة الثانية القائمة على وجود قوة فعل عمدية تسعى إلى إشاعة نمط معين ، فهى الأقرب لتصور تأثيراتها على النظام الإقليمى العربي.

ثم استعرض نوعين من التعريفات ، الأولى : التعريفات الأحادية والتى تركز على أحد أبعاد العولمة مؤكدة عليها ، والثانية: التعريفات الشاملة والتى تتصور العولمة كعملية متعددة الأبعاد وشاملة لكافة نواحى الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية والإعلامية والمعلوماتية، ثم يناقش أربع خصائص انصرفت إلى اعتبار العولمة :

قديمة أم معاصرة-انتقالية أم متبلورة-موضوعية أم انتقالية- حتمية أم قابلة للارتداد.

ثم عرج الباحث إلى بيان آثار العولمة على النظام العربى ، موضحا أن جوهر الانطلاق إلى البحث فى الموضوع يرتبط بإثارة السؤال المنهجى والذى مفاده: كيف ندرس تأثير العولمة على النظام الإقليمى العربي؟ . ثم يرسم خريطة معالجة الموضوع على نحو منهجى ينتقل فيه من التنظير إلى التطبيق، وكان عليه أن يجيب على أربعة أسئلة حددها لنفسه.

السؤال الأول: سؤال نظرى حول العلاقة بين العولمة والأقلمة، ومفاده: ماهو تأثير عالمى "أو عولمي" على ماهو إقليمي؟

أما السؤال الثانى : فإنه من طبيعة تطبيقه إلى حد كبير وجوهره : ماهو تأثير العولمة على العناصر المكونة للنظام العربى ، أى على الدولة العربية؟

والسؤال الثالث: يتكامل مع سابقه فى إطار استكمال الإشكالات التى تتعلق بالتطبيق من حيث تأثير العولمة على هوية النظام الإقليمى العربي؟.

أما السؤال الرابع والأخير: فيهدف إلى الوقوف على التفاعل بين التنظير والتطبيق وذلك فى سياق تساؤل جامع: ماهو تأثير العولمة على نموذج النظام العربى ذاته؟

وبعد أن يطرح الباحث الإجابات ، يختتم بحثه بقوله: علينا أن نتصور أن هذا هو حال النظام الإقليمى العربي، حال يملك بعض مقومات الممانعة، ولكن تغيب عنه بعض المقومات، وبالتالى فإن على أولئك الذين يرون أن الخير فى أن يتقوى النظام العربى ويتماسك ضمن عملية مواجهة هذه العملية العالمية المسماة بالعولمة، عليهم أن يضعوا نصب أعينهم المهام التى يتعين عليهم الوفاء بها لكى يخرج النظام الإقليمى العربى أفضل ماليه، وعلى هؤلاء الذين يرون فى العولمة المسار المقبول أن يستثمروا نقاط الضعف بحيث لا تتم عملية الإلحاق الكاملة والتامة للنظام الإقليمى العربى بمراكز الهيمنة العالمية.

العولمة ومبدأ السيادة الوطنية : للأستاذ الدكتور أحمد الرشيدي:

وموضوع بحثه ليس بعيدا عن البحث السابق ، بل يحاول توضيح أحد مستوياته بتحليل مدى تأثير التطورات الراهنة فى النظام الدولى "ظاهرة العولمة" بالنسبة لمبدأ السيادة الوطنية، سواء كان هذا التأثير فى الحالة الحاضرة أو حال المستقبل المنظور، ويعرض الأستاذ الباحث المقصود بكل من هذين المفهومين الحاكمين فى الموضوع ، ضمن تدبر أصول العلاقة بينهما ، وهما مفهوم العولمة من جانب ، ومبدأ السيادة الوطنية من جانب آخر، ثم انتقل من إدراك جوهر المفهومين إلى تصور العلاقة بينهما مجيبا على تساؤل من خلال شقين: الأول يتطرق إلى أثر التطورات الراهنة على المبدأ ذاته، والثانى يتناول أثر العولمة على بعض المفاهيم الأساسية ذات الصلة، بمبدأ السيادة الوطنية أو المنبثقة منه وعنه.

وفى سياق الإجابة عن التساؤل ذى الشقين، استخلص بعض النتائج المهمة ، التى تتعلق بتأثير هذه التطورات على السيادة الوطنية:-

أولا: أن العولمة بما تشير إليه من تطورات راهنة فى النظام الدولى قد نالت بلاشك من مبدأ السيادة الوطنية ونظام تطبيقه، إلا أن الحدود على مبدأ السيادة ليست وليدة تطورات السنوات الأخيرة فحسب ، بل تشكلت وتراكمت تباعا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثانيا:أن عملية التأثير المنسوبة إلى هذه التطورات على مبدأ السيادة الوطنية ليست نمطية ، ومن ثم وجب التمييز بين وضع الدول الصغرى ووضع الدول الكبرى ، ذلك التمييز الذى سيحيلنا حتما إلى أشكال التأثير ودرجته وغاياته.

ثالثا: أن التوجه المتعاظم نحو تغليب كل ماهو عالمى على حساب كل ماهو محلى أو وطنى لاينبغى النظر إليه-بالضرورة- على أنه يمثل شرا محضا بالنسبة إلى الدول كافة، ذلك أن تعظيم المكاسب أمر وارد فى ظل المزايا التنافسية وماشاكل ذلك من أمور ، إلا أن هذا التعظيم عملية تتطلب جهدا متواصلا ومتراكما.

رابعا: أنه على الرغم من أن هذا التوجيه نحو العالمية "العولمة" قد جاء على حساب دور الدولة وانحسار نفوذها فى مقابل التزايد المطرد فى نفوذ مؤسسات أخرى كالشركات دولية النشاط ، ومؤسسات المجتمع المدنى الوطنية والدولية ، إلا أن ذلك لايعنى أن الدولة كنظام قانونى وسياسى هى بسبيلها إلى الاختفاء .

خامسا: أن العولمة فى النهاية، وإن كانت تعبيرا عن معطيات

واقعية حاصلة فعلا ، إلا أنها فى الوقت ذاته ظلت تعبيرا عن رغبة أكيدة لدى بعض القوى الدولية لفرض هيمنتها ونمط حياتها على الدول الأخرى ، وهذا بدوره يعطى قضية التمسك بالهوية الثقافية والحضارية وزنا مهما فى عملية التعامل مع العولمة من دون إهمال ضرورة الإفادة الحقة من كل ماتتيحه من مصادر القوى المادية.

ويختتم الأستاذ الباحث بحثه بالتنبيه إلى ضرورة النظر المتأنى لهذه العلاقة وفحص مكوناتها ، ومتابعة مآلاتها وآثارها، ضمن عمل بحثى عميق ودقيق يتبين أصول هذه العلاقة ، وأهم متغيراتها ، ورصيد مظاهرها وأشكالها وتقويم نتائجها ومستقبلاتها ، عمليات بحثية بعضها مع بعض ، إذا ما أردنا أن نتبين منهج النظر الرصين والقويم لكثير من مفاهيم العلاقة التى تشيع فى هذا الزمن، قادرين على الوعى الدافع إلى إدراك سليم وسعى قويم.

العولمة والتحول الديمقراطى : للأستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد الذى بدأ بحثه بتحديد المفاهيم، بتعريف العولمة من جانب وتعريف الديمقراطية من جانب ثان، ثم تطرق من الإدراك لجوهر المفهومين إلى تصور العلاقة وفق أصول منهجية هادفة إلى تحليل العلاقة بين المفهومين فى سياق التأثير والتأثر، ويوضح الفرق بين مفهوم العولمة والعالمية وذلك أن العولمة يقصد بها الإشارة إلى عملية -وربما عمليات- تجرى على أرض الواقع لها ثلاثة مستويات :

الأول: يشير إلى تزايد سرعة انتقال مفردات عديدة فى الحياة الدولية مثل البضائع، الخدمات، رؤوس الأموال، الأشخاص، الأخبار، المعلومات ، الصور .. إلخ

الثانى: ظهور شبكة تفاعل مثل مايجرى من تفاعل بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان ، المصنع العالمى، شبكات الجريمة، شبكات المعلومات . . إلخ

الثالث: ظهور وبروز نظم عالمية ، فهناك نظام عالمى للطاقة النووية ، ونظام مالى ، ونظام نقدى .. إلخ

أما عن مفهوم الديمقراطية فمن الضرورى التمييز فيما بينه وبين الليبرالية، فالديمقراطية ثقافة تجمع بين نظام سياسى ونظام اجتماعى قائمة على دعامتين أساسيتين: الحرية من ناحية(وهنا تشترك الديمقراطية مع الليبرالية). والمساواة من جانب آخر(وهى ماتميز الديمقراطية عن الليبرالية).

ثم تعرض الأستاذ الباحث لمناقشة العلاقة بين العولمة والديمقراطية على ثلاثة مستويات: العالمى والإقليمى والمحلى ، ويصل بنا بعد تحليل شيق إلى نتيجة هامة -غير متوقعة- وهى أن العولمة لم تقترن غالبا بانتشار القيم الديمقراطية.

العولمة والمعلوماتية : للأستاذ الدكتور حازم حسنى الذى يبدأ بحثه فى إطار ثلاث ليسات ، فيشير إلى أن العولمة ليست الأمركة، كما أنها ليست الهيمنة، وهى أخيرا ليست التوجهات الرأسمالية، وكما يضبط العولمة بهذه الليسات، فإنه أيضا يضبط مفهوم المعلوماتية بثلاث ليسات أخرى ، ويؤكد أن المقصود بالمعلوماتية فى جوهرها أنها انتقال إلى مرحلة تفاعل شبكى بين المعلومات، ويحلل الدكتور حازم حسنى الأسباب التى تؤدى إلى تعامل دول العالم الثالث مع مفهوم العولمة من موقف الضعف وليس القوة، لأننا مازلنا نتصور أننا نعيش عصر تدفق الأوامر، كما أن مفهوم الاقتصاد الجديد يقوم على قاعدة من المعرفة وهندسة بث المعلومات، وضرورة وجود رؤية تنظيمية لمعالجة المعلومات، ويوضح كذلك الكيفية التى يمكن من خلالها تبين أثر العولمة على الدولة مشيرا إلى أن الدولة لاتختفى بالضرورة، ولكنها تتحول إلى عقدة من عقد التنظيم الدولى الشبكى الكوكبى ، وأن قدرة الدولة على البقاء خاضعة لقدرتها على استقبال وإرسال المعلومات ووجود رؤية عصرية للتعامل مع المعطيات الجديدة بعقلية جديدة ، المهم فى هذا المقام فهم الآليات التى نشأت فيها ومنها الظاهرة الكوكبية أو ظاهرة العولمة، من جملة تفاعلات جزئية ، قد يبدو كل منها على حدة تافها أو بسيطا ، ولكن جملة هذه التفاعلات هى التى أدت إلى حدوث هذه الظاهرة الكلية الشاملة، وبالتالى لا بد لنا من ملاحظة هذه التفاعلات الجزئية وتفعيلها ، لأنها هى التى تسهم فى صنع عالمنا الذى نعيشه، وعدم اخضاعها للأوامر العليا الهابطة من أعلى إلى أسفل ، إن ذلك معنى الشبكية الذى يجب أن نعيه ونتفهم آلياته، كما علينا أن نتفهم فاعلياته ومآلاته.

العولمة والاقتصاد السياسى للدولة القومية: للأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق

الذى يدعو فى بداية بحثه إلى ضرورة التعرف على الأبعاد المتشابكة والمتعددة ومنها الاقتصادى الذى يشهد تدفقات هائلة فى التجارة والتمويل والإنتاج، ومنها الاجتماعى التى يشهد إعادة تشكيل الفئات وظهور مايسمى بالجماعات الافتراضية ومنها الثقافى التى يشهد تنميط القيم والتوجهات والاستهلاك والمفاهيم . . كل هذه الأبعاد المشار إليها فى تفاعلها ومستوى حركتها، يترك آثارا ونتائج واضحة منها :

١- زيادة الاستقطاب على كافة الأصعدة فى العلاقات الدولية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- أن حيز الدولة يتعرض للانكماش تقريبا، مع احتمال التمدد فى بعض الاتجاهات.

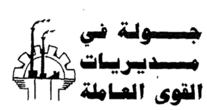
٣- تأسيس ما يسمى بالمعايير التى يطلق عليها صفة الدولية، كمعايير العمل والبيئة والتجارة.

٤- ربما سنشهد فى المستقبل -لو استمر اتجاه العولمة دون ضابط- تقلص الاستقلال الوطنى فى مجال السياسات الوطنية بالمعنى الشامل.

كما يؤكد الأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق أنه لايمكن فهم التأثيرات للعولمة عن الاقتصاد السياسى للدولة القومية إلا من خلال فهمه والتعرف على تفاعلاته، ويضيف أنه من المهم أن نرصد الموقف من العولمة، وهذا الموقف لابد أن يستند إلى استرجاع التميز بين عملية وخطاب العولمة . . فعملية العولمة لها محددات فى الواقع الموضوعى ، المعلوماتية والتكنولوجيا وغيرها ، أما خطاب العولمة فإنه يقترن بمفاهيم مثل التنافسية والحكم الطيب والشفافية والخصخصة ، ويحتاج الأمر إلى كشف الأخطاء والأخطار التى ينوط عليها هذا الخطاب.

العلاقة بين العولمة والبيروقراطية للأستاذ الدكتور أحمد رشيد والذى يبدأ بحثه بتعريف البيروقراطية ، باعتبارها مؤسسة خدمية، وليست مؤسسة حكم ، وتختص بإيصال السياسات العامة بشكل كفء وفعال ، وهذا التعريف يرتبط بشروط مهمة تتعلق بالبيئة السياسية القوية الديمقراطية ، فالمجتمع السياسى الضعيف مهما كانت مظاهره ، هو مجتمع غير ديمقراطى ، ومجرد غياب الديمقراطية يعد مؤشرا خطيرا على تحول البيروقراطية إلى مؤسسة حكم وليست مؤسسة خدمية، لذلك يجب الاهتمام بدراسة البيروقراطية كمؤسسة قوية ، رغم ماقد يبدو فى بعض تجلياتها من إنهاك أو عدم مهارة.

وبعد أن يحلل الأستاذ الدكتور أحمد رشيد علاقة العولمة بالإدارة يصل بنا إلى ضرورة تتبع عناصر أربعة مهمة وهى المنافسة والخصخصة والحقوق المدنية والبيئة، وفى إطار تحليل هذه العناصر ومجالها الحيوى التى ترتبط به، توصل الأستاذ الباحث إلى نتيجة مفادها بأن لا النظام الثنائى ولا العولمة ولا أى شكل يحكم الحياة الدولية يجب أن يثير الخوف ، بل إن مايثير خوفنا بالفعل هو نقص الديمقراطية ، وهو ما يؤثر بالتالى على دور البيروقراطية فيجعلها بلا قيود أو حدود تفعل ماتشاء بالمجتمع.



جولة في مديريات القوى العاملة

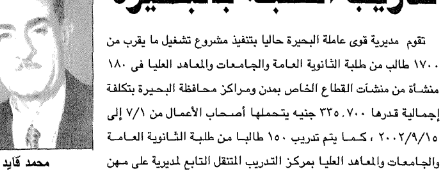
إعداد: مجيب رشدى

مبروك .. لعوض .. وخلف .. وشحاتة

تهنئ أسرة مجلة العمل الدكتور إبراهيم محمود محمد عوض وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بالقاهرة على حصوله على درجة الدكتوراه فى الإحصاء السكانى والاختلالات فى سوق العمل المصرى وأساليب الموازنة بين العرض والطلب فى مارس ٢٠٠٢

كما تهنئ السيد عبد الرحمن خلف على ترقيته ليصبح مديرا عاما لمديرية القوى العاملة والهجرة بأسيوط .. والسيد شحاتة سليمان أحمد المليجى للقيام بعمل مدير مديرية القوى العاملة والهجرة بالوادى الجديد .. ألف مبروك

تدريب الطلبة بالبحيرة



محمد قايد

تقوم مديرية قوى عاملة البحيرة حاليا بتنفيذ مشروع تشغيل ما يقرب من ١٧٠٠ طالب من طلبة الثانوية العامة والجامعات والمعاهد العليا فى ١٨٠ منشأة من منشآت القطاع الخاص بمدن ومراكز محافظة البحيرة بتكلفة إجمالية قدرها ٣٣٥,٧٠٠ جنيه يتحملها أصحاب الأعمال من ٧/١ إلى ٢٠٠٢/٩/١٥ ، كما يتم تدريب ١٥٠ طالبا من طلبة الثانوية العامة والجامعات والمعاهد العليا بمركز التدريب المتنقل التابع لمديرية على مهن البرادة والخراطة والأجهزة الدقيقة وميكانيكا الجرارات والسيارات وكهرباء السيارات خلال نفس الفترة السابق ذكرها .. صرح بذلك السيد محمد قايد مدير قوى عاملة البحيرة .

حوار سريع مع مدير قوى عاملة مطروح :

التدريب هدفنا الأول !!

فى حوار سريع مع السيد مصطفى إبراهيم مدير قوى عاملة مطروح .. أكد سيادته أن التدريب المهنى هو الهدف الأول للمديرية فى الوقت الحالى وأن إعداد العمالة الفنية الماهرة هو أساس أى تقدم وازدهار .



مصطفى إبراهيم

؟

قامت المديرية فى عام ٢٠٠٢ باستكمال مشروع مركز التدريب المهنى بحى الشروق التابع للمديرية باستكمال المعدات والآلات وتشطيب المركز وإعداده لتنفيذ الدورات التدريبية به ، هذا وقد بدأت المديرية اعتبارا من ٢٠٠٢/٢/١ فى تشغيل المركز تشغيلا تجريبيا بتنفيذ ٥ دورات تدريب سريع على المهن المتاحة بالمركز وهى (ميكانيكا وكهرباء سيارات ، كهرباء توصيلات .. لحام معادن .. سباكة صحية) وقد انتظمت العملية التدريبية بالمركز تم الصرف على هذه الدورات من واقع دورة التشغيل الأولى .

؟

بناء على توجيهات الوزير أحمد العماوى .. وزير القوى العاملة والهجرة بضرورة وضع خطط مدروسة للتدريب الإدارى للعاملين بالأجهزة التابعة للوزارة وعلى أن تعقد برامج تدريبية متخصصة للعاملين تتاح لأكبر عدد من العاملين ، وفى هذا الإطار تم وضع خطة تدريب عاجلة انتهت فى يونيو الماضى وتم تنفيذ الخطة بعقد دورة تدريبية مكثفة لتنمية قدرات العاملين بديوان عام المديرية والمكاتب التابعة لها فى مجالات التفتيش العمالى وعلاقات العمل والنقابات والقوى العاملة خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٠٠٢/٤/١٥ ، وتم عقد دورة ثانية خلال المدة من ١١ إلى ٢٠٠٢/٥/١٣ فى نفس الموضوع لباقى المفتشين بالمديرية والمكاتب .

؟

جارى الإعداد لدورة تدريبية لتنمية مهارات مديرى الإدارات والمكاتب كما سيتم إعداد برنامج تدريبى للعاملين بوحدات الشئون المالية والإدارية وشئون العاملين يتم تنفيذها فى نفس الخطة .

؟

تم الاتفاق بين المديرية ومشروع موارد مطروح على تدريب شباب الخريجين من المؤهلات العليا والمتوسطة على عدد ٣٨ مهنة متصلة بأعمال الزراعة والحاسب الآلى .

بدورات مكثفة لمدة شهر وعلى أن تقوم مديرية القوى العاملة باستدعاء الخريجين على المهن الراغبين التدريب عليها .. هذا وقد قامت المديرية باستقبال وترشيح عدد ١٩٨(مؤهل متوسط) وعدد ١٥١ (مؤهل عال) بإجمالى ٣٤٩ ، هذا وسيتم صرف مبلغ ٣,٢٥ جنيها للمؤهلات المتوسطة و٥ جنيهات للمؤهلات العليا كحافز تدريب .

في إطار مشروعات المستثمر الصغير
تخريج ٢٩ متدربا بمركز تدريب الشرابية

كتب -عبد الموجود شحاته :

صرح الدكتور إبراهيم محمود عوض وكيل الوزارة بمديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة القاهرة بأن مركز تدريب الشرابية التابع للمديرية قد اتم تدريب عدد ٢٩ متدربا بالدورة التدريبية رقم ٩ للمستثمر الصغير بمركز تدريب الشرابية وتم تخريجهم فى أول شهر أغسطس المنصرم وذلك فى عدة مشاريع مختلفة أهمها :

مشروع تصنيع الأخشاب ، ومنتجات الألبان ، ومطابع الأوفست ، وتصنيع شنط البلاستك ، وأيضا تربية الدواجن والمواشى ، والتدريب على صيانة الأجهزة المنزلية وعمل اصطمبات البلاستك ، وكذلك التدريب بمحلات السوبر ماركت .

وأن مدة التدريب ٣١ يوما ، وكان المركز يقوم بصرف مكافأة للعامل المتدرب قدرها ستة جنيهات يوميا علاوة على وجبة غذائية ، كما يصرف له المركز أفرول للعمل به أثناء فترة التدريب وقد تخرج هذا العدد من المركز ليشق طريقه فى العمل بالمشروع الذى تدرب عليه .

وقد كان المركز يمد هؤلاء المتدربين بجميع الأدوات الكتابية والكتب الخاصة والمحاضرات ومن أهم الكتيبات التى كان يصرفها المركز هى الكتب الخاصة بكل مشروع ، وكتب لدراسة السوق والمحاسبة وإدارة الأعمال والتسويق ودراسة الجدوى علاوة على صرف استمارة سوق لكل متدرب .

ويتم صرف القروض الخاصة لكل منهم لتمويل هذه المشاريع عن طريق الصندوق أو التمويل الذاتى وذلك حسب قيمة كل مشروع والذين يعملون فيه وعلى جانب آخر صرح الدكتور إبراهيم محمود عوض وكيل الوزارة بمديرية القوى العاملة بالقاهرة بأن مركز تدريب الشرابية قام بتدريب وتخريج عدد ١٢٠ من طلبة الكليات والمعاهد الفنية والمدارس المتوسطة وذلك فى المهن التالية :

ميكانيكا سيارات ، واللحام ، ولحام الكهرباء ، ولحام الغاز ، والتبريد والتكييف ، وكذلك الأجهزة المنزلية ، والآلات الدقيقة ، وكذلك البرادة والخراطة .

وكانت مدة التدريب بالنسبة للتدريب السريع أربعة شهور ومدة التدريب الأساسى والتنشئة المهنية سبعة شهور أما بالنسبة لسن كل متدرب فى التدريب الأساسى والتنشئة المهنية من سن ١٢ سنة حتى ٢٠ سنة .

وبالنسبة للتدريب السريع تكون سن الطالب أكثر من عشرين عاما ويحصل كل متدرب على مبلغ جنيهين يوميا كمصاريف انتقال ، كما يحصل كل طالب على أفرول للعمل به طوال فترة التدريب للعمل به داخل الورش ويحصل الطالب فى نهاية الدورة على شهادة بحصوله على الدورة التدريبية وبنجاح فيها .

ويقوم المركز بمساعدتهم فى الحصول على عمل وفقا للمهن التى زاول كل منهم التدريب فيها وذلك عن طريق قيده فى مكتب القوى العاملة التابع له سكن كل منهم وذلك على أن يكون لهم الأولوية فى التعيين

أسبوع للسلامة والصحة المهنية بالبحيرة

قامت المديرية بإعداد أسبوع للسلامة والصحة المهنية على مستوى المحافظة فى مجال قطاع المستشفيات حضره مندوبو الوزارة فى قطاع السلامة والصحة المهنية ورعاية القوى العاملة ووكيل أول الوزارة وذلك بغرض رفع الوعى الوقائى بين العاملين بقطاع المستشفيات والتأكد من تنفيذ كافة اشتراطات السلامة والصحة المهنية وذلك بغرض تقليل عدد الحوادث وعدد المعرضين للإصابات المهنية ،كما تم عمل دائرة حول تقييم أداء جهاز السلامة والصحة المهنية فى مختلف القطاعات بالشركات الواقعة بدائرة المحافظة وتم إخطار الوزارة بصورة من هذه الدراسة وإخطار الشركات أيضا بالنتيجة حتى يتسنى اتخاذ اللازم من قبلهم لمراعاة ومتابعة تنفيذ التوصيات التى أوردتها الدراسة صرح بذلك السيد . محمد قايد مدير عام مديرية قوى عاملة البحيرة .

■ الدقهلية

صرف تعويضات جديدة لحرب الخليج

صرح السيد أبو بكر حسان مدير قوى عاملة الدقهلية بأنه قد تم الانتهاء من صرف تعويضات حرب الخليج لعدد ١٨٦ شيكا من المجموعة (ج) أساسى مرتدة قيمتها ١٧٦٢٥٣٦ جنيها وعدد ٣٧٧ شيكا من المجموعة (أ) أساسى مرتدة قيمتها ٣٥٦٤٩٣١ جنيها وعدد ١٥٣ شيكا من المجموعة (ج) استكمال قيمتها ١٠٨٩٠٢٣١ جنيها .

دورة تدريبية للمتسربين من التعليم بالإسكندرية

انطلاقا من حرص مديرية قوى عاملة الإسكندرية على إعطاء الأهمية الفعالة لعملية التدريب المهنى من خلال مراكزها التى تتنوع فيها الأنشطة التدريبية عن المهن التى يحتاجها سوق العمل صرح المستشار عادل الدويانى وكيل وزارة القوى العاملة بالإسكندرية بأن المديرية تبدأ فى تنفيذ دورة تدريبية للتنشئة المهنية للمتسربين من التعليم بمراكز التدريب التابعة للمديرية عن المهن الآتية :

أولا: مركز تدريب مهنى محرم بك ١٠٠ شارع محسن باشا محرم بك المهن : ميكانيكا سيارات - سباكة صحية - راديو وتلفزيون - نقش وزخرفة - لف موتورات .

ثانيا : مركز تدريب مهنى الحضرة : شارع محطة السوق الحضرة البحرية

المهن : الخراطة - تبريد وتكييف - نقش وزخرفة - السباكة الصحية - كهرباء سيارات - راديو وتلفزيون - كهرباء تركيبات .

ثالثا : مركز تدريب مهنى شرق : شارع الصحة أمام مستشفى الأطفال .

المهن : التشغيل على الماكينات وخراطة وفرايز - صيانة الأجهزة المنزلية - صيانة الأجهزة الدقيقة - لف موتورات - سباكة صحية .

الشروط : الواجب توافرها فى المتقدمين أن يكون السن من ١٢ حتى ١٩ سنة أن يجيد القراءة والكتابة مدة البرنامج ٧ شهور .

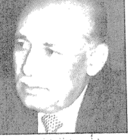
بجانب حصول المتدرب على شهادة تقدير معتمدة من المديرية حافز يومى جنيهان بالإضافة إلى بدلة تدريب



يقدمها : **محمد محمد على**

نقابة النقل البحرى تطالب بـ :

إنشاء مجلس أعلى للبحارة









أحمد العماوى — م. حمدى الشايب — عادل الصبيحى

افتتح بالأسكندرية النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والمهندس حمدى الشايب وزير النقل المؤتمر العلمى حول رعاية البحارة على السفن وفى الموانى البحرية الذى نظمته الأكاديمية العربية للعلوم والنقل البحرى بالاشتراك مع منظمة العمل العربية والدولية والنقابة العامة لعمال النقل البحرى .. ناقش المؤتمر الذى استمر خمسة أيام كافة القضايا الخاصة بنظم العمل والعاملين فى الموانى فى ضوء التشريعات الخاصة بذلك والتى أقرتها مؤتمرات العمل العربية والدولية .. ورأس النقابى عادل الصبيحى رئيس النقابة العامة للعاملين بالنقل البحرى ، جلسة العمل التى خصصها المؤتمر لدراسة المخاطر التى يتعرضون لها وكيفية تطبيق الاتفاقية رقم ١٧٩ بشأن تشغيل البحارة .. كما طالبت النقابة بإنشاء مجلس أعلى للبحارة يضم كافة الأجهزة المعنية بتشغيل البحارة .

الاتحاد التعاونى العام :

مليون جنيه مساعدات للشعب الفلسطينى



أحمد عبدالظاهر

أعلن الدكتور أحمد عبد الظاهر عثمان نائب رئيس الاتحاد العام للعمال ورئيس الاتحاد التعاونى العام أن خطة الاتحاد الخمسية الثانية التى بدأت منذ أول يوليو الماضى وحتى ٣٠ يوليه عام ٢٠٠٧ تستهدف تنفيذ استثمارات ذاتية تصل إلى ٢٣ مليون جنيه وتوفر ٢٠ ألف فرصة عمل للشباب وتسهم فى حماية محدودى الدخل من خلال أحداث التوازنات السعرية للبضائع .

وقال إن الاتحاد التعاونى المركزى قد اتفق مع جمعية الهلال الأحمر التى ترأسها السيدة الفاضلة سوزان مبارك على تقديم ما قيمته مليون جنيه مساعدات إنسانية لتوصيلها إلى الفلسطينيين على ١٠ دفعات ، وتم بالفعل توصيل الدفعة الأولى وقيمتها ١٥٦ ألف جنيه وتشمل سلعا تموينية وبطاطين

النقابة العامة للمرافق :

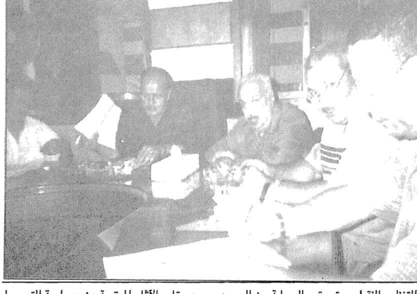
تدريب أبناء العاملين بمراكز التدريب



محمد مرسى

فى إطار جهود النقابة العامة للمرافق لخدمة العاملين ، استطاعت النقابة الاتفاق مع الشركة القابضة لكهرباء مصر على قبول دفعة جديدة من الطلبة أبناء العاملين بالقطاع الحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة عام ٢٠٠٢ للالتحاق بالفصول المشتركة بين الشركة القابضة ووزارة التربية والتعليم بكل من مراكز تدريب المحطات بشمال القاهرة والشبكات بجنوب القاهرة ، وذلك بشرط أن يتم التنسيق طبقا للحد الأدنى الذى يتم تحديده بواسطة قطاع التعليم الفنى بمحافظة القاهرة وتكون الأولوية لأبناء العاملين بديوان عام الشركة .. صرح بذلك النقابى محمد مرسى رئيس النقابة ووكيل مجلس الشورى وأضاف أن السيد المهندس حسن يونس وافق على طلب النقابة بصرف جزء من حساب الأرباح يوازى مرتب شهرين لجميع العاملين وذلك بمناسبة دخول المدارس .

رئيس الاتحاد العام للعمال يلتقي مع مجلس إدارة نقابة التجارة



شهدالنقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال اجتماع مجلس إدارة النقابة العامة للتجارة برئاسة النقابى فؤاد محمد توما .

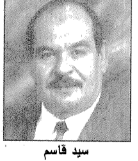
تم خلال الاجتماع مناقشة التحولات الاقتصادية التى تمر بها مصر وأثرها على العاملين بالتجارة وشرح السيد رئيس الاتحاد الابعاد الاقتصادية لهذا التحول وأهمية إعداد أنفسنا لذلك ، وأضاف أن الإعداد يجب أن يكون من التشكيلات القاعدية وذلك عن طريق التثقيف المتخصص الذى نحن فى حاجه إليه .

وقال رئيس الاتحاد إن التنظيم النقابى طرف أصيل فى المفاوضة مع أصحاب الأعمال والحكومة وأنه فى ظل قيادة الرئيس مبارك فإن التنظيم النقابى يتمتع بالرعاية من السيد الرئيس شخصيا ، ولن يضار عامل من هذه التحولات وأن حقوق العمال ومكاسبهم لن تمس.

وتحدث رئيس النقابة العامة فقال إننا على وعى تام بالآثار المرتبة عن عملية التحول الاقتصادى وأن النقابة تقدم بإعداد الكوادر القاعدية بالدورات المتخصصة والمكثفة لملاحظة التطور فى مجال التجارة .

نقابة البنوك والتأمينات :

وفد النقابة فى زيارة للبنان



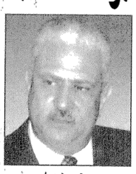
سيد قاسم

قام وفد النقابة العامة للبنوك والتأمينات بجمهورية مصر العربية بزيارة بروتوكولية لاتحاد نقابات موظفى المصارف فى لبنان ، وجاءت الزيارة بناء على دعوة تلقتها النقابة العامة فى مصر وذلك لاستكمال الخطوات التى تم الاتفاق عليها فى بروتوكول التعاون والتنسيق الذى وقعته المنظمتين فى عام ٢٠٠١ فى جمهورية مصر العربية .

وصرح النقابى سيد قاسم رئيس الوفد ونائب رئيس النقابة العامة للبنوك بأن الوفد المصرى قام خلال وجوده فى لبنان بزيارة مقر جمعية مصارف لبنان حيث اطلع على دور الجمعية وأنشطتها ، ثم قام بزيارة مركز الدراسات المصرفية كما قام بزيارة مقر الاتحاد العام للعمال واجتمع مع رئيسه غسان غصن وتبادلوا الآراء حول مستقبل العلاقات العمالية بين المنظمات العربية كما التقى الوفد بالسيد وزير العمل اللبنانى الأستاذ على قانصو الذى رحب بالوفد متمنيا له إقامة ممتعة بالربوع اللبنانية .. وأضاف رئيس الوفد المصرى أن الوفد عقد فى مقر اتحاد نقابات موظفى المصارف اجتماعا مشتركا ضم الوفد المصرى وأعضاء الاتحاد اللبنانى حيث جرت مناقشة الأوضاع المصرفية والنقابية فى كل من القطرين.

الاتحادات العمالية :

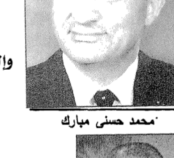
خطة عمل جديدة للمرحلة القادمة



حسنى زهران

بمناسبة بدء الدورة النقابية الجديدة ٢٠٠١-٢٠٠٦ وإعادة تشكيل الاتحادات المحلية بالمحافظات قام النقابى حسنى زهران سكرتير الاتحادات المحلية بالاتحاد العام للعمال بوضع تصور أو خطة لمنهاج عمل الاتحادات المحلية فى المرحلة القادمة .. تشمل الخطة .. متابعة حجم العضوية باللجان النقابية التابعة وكيفية الربط بين الاتحاد المحلى واللجان النقابية بالمحافظة من خلال عقد لقاءات دورية معهم .. ومحاولة الربط بين القيادات العمالية المحلية والقيادات التنفيذية بالمحافظة .. والاستجابة الفورية لأى مطلب نقابى أو عمالى لإيجاد الحلول المناسبة ومشاركة مراكز الثقافة العمالية فى وضع الخطط والبرامج التى تكفل تثقيف العمال النقابيين ، ومحاولة الربط بين القيادات النقابية المركزية والقيادات النقابية المحلية ، وتفعيل دور المرأة من خلال سكرتارية المرأة العاملة والطفل ، ودفع العناصر الجيدة إلى عضوية المجالس الشعبية المحلية فى دائرة الاتحاد والمشاركة فى محاولة إيجاد الحلول الذاتية المحلية لمشكلة البطالة وضرورة وجود متابعة دورية للوحدات الإنتاجية ، ومتابعة عمال القطاع الخاص والعمل على ضمهم إلى التنظيم النقابى وأهمية العمل على وجود علاقة قوية بين محافظ الإقليم والأجهزة الأمنية بالمحافظة.

اللجنة النقابية للعاملين بصناعات البناء والأخشاب - بنها - القليوبية





محمد حسنى مبارك

المستشار عدلى حسين

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية

وإلى شعب القليوبية

بمناسبة

العيد القومى للقليوبية

جمال يوسف



سيد طه

كما يسعدها أن تتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

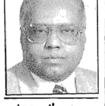
السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

سيد طه حسن رئيس النقابة العامة

رئيس مجلس الإدارة	مستشار اللجنة	الأمين العام	أمين الصندوق
جمال يوسف سيد هاشم	**أ. إبراهيم البنمبى**	**على محمد عبد السلام**	**خالد على جمعة دياب**

الأعضاء: عبير منصور محمود - مها صلاح على - محمد محمود عبد الحميد - وداد عبد العزيز شربينى

اللجنة النقابية للعاملين بمنطقة القليوبية الأزهرية



محمد وطنى عوض

صالح مأمون

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى السيد

المستشار **عدلى حسين** محافظ القليوبية

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية وإلى شعب القليوبية

بمناسبة

العيد القومى للقليوبية



أحمد محمد رزق



رمضان مصلحى عبدالعزيز

كما يسعدها أن تتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

محمد وطنى عوض رئيس النقابة العامة



عبدالله عبد العظيم

رئيس اللجنة	وكيل اللجنة	الأمين العام
صالح مأمون حسن صالح	**محمد عباس إبراهيم**	**عبد المقصود عبد الرحمن**

الأمين العام المساعد وعضو النقابة العامة	أمين الصندوق	أمين الصندوق المساعد	سكرتير اللجنة
رمضان مصلحى عبد العزيز	**أحمد محمد رزق**	**حلمى عرفة على**	**أحمد يوسف عبد الجيد**

الأعضاء: وجيه محمد محمود أغا - أحمد محمود عباس شمس - عبد الله عبد العظيم نور الدين

رضا مغاورى عبدالرحمن - أمجد عزت على - أحمد محمد عبد المطلب